جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم مالية و محاسبة

الموضوع :

التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية – دراسة مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

تخصص : محاسبة

من إعداد الطالبة : أسماء سعيداني

الأستاذ المشرف : كمال زواق

أعضاء لجنة المناقشة	
مزيود ابراهيم	رئيسا
زواق كمال	مقررا و مشرفا
باصور رضوان	ممتحنا

السنة الجامعية : 2022 / 2023


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

أحمد الله عز وجل على توفيقه لي في
إنجاز هذا العمل و أتقدم بجزيل الشكر
إلى الأستاذ " كمال زواق " لقبوله
الإشراف على مذكرتي و للنصائح و
التوجيهات القيمة إلي أفادني بها ، كما
اشكر كل الأساتذة الذين بذلوا الكثير
من الجهد من أجل الوصول بنا إلى هذا
المستوى و إلى كل من ساعدني من
قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل
المتواضع وإلى كل من مد لي يد
العون.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من كانوا سندا في
حياتي الوالدين الكريمين أطال الله في
عمرهم و إلى إخوتي
و أقاربي و صديقاتي ورفقائي في مشوار
الدراسي و الحياة بدون استثناء
و كل من يعرفنا من بعيد أو قريب
و من دعمني و ساعدني فكريا و معنويا
في انجاز هذه المذكرة و لو بكلمة طيبة
إلى أساتذتنا وكل من علمني و استفدت
منهم في حياتي العلمية

أسماء

الملخص

الملخص :

يهدف مضمون هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التقييم المحاسبي و تبيان طرق التقييم لعناصر القوائم المالية وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالية و مقارنته بالمعايير المحاسبية الدولية و من ثم إبراز نقاط التوافق و الاختلاف بين النظامين ، و إبراز مدى أهمية عملية التقييم و مدة إسهامها في إعطاء صورة واضحة حول أداء ووضعية المؤسسة من خلال تقديم معلومات مالية ذات مصداقية و معبرة عن واقع المؤسسة .

و لتحقيق هذه الأهداف تم استعمال المنهج الوصفي و المنهج المقارن والذي يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة ، و قد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول ، حيث يعالج الفصل الأول التقييم المحاسبي و القوائم المالية ، أما الفصل الثاني فيعالج كل من معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي ، و فيما يخص الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي فيتناول دراسة مقارنة بين المعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي في تقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية و تم دراسة حالتين من القوائم المالية ألا وهي الميزانية و جدول حساب النتائج .

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالتقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية بأن النظام المحاسبي المالي قد اعتمد على المعايير المحاسبة الدولية بشكل كبير وهذا لا ينفي وجود بعض الاختلافات بين النظامين ، و يمكن ملاحظة أن المعايير المحاسبة الدولية هي معايير سريعة التحديث وفق المستجدات و الظروف الاقتصادية على غرار النظام المحاسبي المالي ، وعليه يمكن القول أنه بعد مرور 13 سنة من البدء في تطبيق هذا الأخير فأصبح من الضروري دراسة واقع هذا النظام و المشاكل التي تواجه تطبيقه .

الكلمات المفتاحية : التقييم المحاسبي ، القوائم المالية ، المعايير المحاسبة الدولية ، النظام المحاسبي المالي ، عناصر الميزانية ، عناصر جدول حساب النتائج .

Abstract :

The content of this study aims to highlight the reality of the accounting valuation and indicate the methods of valuation of the elements of the financial statements according to the financial accounting system and its comparison with IPSAS, thus highlighting the compatibility points and the difference between the two systems and highlighting the importance of the evaluation process and the duration of its contribution in giving a clear picture of the performance and status of the enterprise by providing credible financial information and reflecting the institution's realities.

To achieve these goals, the descriptive curriculum and comparative curriculum are used , which corresponds to the nature of this study , And this study has been divided into three chapters, Chapter I deals with accounting valuation and financial statements and chapter II deals with both the International Accounting Standards and the Financial Accounting System, For chapter III, the applied chapter, a comparative study between IAS and the financial accounting system is examined in the accounting assessment of the elements of the financial statements and two financial statements, namely, the budget and the results calculation schedule, have been examined.

Finally, the study found a set of findings on the accounting valuation of the elements of the financial statements that the financial accounting system relied heavily on the International Accounting Standards. This does not negate some differences between the two systems. And it can be noted that IAS are fast-updated standards according to the latest and economic conditions similar to the financial accounting system, Thus, 13 years after the latter's introduction, it is necessary to examine the realities of the system and the problems facing its application.

Keywords : accounting valuation, financial statements, international accounting standards, financial accounting system, budget elements, results calculation table elements **.**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الاختصارات	
مقدمة عامة	أ – ذ
الفصل الأول : تذكير بالإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي و القوائم المالية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي	**03**
المطلب الأول : مقومات العلمية للتقييم المحاسبي	**03**
المطلب الثاني : مشاكل التقييم المحاسبي	**07**
المطلب الثالث : الجوانب المختلفة للتقييم المحاسبي	**10**
المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	**12**
المطلب الأول : مفهوم القوائم المالية	**12**
المطلب الثاني : خصائص القوائم المالية و مستخدميها	**15**
المطلب الثالث : عناصر القوائم المالية و علاقتهم ببعض	**17**
المبحث الثالث : قيود القياس المحاسبي و أثرها على القوائم المالية	**21**
المطلب الأول : أثر عدم التأكد و أثر الموضوعية و قابلية للتحقيق	**21**

المطلب الثاني : أثر حدود الوحدة النقدية و أثر الحيطة و الحذر (التحفظ)	**23**
المطلب الثالث : تحيز التقييم المحاسبي	**25**
خلاصة	**28**
الفصل الثاني : تذكير بالإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	**30**
المبحث الأول : الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية	**31**
المطلب الأول : ماهية المعايير المحاسبة الدولية	**31**
المطلب الثاني : أسباب وجود معايير المحاسبة الدولية و أهدافها	**34**
المطلب الثالث : كيفية وضع و تطبيق المعايير المحاسبة الدولية	**37**
المبحث الثاني : الإطار العام للنظام المحاسبي المالي	**40**
المطلب الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي	**41**
المطلب الثاني : أهداف و الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي	**43**
المطلب الثالث : فروض و مبادئ النظام المحاسبي المالي	**45**
خلاصة	**49**
الفصل الثالث : تقييم عناصر القوائم المالية من منظور معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي – دراسة مقارنة –	
تمهيد	**51**
المبحث الأول : قواعد القياس و التقييم وفق لمعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي	**52**
المطلب الأول : قواعد القياس و التقييم وفقا لمعايير المحاسبة الدولية	**52**
المطلب الثاني : قواعد القياس و التقييم وفقا للنظام المحاسبي المالي	**53**
المبحث الثاني : تقييم عناصر الميزانية	**56**

المطلب الأول : تعريف عناصر الميزانية	**57**
المطلب الثاني : تقييم بعض عناصر الميزانية	**65**
المبحث الثالث : تقييم حسابات النتائج	**75**
المطلب الأول : تعريف عناصر حسابات النتائج	**75**
المطلب الثاني : تقييم بعض عناصر حسابات النتائج	**77**
خلاصة	**81**
خاتمة عامة	**82**
المراجع	**87**

قائمة الجداول و الأشكال و الاختصارات

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
رقم 01	أسس التقييم المحاسبي	06
رقم 02	مستخدمي القوائم المالية و احتياجاتهم	16
رقم 03	تقييم بعض عناصر الميزانية	66
رقم 04	تقييم بعض عناصر حسابات النتائج	78

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	رقم الصفحة
رقم 01	أركان التقييم المحاسبي	04
رقم 02	مستخدمي القوائم المالية	17
رقم 03	مكونات القوائم المالية	19
رقم 04	العلاقة بين القوائم المالية	20
رقم 05	مصادر تحيز التقييم المحاسبي	26
رقم 06	مسار إعداد معايير المحاسبية الدولية	38
رقم 07	مكونات النظام المحاسبي المالي	42

قائمة الاختصارات :

الاختصارات	الدلالة	معنى المصطلح باللغة العربية
AAA	American Accounting Association	جمعية الأمريكية للمحاسبة
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الدولية لإعداد التقارير المالية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
GAAP	Generally Accepted Accounting Principals	مبادئ المحاسبية المقبولة عموما
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
SIC	Standing Interpretations Committee	لجنة تفسيرات الدائمة
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
CNC	Conseil National de la Comptabilité	المجلس المحاسبة الوطني
APB	Accounting Principles Board	مجلس مبادئ المحاسبة


مقدمة عامة

مقدمة :

في ظل انفتاح الاقتصاد العالمي اهتمت الكثير من الدول و المنظمات وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية بموضوع التوافق المحاسبي الدولي و التحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية في مختلف دول العالم ، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المحاسبية التي تنبثق عن مختلف البلدان ، وهي الحاجة الملحة لهذا العصر .

حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بالعديد من المجهودات بغية تفعيل الممارسات المحاسبية من خلال العمل على تكييف المعايير المحاسبة الدولية مع السياسات المحاسبية للدول و الحث على استخدام المعايير الدولية كأساس لبناء المعايير الوطنية و السعي نحو القضاء على الفروق و الاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول ، و قد نتج عن ذلك العديد من المحاولات الرائدة التي سعت إلى تعميم استخدام المعايير المحاسبية على المستوى الدولي ، ورغم أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS غير ملزمة لكونها تصدر عن هيئات وتنظيمات مهنية فمنذ ظهورها اتجهت معظم الدول طواعية إلى تطبيقها أو محاولة التوفيق بينها وبين معاييرها المحلية ويتطلب تطبيق هذه المعايير تعديلا في القوانين والتشريعات للدول الراغبة في تبنيها .

ومن بين الدول التي سعت للإصلاح نظامها المحاسبي الجزائر بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية، لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية بهدف الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي الذي أصبح حقيقة وواقعا، يجب الرؤية إليه بإيجابية ويقين، بحيث لم يعد من الممكن لدولة تريد المشاركة في العصر والأخذ بأسبابه أن تنعزل عما يجري فيه، لذا عمد المشرع الجزائري إلى تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS من خلال: (القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) ، و توالت بعد ذلك عمليات إصدار النصوص التشريعية و التنظيمية المحددة لكيفيات و إجراءات التطبيق ، والذي شكل تحديا و ضغوطات كبيرة أمام الممارسين لهذه المهنة من أجل تطبيق متطلبات و قواعد هذا النظام خاصة فيما يتعلق بعملية التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية ، و اختيار الأساس المناسب للتقييم المحاسبي و الأكثر ملائمة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية المعبر عنها بغرض تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية .

طرح الإشكالية الرئيسية :

ومن خلال ما سبق وعلى هذا الأساس تظهر معالم الإشكالية التي نسعى إلى دراستها و المتمثلة التساؤل الرئيسي كالآتي : **ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية فيما يخص عملية التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية ؟**

الأسئلة الفرعية :

للإحاطة بكل جوانب الإشكالية الرئيسية تطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما مفهوم التقييم المحاسبي و ما أهميته في إعداد القوائم المالية ؟

- ما هي القوائم المالية وما هي أهدافها ؟

- ما هي طرق المعمول بها في معايير المحاسبة الدولية لتقييم عناصر القوائم المالية ؟

- على ماذا اعتمد النظام المحاسبي المالي في عملية التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية، حتى يتماشى مع البيئة الاقتصادية العالمية ؟

الفرضيات :

كإجابة مؤقتة على الأسئلة المطروحة سابقا تم وضع الفرضيات الآتية :

- التقييم المحاسبي بصفة عامة هو عملية تحديد قيمة العنصر أو الظاهرة محل القياس، وفي المحاسبة يعمل القياس على إعطاء عناصر القوائم المالية قيمتها الحقيقية ، كما أن له أهمية بالغة في إعداد القوائم المالية ، بإضافة لكونه يعمل على إعطاء القيمة الحقيقية للعنصر المراد تقييمه مع إضفاء المزيد من الشفافية و المصداقية على المعلومات المحاسبية .

- توجد خمسة قوائم مالية تهدف إلى تقديم المعلومة المالية للمستخدمين بشكل مفهوم و يسمح بالمقارنة من اجل اتخاذ القرارات بشكل سليم .

- استندت المعايير المحاسبة الدولية طرق تقييم مختلفة تهدف إلى تقديم الصورة الحقيقية عن العناصر موضوع التقييم ، بحيث التقييم وفق معايير المحاسبة الدولية يهتم بالواقع الاقتصادي أكثر من الشكل القانوني .

– تستمد عملية التقييم المحاسبي في الجزائر من المبادئ و القواعد و التي تضمنتها على المعايير المحاسبة الدولية ، بحيث تطبق طرق التقييم لزيادة مصداقية القوائم المالية و تعزيز الثقة في المعلومة المالية لدى المستخدمين .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في تزامنها مع التغير الحاصل في الأنظمة المحاسبية في الجزائر وهذا بتبنيها لفكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، والذي جاء ليشكل الوجه الجديد للتنظيم المحاسبي في الجزائر وتقريبه من التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية ، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تقريب بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبة الدولية فيما يخص التقييم المحاسبي ، كما تكمن أيضا في الدور الأساسي الذي يقدمه التقييم المحاسبي لإعطاء صورة واضحة و معبرة للمستفيدين من القوائم المالية و إعطاء معلومات محاسبية مالية صحيحة و دقيقة .

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في توضيح كيفية التقييم المحاسبي لمختلف عناصر القوائم المالية وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي و مقارنته مع ما جاء في معايير المحاسبة الدولية ، وكذا تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

– أبراز أهمية و دور التقييم المحاسبي في إعداد القوائم المالية .

– توضيح قواعد القياس التي جاء بها النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبة الدولية .

– إبراز مختلف طرق القياس التي جاء بها كل من المحاسبي المالي و المعايير المحاسبة الدولية .

مبررات الدراسة :

– وقد تم اختيار هذا البحث لأسباب ذاتية مرتبطة بتخصص في المحاسبة والمالية وتوفر الرغبة في الاطلاع على ما يعرفه هذا المجال من تطورات متسارعة في جانبه النظري والعملي .

– المساهمة المتواضعة بإضافة مرجع جديد للمكتبة ، من خلال تقديم خدمة للقراء ، والسماح للباحثين في الميدان من تحسين هذا العمل .

– استكمال حلقة البحوث الدراسات .

– الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر من اجل مواكبة التطورات المحاسبية على المستوى الدولي .

– الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بالمحاسبة الدولية نتيجة للانفتاح الاقتصادي و تبني سياسات العولمة و تشجيع الاستثمار الأجنبي .

– محاولة التعريف بمختلف قواعد التقييم وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبة الدولية .

منهج المتبع :

نظرا لطابع البحث فتم معاجلة الموضوع بإتباع المنهج الوصفي من خلال عرض شامل لجوانب التقييم المحاسبي ، و أهم القوائم المالية ، ثم التطرق لكلا النظامين معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي ، وذلك بهدف الوقوف على مختلف الطرق المعتمدة في المعايير الدولية للمحاسبة لتقييم عناصر القوائم المالية، والنظام المحاسبي المالي من أجل إبراز الطرق التي اعتمدها في التقييم و أيضا في استعراض المعايير و المواد المقابلة لها في قانون النظام المحاسبي المالي ، والمنهج المقارن عند توضيح مختلف نقاط التلاقي و الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي و المرجعية الدولية .

أدوات الدراسة :

لقد تم استعمال في البحث العلمي بعض الأدوات من بينها المسح المكتبي و الإلكتروني و الذي يتمثل في الإطلاع على الدراسات السابقة ، القوانين ، الكتب ، المقالات ،الأطروحات و المواقع المتخصصة بالمحاسبة ...الخ ، وكل ماله صلة بموضوعنا من أجل فهم الموضوع و الاستفادة من الدراسات السابقة .

الدراسات السابقة :

من خلال المسح الإلكتروني الذي قمنا به ، يمكن توضيح بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا و يمكن ذكرها فيما يلي :

- دراسة هني محمد فؤاد (2013) " طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة و النظام المحاسبي المالي الجزائري ، رسالة ماجستير .

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز طرق التقييم المعتمدة في المعايير الدولية للمحاسبة و الطرق التي اعتمدها النظام المحاسبي و تحديد الانعكاسات التي يمكن أن تظهر عند تطبيق طرق التقييم الجديدة على القوائم المالية للمؤسسة ، لخصت هذه الدراسة إلى أن هناك أوجه اختلاف و تشابه بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبة الدولية في مجال التقييم و القياس المحاسبي ، وبالتالي أهم ما أوصى به الباحث هو تطوير أنظمة المعلومات الخاصة بالمؤسسات كي تصبح قادرة على رصد المعلومات الخارجية المهمة للمؤسسة و التي تساعدها في التقييم المحاسبي .

- دارسة محمد قوادري (2010) " قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS /IAS"، رسالة ماجستير .

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول الدور الذي يؤديه القياس المحاسبي في إعطاء قوائم مالية ذات مصداقية و أكثر واقعية، حيث تطرق الباحث إلى الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي والجوانب الأساسية المتعلقة به، بالإضافة إلى عرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، ثم تطرق الباحث إلى قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية و الإبلاغ المالي IFRS/IAS مركزا على كيفية الاعتراف والقياس الأولي وطرق القياس اللاحق، وفي الأخير قام الباحث بدراسة حالة النظام المحاسبي المالي SCF وإجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية و الإبلاغ المالي .

- دراسة غنية بن حركو (2017) " النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية "دراسة مقارنة" "، الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية .

وتدور إشكالية الدراسة حول ما مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة و الإبلاغ المالي، وتكمن أهمية الدراسة في تزامنها مع التغير الحاصل في الأنظمة المحاسبية في الجزائر وهذا بتبنيها لفكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، والذي جاء ليشكل الوجه الجديد للتنظيم المحاسبي في الجزائر وتقريبه من التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية، ومن بين أهم ما توصلت إليه الباحثة أنه رغم توافق النظام المحاسبي المالي مع أهداف معايير المحاسبة الدولية إلا أن جموده وعدم

مسايرته لمعايير المحاسبة الدولية يفقد هذا التوافق أهميته ويطرح مشكلة جديدة يجب حلها قبل أن تتطور وتؤدي على إصلاح شامل أخر.

- دراسة زين عبد المالك (2015) " القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي "، رسالة ماجستير.

هدفت الدراسة إلى تحديد الآثار والصعوبات التي تواجهها البيئة المحاسبية الجزائرية من خلال اعتماد النظام المحاسبي المالي و إبراز دور القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي وإبراز بدائل القياس التي جاء بها هذا النظام، كما هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الإفصاح في المؤسسة والمعلومات التي يوفرها، مدى تطبيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمتطلبات القياس والإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، و توصلت الدراسة إلى أن اعتماد النظام المحاسبي المالي بهدف مسايرة الممارسة المحاسبية العالمية وتقديم معلومات موحدة ذات مصداقية من خلال قوائم مالية تمتاز بالشفافية والوضوح، كما أن النظام المحاسبي المالي يسعى إلى توفير المتطلبات اللازمة للإفصاح الكامل ، كما توصلت الدراسة إلى عدم اعتماد المؤسسة محل الدراسة على الطرق الأخرى للقياس عند إعداد القوائم المالية واعتمادها على التكلفة التاريخية فقط، كما أن المؤسسة محل الدراسة تقوم بعرض قوائمها المالية وفق متطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، كما أن القوائم المالية الصادرة عن تلك المؤسسة توفر معلومات مالية قابلة للمقارنة مما يساعد مستخدميها على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

حدود الدراسة :

نتيجة المرحلة التي تمر بها المعايير المحاسبية الدولية وهي مرحلة التوافق المحاسبي الدولي ، هناك مجموعة من التعديلات و المراجعات التي تخضع لها هذه المعايير ومازالت تخضع لها مع مرور الزمن ، و ذلك لتقليل البدائل المتاحة إلى أدنى حد ممكن بغية تحقيق الهدف المنشود ، و بالتالي سوف يتم الأخذ بعين الاعتبار تلك التعديلات و المراجعات في هذه الدراسة التي أدت بعد شروع الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد .

صعوبات الدراسة :

من بين الصعوبات التي واجهتنا في البحث ضيق الوقت و قلة المصادر التي تناولت التقييم عناصر القوائم المالية في الجزائر، نقص المراجع التي تربط النظام المحاسبي المالي بتقييم المحاسبي و المعايير المحاسبة الدولية ، عدم وجود هيئات محاسبية متخصصة في مجالات التقييم المحاسبي ، عدم وجود أسواق مالية متطورة .

هيكل الدراسة :

بغية الإلمام و الإحاطة بكل جوانب الموضوع ، فقد قسمت البحث إلى ثلاث فصول تتمثل في :

- الفصل الأول : تذكير بالإطار المفاهيمي للتقييم المحاسبي و القوائم المالية

تضمن هذا الفصل بعض المفاهيم و الجوانب الأساسية المتعلقة بالتقييم المحاسبي ، و أهم المشاكل المحاسبية التي تعرقل عملية التقييم ، كما تضمن عرض القوائم المالية من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية لهذه القوائم مع ذكر أهدافها و أهميتها ، و قيود القياس و أثرها على القوائم المالية .

- الفصل الثاني : تذكير بالإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي

أما هذا الفصل فخصص لدراسة معايير المحاسبة الدولية من حيث النشأة و المفهوم ، وهيئات المكلفة بإعدادها ، ومن ثم كيفية إصدارها و تطبيقها ، كما يهتم هذه الفصل بشرح أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي .

- الفصل الثالث : " دراسة مقارنة " تقييم عناصر القوائم المالية من منظور معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي

تناول هذا الفصل طرق التقييم المعتمدة من طرف المعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي لتقييم عناصر القوائم المالية ، و من ثم تعريف بعناصر كل من قائمة الميزانية و جدول حسابات النتائج ، ثم تطرقنا إلى تقييم كل من عناصر قائمة الميزانية و عناصر جدول حسابات النتائج وفق النظامين المعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي و إجراء مقارنة بينهما و استخراج الفوارق و التشابه إن و جدت .

كما يتضمن كل فصل تمهيد مختصر للدخول في مضمون الفصل ، وكذا خلاصة في نهايته توجز أهم النقاط المتطرق لها من خلاله .

و أخيرا سننهي دراستنا بخاتمة أبرز من خلالها الإجابة عن الإشكالية المطروحة ، و إثبات صحة الفرضيات من عدمه ، مرفقة بجملة من النقاط المقترحة و المستنتجة من مضمون الدراسة .

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للتقييم المحاسبي و القوائم المالية

تمهيد:

تعتبر عملية التقييم المحاسبي بمثابة العمل الأساسي في مجال التطبيق المحاسبي، والتي تسمح بإنتاج معلومات عن أداء المؤسسة ومركزها المالي والتغيرات التي تحصل فيها، وتزداد أهمية التقييم من خلال الأهمية البالغة له في أي نظام محاسبي، حيث انه يعتبر المؤثر الأكبر على المعلومة المحاسبية والمالية التي تظهر في القوائم المالية ، كما أن التقييم المحاسبي يعتبر من أهم المراحل الرئيسية عند إعداد القوائم المالية ، بحيث يقوم بتقييم و تسجيل البنود الواردة في القوائم المالية بهدف نشرها أو عرضها لمختلف مستخدمي هذه القوائم بغية اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها، حيث كلما كانت عملية التقييم دقيقة ومعبرة تكون القوائم المالية ذات مصداقية عن واقع المؤسسة وبالتالي تكون المعلومة ذات أهمية و مؤثرة على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدموها ، ومع ذلك فإن التقييم المحاسبي يخضع لقيود لا يمكنه تجاوزها ، لذا فإن القوائم المالية التي تصدر يعتقد معظم الناس أنها تعكس الواقع و الحقيقة أن ذلك ليس بقريب منه كونها تخضع لمثل هذه القيود .

و علية ستكون دراسة هذا الفصل تتمحور حول :

- **المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتقييم المحاسبي**
- **المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للقوائم المالية**
- **المبحث الثالث : قيود القياس المحاسبي و أثرها على القوائم المالية**

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتقييم المحاسبي

يعد التقييم المحاسبي وظيفة مهمة يتوقف عليها الإفصاح و عليها تكون هذه الوظيفة محل الاعتماد أو موضع ثقة لمستخدمي القوائم المالية ، ومن ناحية أخرى فإن وظيفة التقييم المحاسبي تقوم على تحديد القيم المتعلقة بكل العناصر التي تشملها القوائم المالية ، و يعتبر التقييم جوهر إجراءات العمل المحاسبي ،وبذلك يترك بصماته على القوائم المالية .

المطلب الأول : مقومات العلمية للتقييم المحاسبي

يلعب التقييم المحاسبي دورا مهما في توفير معلومات محاسبية ذات جودة تفيد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، فكلما كان القياس موضوعي وملائم ولا يتسم بالتحيز كلما كانت المعلومات المنتجة صادقة وتعطي صورة وفية عن الوضعية المالية للمؤسسة.

وللإحاطة بالمقومات العلمية للتقييم المحاسبي سنتطرق إلى النقاط التالية :

أولا : مفهوم التقييم (القياس) المحاسبي

تعريف الأول : تعريف جمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) عام 1966 ، يتمثل القياس المحاسبي بأنه " قرن الأعداد بأحداث الشركة الماضية و الجارية و المستقبلية استنادا على ملاحظات ماضية أو جارية و بموجب قواعد محددة " .

تعريف الثاني : يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) التقييم المحاسبي بأنه "عبارة عن تخصيص أرقام لأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة ، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل و آخر في حالة اتخاذ القرار".[1]

تعريف الثالث : أما لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) فعرفته بأنه " عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية و تظهر بها في قائمة الميزانية و قائمة الدخل و يتضمن ذلك اختبار أساس محدد للقياس من بين الأسس المختلفة كتكلفة التاريخية ، التكلفة الجارية ، القيمة المتحققة ، القيمة الحالية ".[2]

تعاريف أخرى : يعرف **الشيرازي** التقييم المحاسبي بأنه " مقابلة خصائص مجال معين بخصائص مجال آخر وتتم المقابلة باستخدام الأرقام و الرموز و ذلك طبقا لقواعد معينة " .

---

[1]– بلعيد وردة ،أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس و الإفصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبية الدولية،أطروحة دكتوراه في علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2020، الصفحة 133 .

[2]– بن يخلف كمال وآخرون، المفاضلة بين أساليب القياس المحاسبي في ظل التضخم الاقتصادي ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 20 العدد 2 ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الصفحة 35 .

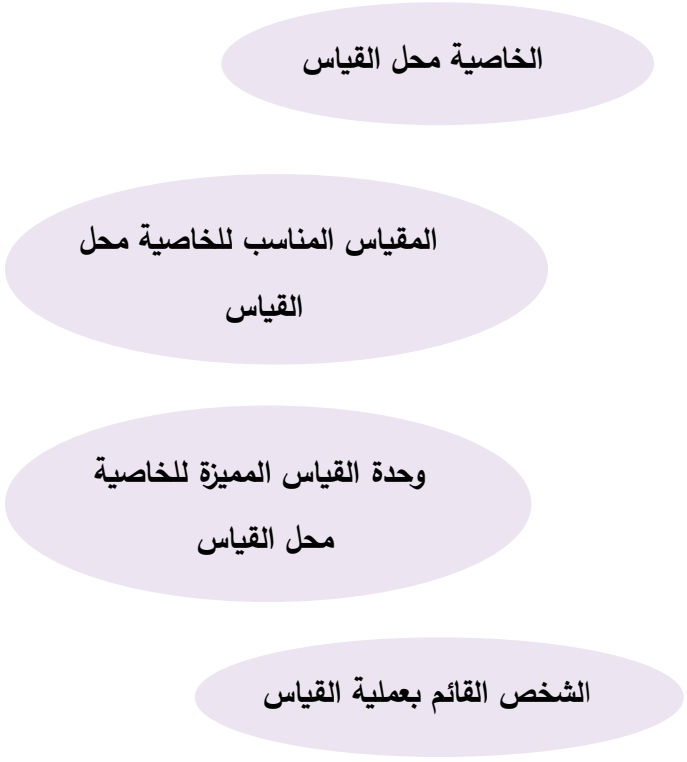
أما **Kaplan&Saccuzzo** فأوضحا أن التقييم المحاسبي " يمثل مجموعة من الإجراءات التي تتبع بهدف قياس مدى توافر خصائص معينة في الفرد و الحكم على مدى إمكانية قيام الفرد بإجراءات و أنشطة وظيفية معينة ".[1]

يتضح مما سبق أن التقييم المحاسبي ينحصر في وجود شيء مطلوب قياسه أو تقديره أو تحديده، ووجود مقياس متفق عليه يمكن أن يستخدم كمعيار لقياس أو تقدير أو تحديد هذا الشيء في ضوء نظام معين بمقتضاه تتم عملية القياس .[2]

ثانيا : أركان عملية التقييم (القياس) المحاسبي

تستند عملية التقييم المحاسبي على أربعة أركان رئيسية، وهي ممثلة في الشكل الموالي :

الشكل رقم 01 :أركان التقييم المحاسبي



[1]– طلال الججاوي و سالم الزوبعي، القياس المحاسبي و محدداته و انعكاسها على رأي مراقب الحسابات ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2014، الصفحة 34 .

[2]– ضيف الله محمد الهادي، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير عملية القياس المحاسبي، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، العدد السابع، المجلد الأول ، جامعة الوادي ، الصفحة 201 .

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،عمان،الأردن، 2004،الصفحة 116 و حنان بركة و نجوى محمودي ، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013 ، الصفحة 27.

أ- الخاصية محل القياس :

تنصب عملية القياس بشكل عام على خاصية معينة لشيء معين ، وفي مجالات التقييم المحاسبي إذا ما اعتبرنا أن المشروع الاقتصادي هو مجال القياس فان الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس ، قد تكون التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمشروع كمبيعاته أو ربحه مثلا ، كما تنصب على الطاقة الإنتاجية للمشروع مثلا ، أو معدل دوران مخزون السلعي .

ب- المقياس المناسب للخاصية محل القياس :

يتوقف نوع المقياس المستخدم في عملية القياس على الخاصية محل القياس، و بالنسبة للمشروع الاقتصادي إذا كانت خاصية التعدد النقدي للربح مثلا هي خاصية محل القياس، فالمقياس المستخدم هو مقياس للقيمة (وحدة النقد) ، أما إذا كانت طاقته الإنتاجية هي الخاصية محل القياس ، فالمقياس المستخدم في هذه الحالة هو مقياس الطاقة كعدد الوحدات المنتجة في الساعة الواحدة ، أو عدد ساعات العمل المباشر[1].

ج- وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس :

عندما يكون هدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين، فلابد من تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، و تحديد نوع وحدة القياس، فمثالا لو كانت قيمة ربح المشروع هي محالا للقياس، في هذه الحالة فالإضافة إلى ضرورة تحديد نوع المقياس المستخدم و هو مقياس مالي(وحدة النقد) ،لابد أيضا من تحديد وحدة النقد المميزة لهذه القيمة وهي الدينار أو الدولار...الخ.

د- الشخص القائم بعملية القياس :

إن الشخص القائم بعملية القياس هو المحاسب، وهو الذي له دور أساسي في تحديد مسار وطرق وأساليب ونتائج عملية القياس المحاسبي[2] .

ثالثا : أسس التقييم المحاسبي

[1]- محمد مطر، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 116.

[2]- حنان بركة و نجوى محمودي ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 27.

يستخدم عدد من الأسس المختلفة للتقييم و لدرجات مختلفة و ضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية ، و تشمل هذه الأسس الآتي :

الجدول رقم 01 : أسس التقييم المحاسبي

أسس التقييم المحاسبي	الأصول	الالتزامات
التكلفة التاريخية	تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطي في تاريخ الحصول عليها.	تسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو في بعض الظروف– مثل ضرائب الدخل –بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط .
التكلفة الجارية (استبدال أو الإحلال)	تسجل الأصول بمبلغ النقد و ما يعادل النقد والذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر.	تسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.
القيمة القابلة للتحقيق	تسجيل الأصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها والذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصول بالطريقة العادية.	تسجيل الالتزامات بقيم السداد غير المخصومة للنقدية أو ما في حكمها المتوقع دفعها سدادا للالتزامات ضمن النشاط العادي للمؤسسة .
القيمة الحالية	يعني تسجيل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادي للمؤسسة.	كما يعني تسجيل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المتوقع طلبها لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادي للمؤسسة .

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على بلعيد وردة ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 137، و باعتماد على سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، محاسبة ، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ببسكرة ، 2015 ، الصفحة 138 .

رابعا : أساليب التقييم المحاسبي

يمكن إتباع عدة أساليب لتحديد عملية التقييم المحاسبي ، ويتوقف أي منها على أغراض عملية التقييم، وأيًا كان الأسلوب المستخدم في عملية التقييم ينبغي أن يكون موضوعيًا وله القدرة على إقناع مستخدمي المعلومات المحاسبية وخدمة مصالحهم.

وبوجه عام يمكن حصر الأساليب في ثلاثة أنواع وهي :

1. **أساليب التقييم الأساسية "المباشرة" : (Methods Direct or Fundamental)**

وهي الثمن أو التكلفة المثبتة في الفاتورة، باستخدام هذا الأسلوب تحدد نتيجة عملية التقييم المحاسبية محل القياس مباشرة وذلك دون الحاجة إلى عملية الاحتساب والمبينة أصلا على ضرورة توفير علاقة رياضية بين الخواص محل القياس .

2. **أساليب التقييم المشتقة "غير المباشرة" : (Methods Indirect or Derived)**

وهي عبارة عن عملية احتساب تضم فيها قيمة الأجزاء معا للوصول إلى التكلفة الإجمالية، ويستخدم هذا الأسلوب عندما يتعذر على المحاسب تقييم الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة، حينئذ لابد له من تقييم قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة.

3. **أساليب التقييم التحكمية : (Methods Arbitrary)**

تتشابه هذه الأساليب مع أساليب القياس غير المباشرة ولكن ينحصر الفرق بوجود قواعد موضوعية تحكم أساليب التقييم غير مباشرة ، أما أساليب التقييم التحكمية فإنها تفتقر لمثل هذه القواعد، مما يجعلها عرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات والأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس[1] .

المطلب الثاني : مشاكل التقييم المحاسبي

تحكم عملية التقييم المحاسبي عدة ضوابط و حدود مما يخلق مشاكل تحد من نتائجه و فتقلل ملائمتها لاتخاذ القرارات ، و سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى سرد أهم أسباب مشاكل التقييم المحاسبي في النقاط التالية :

أولا : عيوب مبدأ التكلفة التاريخية

لقد تعرض مبدأ التكلفة التاريخية لكثير من الانتقادات يمكن حصرها فيما يلي :

1- تجاهل المبدأ للتغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد، فتصبح البيانات المالية مثبتة بوحدات نقدية غير متجانسة القيمة على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة، مما يؤثر على مصداقية البيانات المالية.

2- إن اشتراط حدوث عملية تبادل حقيقية مع طرف خارجي لإثبات الإيرادات المحققة للمؤسسة خلال فترة معينة يترتب عليه قياس غير عادل للدخل الدوري الشامل بسبب تجاهل احتساب إيرادات

[1]- عامر حسن علي عفانة ،القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري و المسؤولية الاجتماعية و أثرهما على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصاريف ، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية ، جمهورية السودان،2019، الصفحة 215 .

نتجت خلال فترة معينة لكنها لم تتحقق لعدم حدوث عملية المبادلة الفعلية مع طرف خارجي، مما يتسبب في ضياع حقوق ملاك الفترة الحالية لحساب ملاك الفترة اللاحقة .

3- إن عدم التجانس في مقابلة إيرادات تمثل القيمة الجارية مع مصروفات ممثلة بقيم تاريخية تختلف باختلاف الأوقات التي حدثت فيها، مما يؤدي إلى عدم الدقة في قياس نتائج الأعمال على أساس مقابلة الإيرادات بالمصروفات، وهذا يؤثر على بنود قائمة حقوق الملكية .

4- إن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية من شأنه إسقاط كثير من الأصول غير الملموسة من القوائم المالية، لأن اشتراط حدوث عملية تبادلية مع طرف آخر قبل الاعتراف بأي تغير في عناصر المركز المالي سوف يستبعد كثيرا من القيم من السجلات المحاسبية . [1]

و بناءا على ما سبق يتبين أن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية يمكن أن تؤدي إلى قرارات و استنتاجات قد تكون خاطئة عن الأداء المالي للمؤسسة و قدرتها على تحقيق الأرباح ، خاصة إذا كانت المؤسسة تنشط في اقتصاد عالي التضخم ، بالإضافة إلى عدم قدرة المؤسسة على المحافظة على رأس مالها سليما من ناحية الاقتصادية .

ثانيا : الافتراضات المحاسبية القائمة على أساس التكلفة التاريخية

هناك افتراضات مبنية على أساس التكلفة التاريخية تظهر الكثير من المشاكل المحاسبية و تخالف الواقع الاقتصادي هي :

1- افتراض ثبات القوة الشرائية للنقود : إن افتراض ثبات القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى عدم تجانس أساس القياس في المحاسبة المالية، و ذلك لتغير قيمة وحدة النقود طبقا للتغيرات على المستوى العام للأسعار، ومنه تصبح القيم المحاسبية المعبر عنها بوحدات نقود مختلفة القيمة، حيث يترتب عن استمرار قيام هذا الافتراض إلى عدم إمكانية قياس ما ترتب عن التقلبات في القوة الشرائية للنقود من أرباح أو خسائر القوة الشرائية على صافي الأصول النقدية .

ويمكن التغلب على افتراض ثبات القوة الشرائية للنقود بإسقاط هذا الافتراض وتعديل القيم المحاسبية للتقلبات في وحدة القياس باستخدام الأرقام القياسية المناسبة، وذلك حتى تصبح القيم

[1]- .ضيف الله محمد الهادي ، مرجع سبق ذكره، الصفحة 210 .

المحاسبية قابلة للتجميع الرياضي ولها خاصية متجانسة على مستوى كل مفردات الأصول، وتصبح معبرة بالقياس عن المنافع الكامنة فيها اقتصاديا .[1]

2- افتراض المحافظة على رأس المال المستثمر : يؤدي عدم أخذ التكلفة التاريخية بالتقلبات في مستويات الأسعار عند حساب أقساط الاهتلاك إلى عدم الدقة في حساب تكلفة الإنتاج ، بحيث أن كل عناصر تكلفة الإنتاج تقوم على أساس مستوى الأسعار السائدة في الفترة التي يتم فيها الإنتاج ما عدا الاهتلاك الذي يكون مقوما بالتكلفة التاريخية، وعليه تصبح تكلفة الإنتاج غير صحيحة ومضللة في اتخاذ القرارات.

في نفس الوقت عند احتساب صافي الربح أو النتيجة، يكون الاهتلاك محسوبا على أساس التكلفة التاريخية للأصل، وعلى العكس تكون الإيرادات والمصاريف التابعة للدورة مقومة بالقيمة الجارية، فعند تخفيض الاهتلاك من الإيرادات هذا يؤدي إلى ظهور أرباح صورية نتيجة انخفاض نسبة أقساط الاهتلاك المحسوبة بالتكلفة التاريخية إلى الإيرادات بافتراض ارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن توزيع الأرباح الصورية في هذه الحالة ما هو إلا توزيع لرأس المال المستثمر.

كما أن عملية الاهتلاك تهدف إلى استرداد القيمة الاسمية لرأس المال المستثمر في الأصل، غير أن في نهاية حياة الأصل الاهتلاك وفي معظم الحالات لا تكفي أن أقساط الاهتلاك المجمعة لشراء أصل جديد بنفس المميزات، ولمعالجة هذا القصور تقوم المؤسسة بحجز جزء من الأرباح في شكل احتياطي لمقابلة الارتفاع في أسعار الأصول الثابتة .[2]

ثالثا :التحيز في التقييم المحاسبي

تعد ظاهرة تحيز القياس من الظواهر العامة المرافقة لأية عملية قياس ومهما كان مجال تطبيقها، وبينما يكون تحيز القياس ضئيلا ويمكن تحديده بقدر كبير من الدقة في العلوم الدقيقة، فإنه غالبا ما يكون كبيرا ويصعب قياسه في العلوم الاجتماعية عامة وفي المحاسبة بشكل خاص لارتباطه

---

[1]- محمد فيصل مايده ، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، محاسبة و نظم المعلومات ، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2017 ، الصفحة 133.

[2]- هني محمد فؤاد، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، محاسبة و مالية، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،2013، الصفحة 31 .

بطبيعة المحاسبة من جهة وبطبيعة عملية التقييم المحاسبية من جهة أخرى، ويعتبر تحيز القياس المحاسبي إحدى المشاكل التي تواجه عملية التقييم المحاسبية .[1]

سيتم التطرق إليه بتفصيل في الصفحات الموالية .

المطلب الثالث : الجوانب المختلفة لعملية التقييم المحاسبي

تتمثل عملية التقييم المحاسبي في منح قيمة نقدية للأحداث الاقتصادية من أجل تسجيلها بعد الاعتراف بها ضمن عناصر القوائم المالية، وبالتالي سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مستويات وبدائل عملية القياس بالإضافة إلى المعايير التي تحكمه .

أولا : مستويات و بدائل التقييم المحاسبي

تتمثل أسس التقييم المحاسبي في الطريقة المتبعة لقياس عناصر القوائم المالية ويكون ذلك على مستويين :

1- **مستوى وحدة القياس النقدي لقياس خاصية النقد:** حيث توجد هناك وحدتان للقياس وهما :

- وحدة القياس النقدي الاسمية أو القانونية، والتي تقوم على افتراض ثابت القوة الشرائية لتلك الوحدات الاسمية،وهو افتراض مقبول عموما في النموذج المحاسبي المعاصر نموذج التكلفة التاريخية.
- وحدة قياس القوة الشرائية للنقود، وتعتمد على الأرقام القياسية لتحديد تغيرات المستوى العام للأسعار السلع والخدمات، وهو افتراض تعتمده محاسبة التضخم[2].

2- **مستوى قياس قيمة عناصر القوائم المالية** : وتوجد عدة بدائل لقياس قيمة عناصر القوائم المالية :

- **التكلفة التاريخية** :تعتبر التكلفة التاريخية الأكثر استعمالا في الوقت الحالي، وهي تعبر عن القيمة الدفترية التي تسجل بها عناصر القوائم المالية كما جاءت في فواتير الشراء أو تكلفة الإنجاز .
- **التكلفة الجارية** : وهي القيمة السوقية لعنصر من عناصر القوائم المالية وغالبا ما تطبق على تقييم الاستثمارات المالية للمؤسسة الاقتصادية .
- **صافي القيمة القابلة للتحصيل**:غالبا ما تقاس بها عناصر الأصول التي يقوم حولها الشك في تحصيل جزء منها ومن أبرز عناصر القوائم المالية التي تطبق عليها هو عنصر الزبائن.

---

[1]- ضيف الله محمد الهادي ، مرجع سبق ذكره، الصفحة 213 .

[2]- غولي طه وآخرون ،القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة، محاسبة، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي ،2017 ، الصفحة 30

- **القيمة الحالية (المخصومة)** :وهي تمثل قيمة التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة المستقبلية مخصومة بمعدل الخصم و يستخدم هذا الطريقة ليقيم أرصدة المدينين الطويلة الأجل و أرصدة الدائنين الطويلة الأجل . [1]
- **القيمة العادلة** : تعرف بأنها المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة و قدرة مالية يتم مشتري و بائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس .

ثانيا : معايير(المتطلبات) التقييم المحاسبي

تمثل المعايير حلقة الربط بين آلية التقييم وما يقوم عليه من أسس وما يؤدي إليه من نتائج و الأهداف المراد تحقيقها من عملية القياس ، و لهذا حاولت مختلف الاتحادات و الجمعيات المهنية وضع معايير للتقييم المحاسبي ، وهذه المعايير تتلخص فيما يلي :

- **الصلاحية للغرض المستهدف منها(الملائمة):** أي يجب أن تكون البيانات و المعلومات المحاسبية لديها القدرة الإيضاحية ودرجة من تأثير على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله، بحيث تخدم أهداف متعددة لمجموعات مختلفة من المستفيدين تتباين احتياجات كل منهم من المعلومات تباينا شديدا .
- **القابلية للتحقق منها** : ويعني ذلك استناد المعلومات إلى مصدر موثوق فيه يتمثل في مجموعة من مستندات و الإجراءات المدونة ، التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة هذه المعلومات و مطابقتها للمصدر .[2]
- **الالتزام بالموضوعية:** يعني أن البيانات والمعلومات المحاسبية واقعية وغير منحازة لمجموعة من أصحاب المصالح ، وتكون هذه البيانات بعيدة عن الحكم الشخصي، وحيادية ومستندة إلى مصادر حقيقية، ويجب أن تبنى على مقاييس اقتصادية موضوعية [3].
- **القابلية للقياس الكمي:** استخدام الأساليب الكمية للتعبير عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة لكن اختلاف طبيعة العناصر المكونة للتغيرات المحاسبية وعدم تماثلها، هذا ما يفرض استخدام الأساس النقدي كمعيار وحيد للتقييم المحاسبي الذي يتم إتباعه في إعداد التقارير والقوائم المالية .[1]

---

[1] – قنون جبيقة ،القياس والإفصاح المحاسبي لفارق الحيازة" Goodwill" في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، محاسبة ومراجعة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو لحاج ، البويرة ، 2018 ، الصفحة 22 .

[2]– غولي طه و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 31 .

[3]– بلعيد وردة ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 138 .

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي ، كما أنها تعد من الوسائل الأساسية التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية و الخارجية صورة مختصرة عن الأداء المالي والمركز المالي لأي وحدة اقتصادية ، ذلك أن تلك القوائم في جوهرها هي الناتج للعملية المحاسبية، وبالتالي فإن القارئ الذي يتفهم محتوى ومضمون تلك القوائم سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الأولية، وهي تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية .

وبالتالي فإن القوائم المالية بما تحويه من معلومات تشكل المرآة التي تعكس نتائج نشاط المنشأة على مدار الفترة المالية لتعطي بذلك صورة واضحة عن أداءها يمكن من خلالها تشخيص جوانب القوة و الضعف فيه، وفي الأخير فإن القوائم المالية الغاية منها تزويد مستخدميها بمعلومات مفيدة لهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

المطلب الأول : مفهوم القوائم المالية

تعد القوائم المالية مصدرا مهما للمعلومات سواء للمستخدمين الداخليين أو الخارجيين ،بحيث تنقل حقائق مهمة عن المؤسسة، ويتم الاعتماد على هذه الحقائق لاتخاذ القرارات المؤثرة بحيث من الضروري أن تكون هذه القوائم موثوقة و مفيدة لصنع القرار ، بحيث تعد على وفق مبادئ و معايير محاسبية تحكم عمليات إعداد القوائم المالية و عرضها ، كما أنها تحدد المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها .

أولا: تعريف القوائم المالية

تمثل القوائم المالية إعلانا يعتقد بصحته، كما يمكن تعريفها بأنها:" مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية و المالية غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية و للأداء و لتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات".[2]

و قد عرفت بأنها :"وسيلة رئيسية أمام المحاسبة في توصيل المعلومات إلى من هم خارج المؤسسة، وهي بمثابة المنتج الرئيسي للمحاسبة ".[3]

---

[1]– مصباح فاطمة الزهراء، القياس و الإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ،مذكرة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2016 ، الصفحة 66 .

[2]– عبد القادر حوة و فتيحة بكطاش، اثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي المالي، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 04 ،العدد 16، جامعة الجلفة، 2019، الصفحة118 .

[3]– بن قطيب علي و حطاب دلال ، أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، المجلد04 ، العدد01 ، الجزائر ، 2019، الصفحة 09 .

كما عرفت أيضا :" بأنها ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيرها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية والمخرجات النهائية للعمليات المحاسبية ، كما أنها ببساطة تصور الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وذلك لتجميعها وتوزيعها على تصنيفات رئيسة تبعا لخصائصها الاقتصادية ".[1]

وحسب ما حددته المادة 26 من القانون رقم 07/ 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أنه :" يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان و نجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية ،ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه".

وحسب ما حددته المادة 29 من القانون رقم 07/ 11المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أنه: " توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة ".

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن القوائم المالية هي عبارة عن همزة وصل بين المؤسسة و الأطراف المستفيدة بحيث المعلومات تكون تفيد المستخدمين بصدق ودون أي غموض و بذلك باعتبارها المصدر الرئيسي الموثوق للمعلومات المالية ، وبالتالي القوائم المالية ليست هدف في حد ذاتها و إنما وسيلة للحصول على المعلومات و النتائج للاستفادة منها في اتخاذ القرارات و الحكم على نتائج عمليات المؤسسة و تقييم مركزها المالي .

ثانيا : أهداف القوائم المالية

تهتم لقوائم المالية بتحقيق مجموعة من الأهداف ، يمكن إيضاحها على النحو الآتي :

1- العمل على متابعة المعلومات التي تساعد في تقدير حجم و درجة المخاطرة المؤثرة على التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن المؤسسة .

2- تقديم معلومات حول التغيرات الظاهرة في إجمالي الموارد ، الناتجة عن الأنشطة الموجهة لتحقيق الأرباح ، بهدف معرفة العوائد المتوقعة من الاستثمار ، و تحديد مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها.[2]

---

[1]- خرشيش فاتح ، دور النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين جودة المعلومة المالية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، إدارة أعمال مالية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، 2016 ، الصفحة 59.

[2]- بشرى حسن محمد التوبي و آخرون ، محاسبة القوائم المالية أسس إعداد و عرض و تحليل القوائم المالية ، دار الحلاج للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، بغداد ، العراق ، 2021 ، الصفحة 19 .

3- تزويد مستخدمي القوائم المالية و البيانات المتعلقة بها بالمعلومات من أجل المقارنة و التنبؤ و التقييم القوة الايرادية للمؤسسة (أي قياس الأداء التشغيلي للمؤسسة).

4- تزويد المعلومات الحقيقية و التفسيرية حول العمليات و الأحداث الأخرى من خلال الملاحق و الجداول المرفقة بالقوائم المالية والتي تتضمن تفسيرات و إيضاحات تساعد مستخدميها على فهم المعلومات و البيانات المالية الواردة فيها .[1]

5- من الضروري أن توفر القوائم المالية المعلومات التي تساعد المستثمرين والدائنين على تقدير الاحتمالات و التوقعات النقدية المتعلقة بالأرباح الموزعة و الفوائد وما يحتمل تحصيله من بيع أو استدعاء أو سداد الأوراق المالية ...الخ.[2]

يمكن القول أن أهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه القوائم المالية تنشأ من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدامها .

ثالثا : أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية و الغرض من إعدادها في النقاط التالية:

- تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية لإيصال بين الإدارة والأطراف الأخرى المهتمة بأنشطة المؤسسة، بحيث يمكنهم من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج من خلال القوائم المالية.

- تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة و الحكم على كفاءتها و استعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها ، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة و مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام مواردها .[3]

---

[1]- طلال الججاوي و سالم الزوبعي، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 19 .

[2]- محمد هشام محداوي و كمال نغار، الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعيار المحاسبي الدولي رقم01 ، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم المالية و المحاسبة ، محاسبة وجباية معمقة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2021 ، الصفحة 18 .

[3]- سميحة رحلي ، مدى إسهام النظام المحاسبي المالي في إثراء مخرجات التحليل المالي في القوائم المالية ، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2019، الصفحة 15.

– وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة ، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين ، العملاء ، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية .[1]

المطلب الثاني : خصائص القوائم المالية و مستخدميها

تعتبر المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية أحد المصادر الهامة التي يعتمد عليها متخذي القرارات المالية، أما الخصائص النوعية فهي صفات تجعل تلك المعلومات مفيدة لمستخدمين.

أولا : خصائص النوعية للقوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية في العناصر التالية :

الملائمة : لكي تكون المعلومات ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار، كما يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب[2] .

الدقة و الموثوقية : حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة و يعتمد عليها بحيث تعبر بصدق عن تلك المعلومات ، و ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من صفات وهي: التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل القانوني، الحياد، الحيطة و الحذر، كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية.[3]

القابلية للمقارنة : من خلال هذه الخاصية يمكن لمستخدمي المعلومة القيام بعملية المقارنة بالنسبة للقوائم المالية للمؤسسة نفسها أو مع مؤسسات أخرى.

القابلية للفهم (الوضوح) : ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية واضحة و سهلة الفهم من للمستخدمين مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من المعرفة في التسيير و المحاسبة . [4]

ثانيا : مستخدمي القوائم المالية

ينقسم مستخدمو القوائم المالية إلى مجموعتين: مستخدمين داخليين و مستخدمين خارجيين .

المستخدمين الداخليين : وهم الأطراف التابعة من داخل المؤسسة ، تستخدم المعلومة المقدمة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالمؤسسة يرسم السياسة المستقبلية لمختلف أنشطتها[1].

---

[1]– إليهـم فـؤاد، تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم بواقي ، 2015 ، الصفحة 15 .

[2]– سميحة رحلي ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 13 .

[3]– يوسف محمود جربوع ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الثانية، غزة ، فلسطين ، 2014 ، الصفحة 98 .

[4]– مصباح فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 23 .

المستخدمين الخارجيين : وهم عبارة عن عدة أطراف خارجية تهتم بما يرد بالقوائم المالية من معلومات أعدت بالشكل الملائم و الصادق حتى تساعدهم في اتخاذ القرار الصائب .[2]

يمكن تلخيص احتياجاتهم في الجدول الموالي:

جدول رقم 02 : مستخدمي القوائم المالية و احتياجاتهم

المستخدمين	المستخدمين الداخليين	المستخدمين الخارجيين
احتياجاتهم	* القياس الشامل للأداء : – مقاييس مطلقة . – بالمقارنة مع الأهداف و المعايير. – بالمقارنة مع الشركات أخرى . * تقييم أداء الإدارة : – الأرباح و الكفاءة في استخدام الموارد. – المسؤولية القانونية .	* التوقعات المستقبلية : – الأرباح – التوزيعات و الفوائد – الاستثمارات – التوظيف * الحكم على المركز المالي : – تقييم السير المالي – تقييم درجة السيولة – تحديد درجة المخاطرة و عدم التأكد . * تخصيص الموارد. * تقييم الديون و حقوق الملكية . * تقييم الالتزام باللوائح و القوانين . * تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية و خدمة البيئية و الاقتصاد القومي .

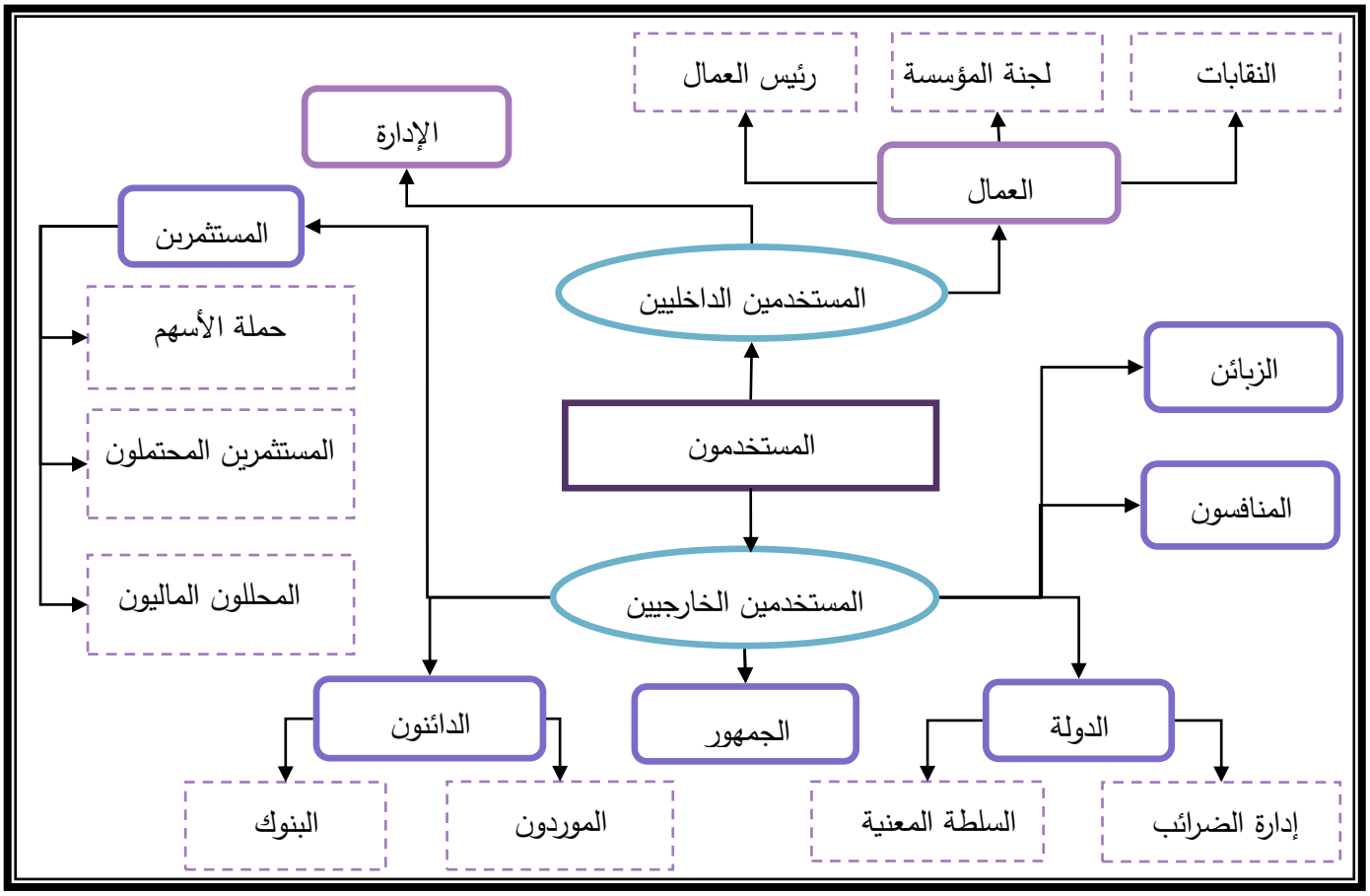
المصدر : كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006 ، الصفحة 16 .

كما يوضح الشكل الموالي مستخدمي القوائم المالية بشكل مفصل:

الشكل رقم 02 : مستخدمي القوائم المالية

[1]– مهدي زعباط ، بدائل القياس المحاسبي لأثار التضخم على القوائم المالية، مذكرة ماستر أكاديمي، في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي ،2019 ، الصفحة 19 .

[2]– خرشيش فاتح ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 65 .



المصدر : مهدي زعباط، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 18 .

ثالثا : الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية

لتحقيق أهداف القوائم المالية يجب أن تعد تلك القوائم وفق فرضيتين الآتيتين :

- **أساس الاستحقاق(الالتزام، التعهد):** حسب هذه الفرضية فإنه ينبغي على المؤسسات إعداد القوائم المالية وفق محاسبة الالتزام ، وهذا يعني أنه يجب تسجيل العمليات و الأحداث المحاسبية عند حدوثها و ليس عند القبض أو الدفع للمبالغ المقابلة .
- **فرضية الاستمرارية:** تعد القوائم المالية على أساس استمرار النشاط، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ عرض القوائم، والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب [1].

المطلب الثالث : عناصر القوائم المالية وعلاقتهم ببعض

[1]– شابي أنيسة و شكراوي سعاد، دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، محاسبة و إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة جيجل ، 2016 ، الصفحة 10.

تعتبر القوائم المالية مجموعة كاملة من الوثائق التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، و الأداء خزينة المؤسسة في نهاية الدورة ، ويجب أن تكون هذه القوائم مترابطة ومتكاملة حتى تؤدي دورها بالشكل الصحيح، فهي مكملة لبعضها البعض .

أولا : عناصر القوائم المالية (مكونات)

من خلال النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات ، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية ، تضم عناصر القوائم المالية التالي : الميزانية ، حساب النتائج ، جدول التدفقات النقدية، جدول تغيرات الأموال الخاصة ، جداول ملحقة و إيضاحات .

1- الميزانية : هي عبارة عن ملخص للمركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة ، حيث تتضمن ملخصا للاستثمارات الإجمالية (الأصول) و لكيفية تمويل تلك الأصول (الالتزامات و حقوق الملكية) ، و بشكل مبسط فإن الميزانية تتلخص بالاتي : الأصول – الالتزامات = حقوق الملكية .[1]

2- جدول حساب النتائج : هو عبارة عن قائمة تلخص المصاريف و الإيرادات المنجزة من قبل المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، بحيث يسمح بمعرفة قدرتها على توفير التدفقات النقدية وما يعادلها ومنه مدى استمراريتها .

3- جدول التدفقات النقدية : هو عبارة عن جدول يعكس التغيرات الحاصلة في الوضعية المالية للمؤسسة ، حيث يمكن من معرفة الموارد و الاستعمالات النقدية في مختلف النشاطات الاقتصادية أثناء السنة المالية حسب مصدرها : الاستغلال ، الاستثمار ، التمويل .

4- جدول تغيرات الأموال الخاصة :هو عبارة عن تحليل للتغيرات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية ، و يسمح هذا الجدول بقياس قدرة المؤسسة على خلق ثروة للمساهمين[2]، أي تعكس التغيرات في حقوق الملكية سواء تلك الناشئة من المعاملات مع المالك أو الناتجة من ترحيل نتيجة النشاط من قائمة الدخل إلى حقوق الملكية [3].

5- جداول ملحقة و إيضاحات : ملحق القوائم المالية يحتوي على معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية و تشمل ملخص عن السياسات المحاسبية و ملاحظات تفسيرية المتعلقة ببنود القوائم المالية

---

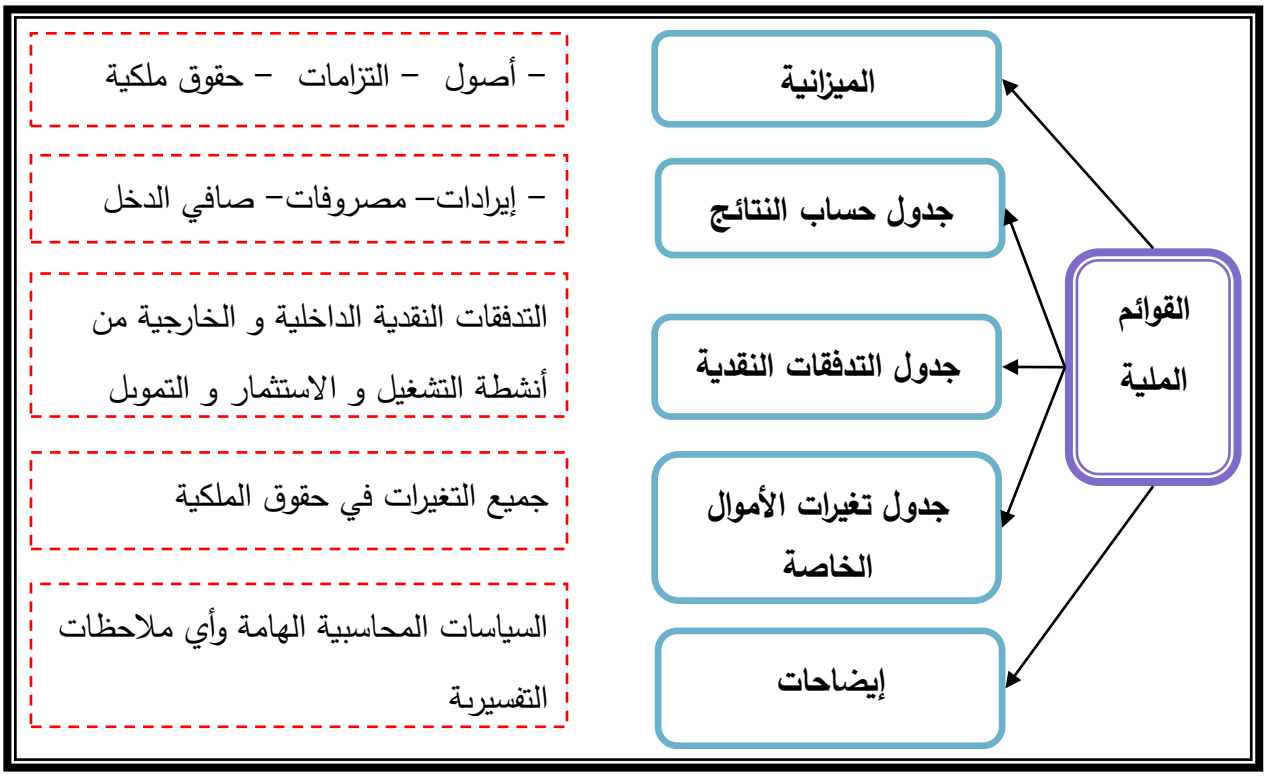
[1]- سليمان حسين الحكيم ، تحليل القوائم المالية (مدخل صناعة القرارات الاستثمارية و الائتماني)،دار و مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، سوريا ،2017، الصفحة 34.

[2]- منصر سامية، الإفصاح وتقييم الأداء المالي للقوائم المالية في ظل تبني النظام المالي المحاسبي على ضوء معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،جامعة ورقلة،2011،ص 61

[3]- محمد هشام محداوي و كمال نغار، سبق ذكره ، الصفحة 19 .

، إضافة لإفصاحات عن الالتزامات والأصول الطارئة و أي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي و نتيجة النشاط .[1] كما يضح الشكل الموالي أهم مكونات القوائم المالية

الشكل رقم 03 : مكونات القوائم المالية



المصدر:آسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم،رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014، الصفحة 41 .

ثانيا : العلاقة بين القوائم المالية

هناك علاقة ترابط و تكامل بين القوائم المالية و الذي يؤدي إلى معلومات ذات مصداقية و تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات .

إن العلاقة بين القوائم المالية (الميزانية ، حساب النتائج ، جدول التدفقات النقدية، جدول تغيرات الأموال الخاصة) مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض بمعنى أن جميع تلك القوائم المالية تخضع لنفس عملية القياس ، فإذا ما اعتمدت طريقة قياس معنية في قياس عنصر من عناصر حساب النتيجة فإن تأثير هذا القياس ينعكس على تأثيراته على جميع القوائم المالية .[2]

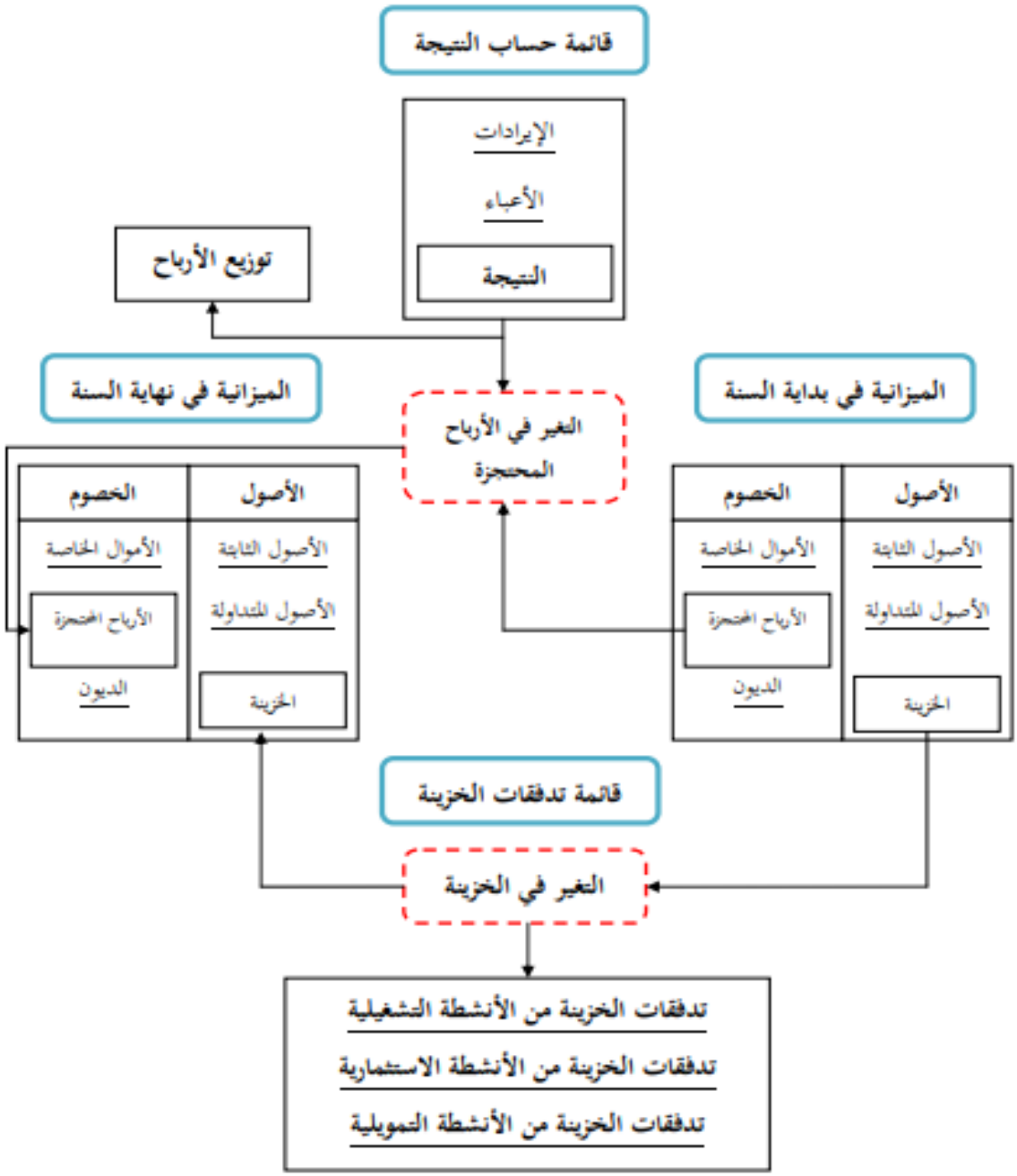
---

[1]– طلال الجحاوي و سالم الزوبعي، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 23 .

[2]– زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس ، 2015 ، الصفحة 43 .

بالإضافة إلى ترابط القوائم المالية الأساسية فيما بينها ، فإن هذه القوائم المالية هي أيضا مكملة لبعضها البعض ، فلا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وهكذا فمن الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معنية للمعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى[1]. ويضح الشكل الموالي العلاقة بين القوائم المالية .

الشكل رقم 04:العلاقة بين القوائم المالية



المصدر : مصباح فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، الصفحة 45

[1] – مصباح فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 44 .

المبحث الثالث : قيود التقييم المحاسبي وأثرها على القوائم المالية

تخضع وظيفة التقييم المحاسبي لقيود أو محددات لا يمكن تجاوزها و التي تقف عائقا أمامه ، لذا فإن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات وتمثل نتيجة النشاط والمركز المالي بعد انتهاء الفترة المالية ويعتقد معظم مستخدمي هذه القوائم المالية بأن مثل هذه التقارير تعكس الواقع والحقيقة إلا أن ذلك ليس بقريب منه كونها تخضع لمثل هذه المحددات ، فمن الضرورة الأخذ بعين الاعتبار ببعض القيود التي من طبيعتها تحد من دقة التقييم المحاسبي وموضوعيته، وقابلية البيانات والمعلومات المحاسبية الناتجة عنه للتحقق و الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات،و مدى الثقة فيها لأن لها تأثير في نتيجة النشاط و المركز المالي للشركة وعلى الرأي الذي يعبر فيه مراقب الحسابات على أن القوائم المالية تعبر بصدق وعدالة عن الوضع المالي للمؤسسة .

وتتلخص هذه القيود فيما يلي :

- أثر عدم التأكد
- أثر الموضوعية و قابلية للتحقق
- أثر حدود الوحدة النقدية
- أثر الحيطة و الحذر (التحفظ)
- تحيز التقييم المحاسبي

المطلب الأول : أثر عدم التأكد وأثر الموضوعية وقابلية للتحقق

ينتج عدم التأكد عن حاجة التقييم المحاسبي لإجراء تقديرات تتعلق بالمستقبل الذي يتصف بالغموض، أما الموضوعية وقابلية للتحقق فهو خاصية أساسية تجنب التقييم المحاسبي من الانحياز والتأثير اشخصي .

أولاً: أثر عدم التأكد

إن عدم التأكد واحد من القيود التي تؤثر في جودة عملية التقييم المحاسبي و نتيجتها كونها تتعلق بأحداث اقتصادية مستقبلية ومن هنا تكون هده المعلومات غير موثوقة كونها غير مؤكدة .[1]

بحيث يقول Anderson: " يظهر عدم التأكد عندما تكون احتمالات وقوع حدث ما غير معلومة".

أمّا عن Horngren etal : فإن عدم التأكد " هو انحراف القيم الفعلية عن القيم المتوقعة " .[2]

---

[1]– بلعيد وردة ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 139 .

[2]– طلال الجحاوي و سالم الزوبعي، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 50 .

وفي النتيجة نصل إلى حقيقة أن عدم التأكد مرتبط بأحداث محتملة تهم المؤسسة ستحصل في المستقبل يشوبها عدم التأكد و سيتم قياس قيمة هذه الأحداث المستقبلية بطريقة تفتقر إلى الموضوعية فلو قام اثنان بالقياس نفس الأحداث لتوصلا إلى نتائج مختلفة .

إن عدم التأكد كمفهوم موافق للزمن المقبل أي يرتبط دائما بالفترة أو الفترات القادمة من حياة المؤسسة وهذا المفهوم يرتبط بالتقييم المحاسبي مثال على ذلك :

- تخصيص مصروفات للفترة القادمة : يؤكد علم المحاسبة أن المعلومات المحاسبية ترتبط بالمؤسسة التي يتوقع أن تستمر مستقبلا ولما كان التخصيص يتم على الفترات المحاسبية المتعاقبة فإنه يجب إعداد الافتراضات الخاصة بمنطق عمليات التخصيص وعلى أساس التوقعات المرتبطة بالمستقبل لكن كثيرا من التوقعات لا يمكن تحقيقها بدرجة تامة ، يعني أن المؤسسة تقوم على فرضية الاستمرارية في مزاولة النشاط إلى أمد غير محدد فان ما يرتبط مع هذه الفرضية هو أن يقوم المحاسب بتخصيص المصروفات في السنة الحالية لتعكس توقعات الأطراف ذات المصلحة فيها للفترات القادمة أي أن قسما مهما من مصروفات السنة الحالية قد خصصت لها من سنة أو سنوات سابقة ،وعليه لا تمثل هذه المصروفات حقيقة السنة الحالية التي حملت بها ، أي أن المعلومات المستنبطة من القوائم المالية والمتمثلة بنتائج النشاط و المركز المالي مضللة و غير عادلة بسبب ظروف عدم التأكد التي ترافق عملية قياس بعض عناصر القوائم المالية خصوصا التقديرات التي يجريها المحاسب لعمر الأصول غير المتداولة أو تخصيص بعض المصاريف الاحتمالية الديون المشكوك فيها، فهي تعتمد بالأساس على سلوك المحاسب كونه شخصية متفائلة أو متشائمة.[1]
- التعبير عن الثروة بمقادير نقدية مستقبلية غير مؤكدة : إن الثروة التي تظهر في قائمة المركز المالي كمقادير نقدية حددت مسبقا في سنة الحصول على هذه الأصول و ليس في السنة الحالية موضوع العرض و عليه فإن التحديد المسبق كمقادير نقدية للأصول غير المتداولة لا يمثل حقيقة قيم الأصول غير المتداولة المعروضة بل تبتعد هذه القيم عن الواقع الفعلي و لا تعبر عنه ذلك التعبير الصادق كما ينبغي، ومع الأخذ بالقيمة العادلة فإن الفجوة قد تقلصت كثيرا ،وأن الأسلوب القياس الذي يستند إلى التكلفة التاريخية يواجه انتقادات كونها موضوعية ولكنها غير ملائمة لمستخدمي القوائم المالية بحيث" أن احتياجات مستخدمي القوائم المالية تستدعي موقف (تطلع للأمام) و ليس الانشغال بالماضي" .

[1]– مغدوري شهرزاد و دراوسي مسعود، دراسة اثر القيود القياس المحاسبي في جودة القوائم المالية ،المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ،جامعة البليدة 2، الجزائر، الصفحة 04 .

ثانياً: أثر الموضوعية و قابلية التحقق

إن الموضوعية تعني " غياب الأحكام و الاجتهادات الشخصية من قبل القائمين بالتقييم المحاسبي (المحاسبين)، أما قابلية التحقق فتعني المدى الذي يتمكن بموجبه القائمون بالتقييم المحاسبي من التحقق من كافة القيم التي تظهرها المستندات المالية و الفواتير و العقود...الخ " . [1]

و بالتالي فإن مفهوم الموضوعية في المحاسبة عرضة لتفسيرات عديدة منها :

- ✓ إن الموضوعية هي قياس غير شخصي بمعنى أنه خال من التحيز الشخصي القائم بعملية القياس
- ✓ إن الموضوعية هي قياس قابل للتحقق بمعنى أنه يستند إلى عناصر مثبتة و أدلة صحيحة .
- ✓ إن الموضوعية تمثل نتيجة اتفاق بين مجموعة الملاحظين و القائمين بالقياس(الإجماع العام) .
- ✓ تقاس درجة الموضوعية بقياس معين بالاعتماد على مؤشر التشتت لتوزيع هذا القياس ، إذا يعتمد على القياس ذو التوزيع أقل تشتتا . [2]

المطلب الثاني: أثر حدود الوحدة النقدية وأثر الحيطة و الحذر (التحفظ)

تعتبر الوحدة النقدية هي أساس لتقييم المحاسبي لمختلف الأحداث المالية ، أما الحيطة و الحذر فيعتبر هذا القيد من البدائل المتاحة لعملية التقييم المحاسبي .

أولاً: أثر حدود الوحدة النقدية

تعتبر الوحدة النقدية كوسيلة توصيل المعلومات، و لعل أكثر هذه الحدود خطورة تغير حدي لقيمة وحدة النقد على مدار الزمن . [3]

تضع وحدة النقد حدين أساسيين على عملية التقييم المحاسبي : حد قابلية الأحداث الاقتصادية للتقييم، وحد وحدة التقييم، فمن جهة يقتصر العمل المحاسبي على إنتاج معلومات كمية ، وبالتالي يستبعد بعض المعلومات المهمة لأنه لا يمكن التعبير عنها بوحدة النقد ، ومن جهة أخرى فمن الضروري أن تتصف أي وحدة للتقييم المحاسبي بالثبات، وبما أن النقود التي يتم قياسها بالقوة الشرائية غير ثابتة، فإن القوائم المالية أصبحت مجرد تجميعات لعناصر تم تقييمها بوحدات نقدية غير متجانسة .[4]

وفي الأخير إن التقييم المحاسبي يقاس (بالقيم الحقيقية) في تاريخ حدوث عناصر القوائم المالية، فإن تغير هذه القيم لاحقا بمرور الوقت يؤدي إلى أن التقييم المحاسبي ونتيجته ستكون بلا شك

---

[1]– طلال الججاوي و سالم الزوبعي، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 52 ،57 .

[2]– غولي طه وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 34 .

[3]– طلال الججاوي و سالم الزوبعي، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 62 .

[4]– آسيا لعروسي ، مرجع سبق ذكره، الصفحة 15 .

معرضة لعدم الدقة لاختلاف قيم اليوم عن قيم الأمس، ومن جهة أخرى فإن التجميع الذي يقوم به المحاسب لقيم عناصر القوائم المالية المتباينة يجعل هذا التجميع بدنانير مختلفة القيم .

ثانياً: أثر الحيطة و الحذر (التحفظ)

إن مفهوم التحفظ لا يعد مسلمة حسابية ولا يجب أن يكون واحدا من القيود، لكن تطبيقه يفرض قيدا على عرض البيانات التي تكون بدونه موثوقا بها أو ملائمة، وليفهم التحفظ في المحاسبة فإنه يجب محاولة فهم الظروف التي تؤدي إلى زيادة وإبراز مدى الصدق في هذا القيد .[1]

ووفقا لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يقصد بالتحفظ " بأنه التعقل في المحاسبة المالية عند إعداد القوائم المالية لكون أن النشاطات الاقتصادية محاطة بعنصر عدم التأكد ".[2]

قد تعرض معتقد الحيطة والحذر من قبل المحاسبين وتأثيراته على التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية إلى انتقادات عديدة و هي كالآتي :

أ- **عدم الثبات (عدم الاستقامة)** :إذا تم تخفيض قيمة الموجود عن قصد فإن ذلك سيؤدي إلى المغالاة في الدخل عندما يستخدم الموجود أو يباع ، بمعنى المبلغ الذي يخفض به الدخل في سنة معينة من خلال تطبيق الكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما اقل مقارنة مع استخدام الكلفة فهو في الحقيقة يضاف إلى الدخل في الفترة اللاحقة. فإذا ما كان التحفظ مبنيا على تفضيل تخفيض الدخل قصدا فان هذا غير متسق ، لأن دخل الفترة المستقبلية سيغالى فيه بقصد.

ب- **التقلب:** إن المدى الذي يأخذه التحفظ في القوائم المالية مسألة تعتمد على سياسة المؤسسة، فقد يكون كبيرا وصغيرا فعلى سبيل المثال قد يتم أو لا يتم تسجيل الخسائر المتوقعة لأن التوقعات يمكن أن تعد باستمرار، و إن الخسائر الناجمة عن الدعاوى القضائية يمكن أن تلغى من خلال تحليل أكثر تفاؤلا إذا ما مالت المؤسسة باتجاه تحليل من هذا النوع .

ت- **الإخفاء(الحجب):** بالرغم من ما هو معروف بان الطرق المحاسبية مختلفة إلا أن من الصعب على المستثمرين أن يحددوا مقدار التخفيض في قيم الموجودات ، فمعتقد الحيطة و الحذر يضع المستثمر العادي في موقف سيء و يمنح موقف مواتيا من هم داخل المؤسسة .[3]

ث- **تناقض المبادئ:** يعرف بأنه متى ما تضارب مبدأ الحيطة والحذر مع مبدأ محاسبي فان معتقد الحيطة والحذر هو الذي يهيمن.

---

[1]- بلعيد وردة ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 139 .

[2]- طلال الجحاوي و سالم الزوبعي، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 67 .

[3]- مغدوري شهرزاد و دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 05 .

ج- **التحيز:** يؤدي معتقد الحيطة والحذر إلى تحيز منظم في القوائم المالية وليس تقويم حقيقي. ولهذا السبب فقد أشار مجلس معايير المحاسبية المالية (FASB) إلى أن " التحفظ يميل إلى التضارب مع خواص نوعية مهمة مثل التمثيل الصادق والحيادية و إمكانية المقارنة"، وتقول الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) بأن "وجود التحيز ربما يخدم حاجات مجموعة واحدة من مستخدمي القوائم المالية لا يمكن أن يفترض على أنه يساعد مصالح الآخرين أو حتى يترك مصالح الآخرين بدون ضرر" .[1]

المطلب الثالث: تحيز التقييم المحاسبي

من خلال ما تطرقنا إليه من تعاريف التحيز في العناوين السابقة بشكل عام ، سنتناول ظاهرة التحيز التقييم المحاسبي بتفصيل من خلال هذا المطلب ، بحيث سيتم التعرض إلى مفهوم التحيز في التقييم المحاسبي ، مصادره ، و أشكاله .

أولاً: مفهوم التحيز التقييم المحاسبي

يتمثل التحيز المحاسبي بعدم صحة التقييم المحاسبي من طرف المحاسب أي أن المعلومة المالية لا تتصف بالموضوعية والثقة ويقصد بالانحياز هو تحيز المحاسب إلى أحد الأطراف من أصحاب المصالح

الثقة = درجة الموضوعية + التحيز

كما يقصد بالتحيز انعدام الحياد و الوصف الدقيق للمعلومات المعروضة من خلال التدخل الشخصي في تحديد نتائج عملية التقييم عبر الأحكام الجزافية و الاحتمالات غير المؤكدة الحدوث .[2]

وفي الأخير فإن التحيز هو ميل للقياس (التقييم) بأن يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر ، بدلا من أن يكون الحدوث متساوي الاحتمالات على كلا الجانبين ، وهكذا فإن الخلو من التحيز يمثل قدرة إجراء قياس على تقديم وصف دقيق للخاصية المعنية ، حيث يكون القياس متحيزا عندما تكون فروق بين نتائج القياس و القيمة الفعلية للحدث محل القياس .[3]

ثانياً: مصادر تحيز التقييم المحاسبي

للإحاطة بمصادر تحيز التقييم المحاسبي، من المفيد تحليل عملية التقييم المحاسبي، اذ يبين الشكل الموالي أن هذه العملية تقوم على أربعة ركائز رئيسية وهي :

---

[1]- طلال الجحاوي و سالم الزوبعي، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 66 .

[2]- مراد مسعود سعداوي و أحمد يوسف السعيدي، التحيز المحاسبي وأثره على جودة المعلومة المالية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد 11 ، العدد 02 ، جامعة يحي فارس ، المدية ، 2020 ، الصفحة 40 .

[3]- آسيا لعروسي ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 16 .

الشكل رقم 05 : مصادر تحيز التقييم المحاسبي

الشخص القائم بالقياس	• الشخص الذي ينفذ عملية التقييم المحاسبي وهو المحاسب .
النظام المحاسبي للقياس	• هو المبادئ و القواعد والأحكام التي تحكم عملية التقييم المحاسبي
الأحداث الاقتصادية محل القياس	• متمثلة في العمليات المالية أي مدخلات النظام المحاسبي .
القياسات أو البيانات المحاسبية	• تمثل نتائج عملية التقييم المحاسبي أي هي مخرجات النظام المحاسبي .

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على محمد فيصل مايده ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 134 .

وعلى هذا الأساس، يمكن تقسيم تحيز التقييم المحاسبي حسب مصادرة إلى ثلاثة أنواع على النحو التالي:

1- **تحيز قواعد القياس المحاسبي** : هو التحيز الذي يرتبط بقواعد التقييم المحاسبي من خلال المفاهيم و القواعد و المبادئ و الفروض و الاعتراف التي تحكم عملية التقييم ، ومن أهم مظاهره هو تحيز القياس الذي تحتويه التقارير و القوائم المالية المعدة في فترات التضخم أو الانكماش طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية ، و يكون ذلك إذا لم يتم تعديل آثار التضخم أو الانكماش .

2- **تحيز القائم بعملية القياس** :وهو التحيز الذي يكون سببه المحاسب القائم بعملية القياس وليس بالنظام المحاسبي، مما يعني أن التقييم المحاسبي سيتمتع بدرجة كاملة من الموضوعية لكن المحاسب سيستخدمه في عملية القياس بطريقة خاطئة تؤدي إلى نشوء تحيز قياس يرتبط بالمحاسب نفسه .

3- **التحيز المشترك** : وهو تحيز القياس الذي يساهم في نشوئه القائم بعملية القياس و قواعد القياس المستخدمة في التقييم المحاسبي معا، وذلك عندما لا يتصف المحاسب بالموضوعية الكاملة باستخدام قاعدة قياس هي أخرى لا تتصف بالموضوعية الكاملة،وهكذا فتحيز القياس الناشئ عن قاعدة القياس المتحيزة، تتضاعف آثاره على البيانات المحاسبية بفعل التحيز الذي سببه المحاسب المتحيز.[1]

في الواقع العملي من الصعب تمييز مصدر واحد و محدد لتحيز التقييم المحاسبي لأن هذا التحيز في حالة وجوده غالبا ما يكون محصلة لأسباب عدة مصدرها المحاسب و النظام المحاسبي معا .

ثالثا : أشكال التحيز التقييم المحاسبي

[1]- زين عبد المالك، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 58 .

مثلما تتعدد مصادر تحيز التقييم المحاسبي تتعدد كذلك الأشكال التي يظهر بها هذا التحيز ، لذا فلابد من الإشارة إلى أن الصورة التي يتخذها تحيز التقييم المحاسبي تحدد في ضوء عدة اعتبارات أهمها: وجهة نظر المحاسب ، ووجهة نظر مستخدم القياسات المحاسبية و كذلك أغراض استخداماتها .

عموما يمكن حصر أشكال التحيز المحتمل ظهوره في جميع مراحل عملية التقييم المحاسبي في ما يلي: [1]

1- تحيز الموضوعية : Objectivity bias

و يقصد بالموضوعية إمكانية التحقق، حيث لو أعاد أي محاسب آخر عملية التقييم المحاسبي لا توصل إلى نفس النتائج، كما يأخذ شكل تحيز الموضوعية إذا كان عامل الدقة هو العامل المتحكم في عملية التقييم، وبالتالي يتشكل التحيز بوجود فرق واختلاف بين نتيجة القياس والقيمة الفعلية للحدث محل القياس، و ينشأ هذا التحيز في موضوعية المحاسب أو عن نقص في موضوعية قاعدة القياس أو كلاهما معا[2]، وينعدم في حالة تمتع المحاسب وقواعد الحساب بالموضوعية التامة، وأكثر مراحل القياس عرضة لنشوء تحيز الموضوعية هي مرحلة التحميل لأن المحاسب في هذه المرحلة يستخدم أساليب تحكمية لا توفر مستوى الدقة التي يطمح إلى توفيرها في مخرجات عملية التقييم .[3]

2- تحيز المواءمة (الملائمة) :Relevance bias

يكون هناك تحيز ملائمة عندما لا تفي القياسات المحاسبية بالاحتياجات من يستخدمها، و يقاس بمدى الاستفادة التي يحققها مستخدم البيانات المحاسبية من مخرجات عملية القياس ، وينشأ تحيز الملائمة في مرحلة تحليل البيانات المحاسبية أو معالجتها ،لأن المعلومات المحاسبية هي مخرجات هذه المرحلة والتي ستؤثر على رغبات مستخدمي هذه البيانات .

3- تحيز المعولية (الموثوقية) : Reliability bian

يعد تحيز الموثوقية بمثابة المحصلة النهائية لجميع أشكال التحيز التي تنشأ في عملية التقييم المحاسبي عبر مراحلها المختلفة ، و ينشأ هذا التحيز في الأحوال التي يعجز فيها النظام المحاسبي عن توفير القياسات المحاسبية الموثوق بها أو المعول عليها للتنبؤ المستقبلي .[4]

---

[1]- محمد مطر ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 141 .

[2]- حنان بركة و نجوى محمودي ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 46 .

[3]- آسيا لعروسي، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 18 .

[4]- مصباح فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 69 .

خلاصة :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للتقييم المحاسبي و القوائم المالية ، و استنتجنا أن التقييم هو جوهر المحاسبة و بدون فهم ما يقاس و كيفية القياس يستحيل الفهم الكامل و الصحيح للمحاسبة ، و على العموم يمكن القول أن التقييم المحاسبي هو نظام متكامل الأركان له مدخلاته التي ترتبط بموضوع القياس ، كما أنه يهتم بالتعبير النقدي عن الأحداث و العمليات الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة ، و ذلك بالاعتماد على العديد من المعايير و الأساليب بهدف التوصل إلى نتائج دقيقة و غير متحيزة و مفيدة لحاجة الأطراف المستخدمة لها ، و بالتالي تعتبر القوائم المالية وسيلة ربط و اتصال بين الأطراف و المؤسسة بحيث تكون واقعية و تعكس الأحداث المالية التي قامت بها المؤسسة ، و تكون أيضا ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات و تخلو من الأخطاء ، و هنا تظهر أهمية التقييم المحاسبي ، و الأساليب و الخطوات المتبعة في ذلك ، و يمكن القول أن الدقة المتناهية غير مطلوبة بل أن الدقة المجردة لا يمكن تحقيقها أو الوصول إليها ، طالما يخضع التقييم المحاسبي لقيود لا يمكن له تجاوزها ،و بالتالي يعتقد معظم الناس بأن القوائم المالية تعكس الواقع و الحقيقة إلا أن ذلك ليس بقريب منه كونها تخضع لمثل هذه القيود .

الفصل الثاني : تذكير بالإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي

تمهيد :

نظرا للتطور و النمو الهائلين للتجارة الدولية و انتشار الشركات متعددة الجنسيات ، بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمي على السلع و الخدمات ، كان من الضروري إعداد معايير محاسبية تتعامل بها كافة الشركات الدولية سواء في معاملاتها أو عند إعداد أو عرض قوائمها المالية، وذلك لضمان إنتاج معلومات ذات جودة عالية و إيصالها إلى الأطراف المستفيدة منها ، ورغم أن المعايير المحاسبية غير ملزمة لكونها تصدر عن هيئات وتنظيمات مهنية، إلاّ أنّ معظم الدول اتجهت طواعية إلى تطبيقها أو محاولة التوفيق بينها وبين معاييرها المحلية ، كما أن تطبيق المعايير المحاسبة الدولية ينتج عنه تعديل في القوانين و التشريعات للدول الراغبة في تبنيها ، في ظل سعيها للوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وهذا ما سعت وقامت به الجزائر ، بحيث جاء الإصلاح المحاسبي في الجزائر نتيجة للارتباطات الجديدة للجزائر وبشكل خاص الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، خاصة بعد أن عجز المخطط المحاسبي الوطني عن مواكبة هذه التغيرات والاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق حيث لا يلبي احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية خاصة وأن المخطط المحاسبي الوطني ومنذ تبنيه في سنة 1975 لم يتم عليه أي تعديل من شأنه أن يسد الثغرات والنقائص، وبالتالي كان لزاما على البيئة المحاسبية الجزائرية إيجاد نظام محاسبي يتماشى مع متطلبات البيئة العالمية فهذا العامل الذي سرع بتطبيق النظام المحاسبي المالي .

وعليه تتمحور دراسة هذا الفصل حول الآتي :

- **المبحث الأول : الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية**
- **المبحث الثاني : الإطار العام للنظام المحاسبي المالي**

المبحث الأول : الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS)

تكمن أهمية معايير المحاسبة الدولية في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، مما يساعد في ظل الارتباط بين الأسواق المالية والأنشطة التجارية والمالية للمؤسسات على إنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة دولياً، استجابة لاحتياجات المستثمرين من مستخدمي المعلومات المالية في ظل تباين الممارسات المحاسبية المحلية والتي أصبحت عائقا أمام الاستثمار الدولي، فتبني وتطبيق هذه المعايير يساعد على ضمان مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق شكل موحد للقوائم المالية تتصف بصفة القبول العام الدولي.

المطلب الأول : ماهية المعايير المحاسبة الدولية

نظرا لظهور الشركات متعددة الجنسيات و ظهور مشاكل محاسبية معقدة على مستوى العالمي ، بدأ المهتمون بمهنة المحاسبة في التفكير في التوحيد المحاسبي العالمي أو في عملية التوافق أو التنسيق على مستوى المعايير المحاسبية التي تخص الشركات متعددة الجنسيات وفي كيفية عرض قوائمها المالية .

أولا : نشأة المعايير المحاسبة الدولية

إن أهمية المعايير المحاسبة جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **AICPA** الذي بادر إلى وضع معايير منذ 1939، كما تم تشكيل مجلس لمعايير المحاسبة المالية **FASB** في الولايات المتحدة الأمريكية في 1973، كتطوير للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما **GAAP** التي بدأ العمل بها منذ 1932.

أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بدايات القرن الماضي حيث عقدت عدت مؤتمرات منها:

– المؤتمر المحاسبي الأول عقد في 1904 في سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية وقد بلغ عدد المسجلين في المؤتمر 83 عضوا ، أما عدد الحضور بلغ 360 عضوا منهم 350 عضوا من الولايات المتحدة ، و 07 من كندا و 02 من إنجلترا و01 من هولندا ، وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول .

– المؤتمر المحاسبي الثاني عقد في 1926 في أمستردام ، وقد حضره مندوبون من كل دول أوروبا تقريبا بالإضافة إلى الولايات المتحدة ، كندا ، أمريكا اللاتينية و كانت نسبة المشاركين من الدولة المضيفة هولندا كبيرة .

– المؤتمر المحاسبي الثالث عقد في 1929 في نيويورك .

– المؤتمر المحاسبي الرابع عقد في 1933 في لندن ، قد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية ، وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها أستراليا و نيوزيلندا و بعض الدول الأفريقية .

وقد أسفرت محاولات هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوطات المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية و تهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير و أهم هذه المنظمات :

- لجنة معايير المحاسبة الدولية **IASC**.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين **IFAC**.[1]

❖ **لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC :**

تأسست عام 1973 في لندن بمعرفة التنظيمات المحاسبية المهنية في الدول التالية : استراليا ، كندا ،فرنسا ، اليابان ، ألمانيا ، هولندا ، المكسيك ، بريطانيا ، ايرلندا و الولايات المتحدة الأمريكية .

– منذ عام 1983 أصبحت جميع المنظمات المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين أعضاء في لجنة معايير المحاسبية الدولية و بلغ عدد أعضاء هذه اللجنة لأكثر من 150 تنظيم يمثل أكثر من 130 دولة ، وتقوم بإصدار معايير المحاسبة المالية تختص بمشاكل محاسبية معينة و ذلك وفق الإجراءات التي تتبعها **FASB** .[2]

❖ **مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB :**

لقد تم إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية **(IASC)** سنة 2001 ، و استبدلت لتصبح مجلس المعايير المحاسبة الدولية **(IASB)** ، كما أن هذا الأخير قام بتغيير مصطلح " معايير محاسبة دولية **(IAS)** إلى مصطلح **(IFRS)** و قام بإعادة تسمية لجنة تفسيرات الدائمة **(SIC)** إلى لجنة تفسيرات

[1]– حسين القاضي و مأمون حمدان ،المحاسبة الدولية و معاييرها ،منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، دمشق،2011–2012 ، ص ص: 123– 126 .

[2]– يوسف محمود جربوع ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 12 .

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **(IFRIC)** ، ويتشكل هذا المجلس من 13 عضو حاليا مند بداية عام 2023 ، و يتم تعيينهم على أساس خبرتهم و كفاءتهم ، و يعين أعضاء المجلس لمدة 5 سنوات على الأكثر قابلة للتجديد مرة واحدة على الأقل ، و يكمن دور مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير المعايير المحاسبة الدولية التي أصدرتها اللجنة كما تسعى لتسهيل و تفسير و توضيح معايير المحاسبية القائمة إلى تقديم إرشادات و توجيهات بشكل دائم حول المعايير المحاسبية الدولية و حول معايير التقارير المالية الدولية .[1]

❖ **معايير التقارير المالية الدولية IFRS :**

صدرت معايير الدولية لإعداد التقارير المالية **(IFRS)** وهي التسمية الجديدة لمعايير المحاسبة الدولية **(IAS)** من قبل مجلس المعايير المحاسبة الدولية **(IASB)** في 2001 ، وهي عبارة عن مجموعة من المعايير الصادرة عن **(IASB)** ، يهدف لتطوير حزمة من المعايير المحاسبية حتى تكون عالية الجودة و مفهومة و قابلة للتطبيق لمساعدة المستثمرين و المشاركين في أسواق المالية العالمية على اتخاذ القرارات الاقتصادية .[2]

وقد أصدرت اللجنة **(IAS)** 41 معيار دوليا ومن سنة 2001 تم إلغاء و دمج بعضها ليصبح عددها 23 معيار ، و ظهرت معايير معوضة أو جديدة تحت اسم**(IFRS)** وعددها 17 معيار إلى غاية 2023 .

ثانيا : تعريف معايير المحاسبية الدولية

تعرف معايير المحاسبة الدولية على أنها :" عبارة عن مجموعة من المقاييس و الإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند عليها المحاسب في انجاز عمله من قياس و إثبات و إفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع ".[3]

---

[1]– تخنوني أمال، الممارسات المحاسبية بين متطلبات النظام المحاسبي المالي و المتغيرات المحاسبية الدولية ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة1، 2019، ص ص:31– 33.

[2]– شنايت بلال و حبيش علي ، مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد 14، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 29.

[3]– بالقاسم بن خليفة و عبد الحميد برحومة ، مقاربة النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية ،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 02 ، العدد 07 ، جامعة الوادي ، الصفحة 164.

تعرف أيضا على أنها :" التوجيهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو أحداث و المعلومات التي ينبغي إعطاؤها في الملاحق المرفقة للقوائم المالية ".[1]

كما يمكن تعريفها بأنها :" القواعد التي تعتمدها مؤسسات عند إعداد القوائم المالية ، و تشمل المعايير والقواعد الوصفية، والتوجيهات اللازمة المتعلقة بالمحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس، التقييم، العرض والإفصاح التي يتم الاتفاق عليها، والتي تشمل المعايير المحاسبية، تعتبر كمرشد لتحقيق التجانس في القياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية، والتدفقات النقدية، و إيصال تلت المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها ".[2]

بالمختصر يمكن القول أن المعايير المحاسبة الدولية هي عبارة عن قواعد و إرشادات تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة و التحكم في إعداد القوائم المالية دقيقة وملائمة ،وكذا تحقيق التنسيق و التوحيد المحاسبي بحيث تحظى بالقبول العام على مستوى الدولي .

ومن التعاريف السابقة الذكر يمكن استخلاص خصائص المعايير المحاسبة الدولية في نقاط التالية :

- قدرتها على تحقيق الإجماع .
- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التبادل الذي يميز الممارسات المحاسبية الوطنية حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير ، وهو ما أكسبها نوعية عالية من الجودة .
- مرونتها في تقديم الحلول ترضي مستعمليها .
- غير إجبارية لأنها لا تكتس بالصفة القانونية أو التنظيمية .[3]

المطلب الثاني : أسباب وجود معايير المحاسبة الدولية وأهدافها

إنّ المعايير عموما هي نشاطات منظمة تهدف إلى إيجاد حلول ممكنة وقابلة للتحقق ومتكررة لأسئلة أو مشكلات مطروحة سلفا ، ومن هذا الصدد قدمت الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية تبني المعايير المحاسبية .

---

[1]– عيادي عبد القادر ، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المرجع المحاسبي الدولي في إعداد القوائم المالية ،مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي،المجلد 10 ، العدد 02 ، جامعة الشلف ، 2013، الصفحة 60 .

[2]–أحططاش نشيدة ، دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة و المراجعة الإسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية التقليدية،مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي،المجلد2015،العدد 38، جامعة سطيف، الجزائر، 2015 ، ص 78 ص 79 .

[3]– حبيبة حمداوي و عبلة بويعقوب ، معايير المحاسبة الدولية و دورها في تقييم حسابات الميزانية ،مذكرة ماستر في العلوم التجارية ،دراسات محاسبية و جباية معمقة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة جيجل، 2013،ص34.

أولا : أسباب وجود معايير المحاسبة الدولية

يمكن حصر أسباب وجود معايير محاسبية دولية في المجال المحاسبي والمالي في العناصر الآتية :

- الحاجة إلى تطوير واستبعاد التناقضات الموجودة في علم المحاسبة .
- انفتاح البورصات و أسواق المالية على المستوى العالمي .
- ضرورة التوافق و التنسيق و التوحيد المحاسبي العالمي .
- تسهيل الاتصالات بين المتعاملين الاقتصاديين .[1]
- عولمة الاقتصاد ونمو تحرير التجارة الدولية و الاستثمار الدولي المباشر .
- انتشار الشركات متعددة الجنسيات بقوة لتشمل أنحاء المعمورة ، سواء كان عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم و الدول ، أو السيطرة على شركات التابعة .[2]
- تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمالية تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول.
- العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية.
- الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية[3].

ويعود السبب الرئيسي لتطبيق المعايير المحاسبة الدولية إلى تطور الأسواق المالية وتداخلها وتبعيتها ، مما يؤدي إلى ضرورة التوحيد القواعد المحاسبية على مستوى العالمي .

ثانيا : أهداف تطبيق المعايير المحاسبة الدولية

إن الغاية من إصدار معايير المحاسبة الدولية هو تحقيق الانسجام بين المعايير المختلفة ،وبالتالي تطويرها لتحقيق عدة أهداف يمكن تناول أهمها فيما يلي :

- ✓ تحقيق أكبر شفافية عند تحليل الوضعية المالية و الاقتصادية للمؤسسة اتجاه الغير .
- ✓ تقديم معلومة مالية مفهومة و قابلة للاستعمال في بورصة القيم في العالم كله .
- ✓ تسهيل عملية المقارنة القوائم المالية زمنيا ، مكانيا و شفافية المعلومات المالية .

---

[1]– شعيب شنوف ، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي و النظام المحاسبي المالي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2016،الصفحة 208 .

[2]– عيادي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 61 .

[3]– يحياوي مسعودة ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية و المحاسبية،مذكرة ماستر في العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، 2019،ص40 ص 41 .

- ✓ المشاركة في تطوير الأسواق المالية و تلبية احتياجاتها و إعطاء رؤية عالمية صادقة للقوائم المالية[1].
- ✓ تقديم المعلومات الملائمة و قابلة للفهم و للمقارنة و للتحقق على مستوى الدولي إلى المستخدمين المختلفين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات .
- ✓ إيجاد إطار نظري و عملي ينظم و يحكم الممارسات و التقارير المحاسبية على مستوى الدولي .[2]
- ✓ إعداد و نشر بالمعايير المحاسبية للاسترشاد بها عند إعداد و تجهيز القوائم و البيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير و تطبيقها عالميا .
- ✓ العمل على التحسين و التنسيق بين الأنظمة و القواعد و الإجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد و عرض القوائم المالية .[3]
- ✓ سهولة التقييم و التداول علة الشركات في سوق البورصات في جميع أنحاء العالم .
- ✓ الحصول على ثقة المستثمرين و استرجاعها .
- ✓ تحسين أساليب مسك المحاسبة وذلك لإعطاء صورة صادقة وواقعية للقوائم المالية .[4]

و عموما فإن الهدف الرئيسي من إنشاء المعايير المحاسبة الدولية هو إيجاد لغة محاسبية موحدة على مستوى الدولي ، ومع ذلك فإن المجلس يشجع الأعضاء و المنظمات و غيرها على تقديم المقترحات و التعليقات لي تحديث المعايير القائمة أو إصدار معايير جديدة ، وذلك لضمان و جعل معايير المحاسبة الدولية أكثر فعالية و عالية الجودة .

---

[1]– عبد الكريم شناي ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،أطروحة دكتوراه في التسيير،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2016، ص 08 .

[2]– طيب باشا عبد الله ، عرض القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي،مذكرة ماستر في علوم المالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2017 ،ص 26.

[3]– لادق نسيبة وبوخاري حنان، المعالجة المحاسبية للمخزونات مابين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية، مذكره ماستر في علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، 2018، الصفحة 19

[4]– بلقاسم بن خليفة ، دور القوائم المالية في توحيد العمل المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،2015 ،الصفحة 81 .

المطلب الثالث : كيفية وضع و تطبيق المعايير المحاسبة الدولية

إن ممثلي مجلس اللجنة و الهيئات المهنية و الأعضاء المجموعة الاستشارية و المنظمات أخرى يشجعون على تقديم اقتراحات المشاريع جديدة يمكن أن يتم التعامل معها في المعايير المحاسبة الدولية .

أولا : كيفية وضع المعايير المحاسبة الدولية

عند إصدار المعايير المحاسبة الدولية ، يتبع المجلس المعايير المحاسبة الدولية إجراءات العمل المتفق عليها على النحو التالي :

1- عند وضع المعيار المحاسبي الدولي يقوم المجلس بتعيين لجنة فرعية يرأسها عضو من المجلس مع ضم ثلاث أعضاء من دول مختلفة بالإضافة إلى بعض الأعضاء من المجموعة الاستشارية أو الخبراء في الموضوع قيد البحث .

2- تقوم اللجنة بدراسة الموضوع قيد البحث مع مراعاة القواعد الأساسية و إطار العمل المحدد من لجنة المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية .

3- تدرس اللجنة الفرعية الممارسات المحاسبية لمختلف الدول و ذلك للتعامل مع الموضوع قيد البحث .

4- بعد انتهاء الدراسة و البحث تقدم اللجنة الفرعية تقريرا إلى المجلس يوضح أهم النقاط للموضوع محل المعيار المحاسبي .

5- بعد الحصول على رد المجلس على تقرير المقدم تصدر الجنة الفرعية مسودة بالمبادئ التي تراعى عند إصدار مسودة العمل المحاسبي ، كما تنشر اللجنة الفرعية مسودة المبادئ و تبدأ في استقبال ردود الفعل عليها من مختلف الهيئات و المنظمات المحاسبية لمختلف الدول .

6- بناءا على مسودة المبادئ يتم إعداد مسودة المعيار و عرضها على المجلس ، و إذا ما وافق ما لا يقل عن ثلثي من أعضاء المجلس تنشر مسودة المعيار و يفتح باب التعليقات عليها من كل الأطراف و ذلك خلال فترة مدتها ستة أشهر .

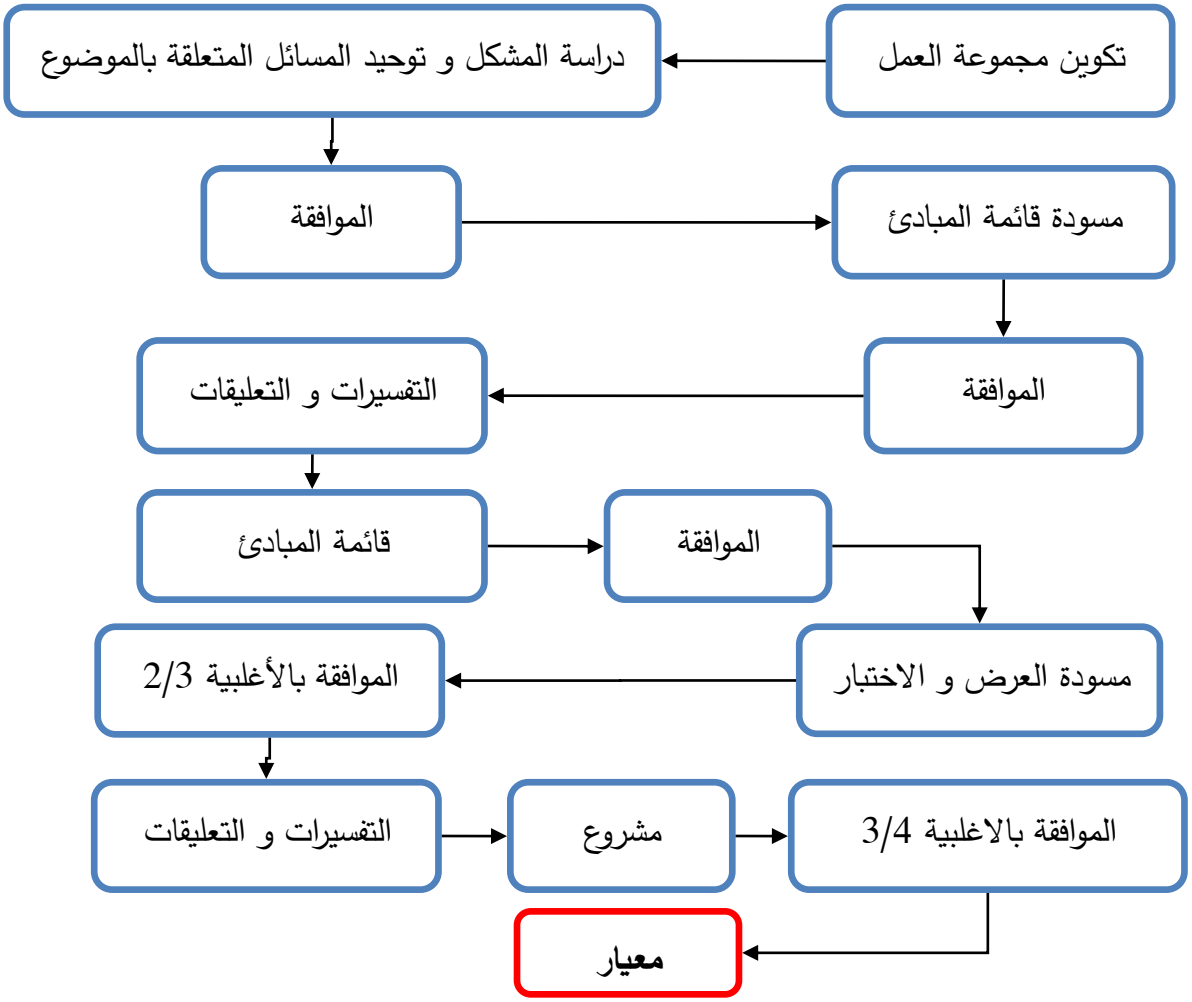
7- بعد مراجعة و فحص جميع التعليقات و الاقتراحات الواردة حول المسودة المعيار تعد اللجنة الفرعية المعيار المحاسبي في شكله النهائي و تعرضه على المجلس للمناقشة و التصديق عليه بعد الحصول على موافقة 75% من أعضاء المجلس على الصيغة النهائية للمعيار كأحد المعايير المحاسبية الدولية ليصبح ساري المفعول .

8- يقوم المجلس من آن إلى آخر بتشكيل لجنة لمراجعة المعايير المحاسبية الحالية ذلك لتعديلها أو إضافة أو تغيير أي جزء من أجزائها لتواكب التطورات في المهنة و الصناعات و الأنشطة المختلفة . [1]

خلال هذه الإجراءات ،قد يرى المجلس حاجة الموضوع إلى استشارات إضافية أو أن يتم إصدار ورقة مناقشة للتعليق عليها ، كما قد يرى من الضروري إصدار أكثر من مسودة معيار واحدة قبل تطوير معيار محاسبي دولي .

و الشكل التالي يوضح الخطوات المتبعة لوضع أو تعديل معيار محاسبي دولي :

الشكل رقم 06 : مسار إعداد معايير المحاسبة الدولية



المصدر : محمد فيصل مايده ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 96 .

[1]- أحمد محمد أبو شمالة ، معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 14ص15 .

ثانيا : تطبيق المعايير المحاسبة الدولية

إن نطاق تطبيق المعايير المحاسبة الدولية نجده في نصوص تتطلب المعايير ذاتها ، بحيث عندما نتكلم عن المحاسبة الدولية فقصد منها معالجة المشاكل المحاسبية على مستوى الدولي ، أي التي تخص الشركات الدولية و الشركات متعددة الجنسيات ، أي كل المؤسسات باستثناء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و أيضا تخص كل القطاعات والعمليات و أنواع المحاسبة باستثناء المحاسبة العمومية التي تخص القطاع العمومي .[1]

فلاشك أن تجربة التوفيق و التوحيد حققت نتائج هامة على صعيد التقريب نحو المعايير الدولية ، لكن دولا أخرى قررت الاستفادة من التجربة المتقدمة للمعايير الدولية و تريح أجهزتها المهنية من عناء التوفيق لتتبنى تطبيق المعايير المحاسبة الدولية مباشرة ، ومهما تكن الأنظمة المحلية تسير على طريق التناغم فإنها بلا شك مرحلية و ستلغى و ستستعد لتطبيق المعايير الدولية .

و سواء تم تبني التوفيق و التوحيد فإن ذلك يلقي على مهنة المحلية عبئا كبيرا و الذي يتجلى في متابعة المعايير الدولية و شرحها و تدريب أعضاء المهنة على تطبيقها و إزالة العقبات أمام ذلك التطبيق .[2]

ومع ذاك فإن عدم إمكانية تطبيق المعايير بالكامل على مستوى كل دول العالم نظرا لاختلاف البيئة و الثقافة التي أخذها بعين الاعتبار عند وضع المعايير المحاسبية الدولية ،لأنها في الغالب موجهة إلى تنظيم مهنة المحاسبة في الدول المتقدمة ، و يمكن في بعض الدول يتطلب تطبيق المعايير تعديلات لقوانينها و تشريعاتها وهذا يؤدي إلى شيء من الحذر لصعوبة تعديل تلك القوانين ، و يمكن أن يكون تطبيق المعايير سهلا على الدول المتقدمة و صعبا على الدول النامية وذلك نتيجة لاختلاف المستوى التعليمي بين الدول .

إن المعايير المحاسبة الدولية دائمة التغيير بسبب التفسيرات التي تصدرها لجنة التفسيرات ، و بالتالي فإن المعايير هي في تطور مستمر إذ تتميز بالمرونة لتتماشى مع مستجدات ساحة الأعمال على مستوى العالمي ، و برغم من كل العراقيل و المعوقات التي تواجه تطبيق المعايير المحاسبة الدولية إلا أنها أتت

---

[1]– شعيب شنوف ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 210 .

[2]– حسين القاضي و مأمون حمدان ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 143 .

بكثير من الحلول و البدائل التي تعمل على توجيه و إرشاد بعض السياسات و الطرق المحاسبية التي كانت تشكل صعوبات في عملية التقييم المحاسبي .[1]

وتأتي أهمية تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في أنها تعمل على :

– توجيه في تحضير وإعداد القوائم المالية لمعرفة المعالجة السليمة والملائمة للعمليات والأحداث الاقتصادية

– ضمان درجة من التوحيد ، بهدف التمكن من إجراء المقارنة للبيانات المالية .

– توفير قوائم مالية ذات قبول دولي ، و التي تراعي احتياجات المستخدمين من معلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم .[2]

– عملية ضبط و تنظيم الممارسة المحاسبية .

– ضمان تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من جهة و مصلحة العامة من جهة أخرى .

– مساعدة المهنيين و تحديد ردود أفعالهم في ظروف معينة ، و تعتبر كذلك دفاع عن وجود تدخلات أو إشرافات من أطراف خارجية .

و بالتالي فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة ، أو صعوبة اتخاذ القرارات المناسبة أو حتى يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تحدد و تعالج العمليات و الأحداث المحاسبية .[3]

المبحث الثاني : الإطار العام للنظام المحاسبي المالي (SCF)

في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بموضوع التوافق المحاسبي، و تجاوبا مع الجهود و المحاولات الدولية التي تسعى إلى القضاء على الفروق و الاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول و تعميم استخدام المعايير المحاسبية على المستوى الدولي ، قامت الجزائر في هذا الإطار بانتهاج سياسة إصلاح جذري لنظامها المحاسبي و ذلك من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي الوطني **(PCN)** و اعتماد النظام

[1]– حنان بركة ونجوى محمودي ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 ص 57 .

[2]– بن فرجة زوينة ، المخطط المحاسبي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2014 ، الصفحة 158 .

[3]– قنون جبيقة ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 05 .

المحاسبي المالي**(SCF)** الذي تم تطبيقه في مختلف المؤسسات الجزائرية ، وذلك في بداية سنة 2010 إذ اعتبره المجلس المحاسبة الوطني **(CNC)** أفضل خيار في ذلك الوقت .

المطلب الأول : ماهية النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي جاء بتعديلات جديدة مقارنة بالمفاهيم و المبادئ المحاسبية لما كان معمولا به سابقا في ظل المخطط الوطني المحاسبي ،ومن خلال هذا المطلب سوف نقوم بتقديم النظام المحاسبي المالي و تطرق إلى مجالات تطبيقه .

أولا : تعريف النظام المحاسبي المالي

حسب ما ورد في المادة 03 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي:" المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتقييمها ، وتسجيلها ،وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" .

و يهدف قانون المحاسبة الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب القانوني بالمحاسبة المالية و كذا شروط و كيفيات تطبيقه ، و يشمل على :

- إطار مرجعي يتطابق مع الإطار المرجعي ل IAS/IFRS .
- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي .
- مجال و قواعد تقييم الأصول و الخصوم ، الأعباء و النواتج و المعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية .
- أشكال القوائم المالية .
- مدونة الحسابات .
- النظام الواجب تطبيقه على الوحدات الصغيرة .[1]

وبالتالي فإن النظام المحاسبي عبارة عن مجموعة من المبادئ و الاتفاقيات و القواعد المستنبطة من معايير المحاسبة الدولية ، التي تسمح بمعالجة المعلومات عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة ، لتحديد

[1]– محمد بن عمر ، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالي ، مذكره ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، 2015، ص 08 ص09 .

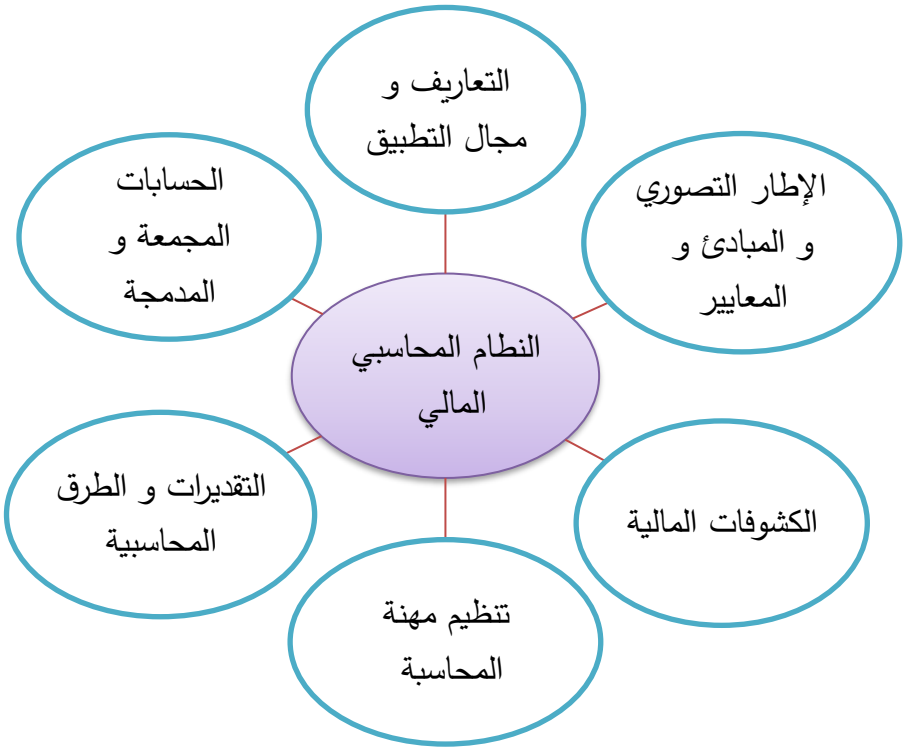
القيم الاقتصادية لبنود القوائم المالية ، بهدف إيصال المعلومات المالية إلى مستخدميها ومساعدتهم على تقييم أداء المؤسسة و مركزها المالي .

و من خلال ما سبق يمكن استخلاص خصائص المحاسبية المالية والتي تتمثل فيما يلي :

- ❖ هي نظام للمعلومات حيث ترتكز على المفهوم المالي بدلا من المفهوم المحاسبي .
- ❖ هي معلومات يمكن قياسها بناء على معطيات عددية قابلة للقياس النقدي .
- ❖ تخزين ن تصنيف ، تسجيل المعلومات المالية .
- ❖ إعداد قوائم مالية في نهاية السنة المالية .
- ❖ قياس الوضعية المالية من خلال الميزانية ، والأداء من خلال حساب النتيجة .
- ❖ قياس وضعية الخزينة من خلال جدول تدفقات الخزينة ، و معرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يماثلها .[1]

ويوضح الشكل التالي مكونات النظام المحاسبي المالي :

الشكل رقم 07 : مكونات النظام المحاسبي المالي



[1]– زين عبد المالك ، مرجع سبق ذكره ، ص03 ص04 .

المصدر : أحسين عثماني و سعاد شعابنية ،النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات و أثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، ماي 2012 ، بسكرة ، الصفحة 10 .

ثانيا : مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02 ،04 ، 05، من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي مجال تطبيق هذا النظام كالتالي :

على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية ، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها ، و الكيانات المعنية بمسك محاسبة مالية هي :

- الشركاتالخاضعة لأحكام القانون التجاري .
- التعاونيات .
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة .
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- يمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين ، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة .

و تتجلى أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في أنه يتوافق مع المعايير المحاسبة الدولية و بالتالي فهو قريب من الممارسات المحاسبية العالمية و متكيف مع الاقتصاد الحديث بإنتاجه معلومة مالية ذات جودة ، كما أنه أتى ليسد الثغرات في القانون التجاري و منع الممارسات الغير الشرعية و كذا ترسيخ أسس التسيير الشفاف ، كما انه خلق انسجام بينه و بين الأنظمة المحاسبية الدولية .[1]

المطلب الثاني: أهداف و الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

اعتمدت الجزائر النظام المحاسبي المالي لتحقيق عدة أهداف لم تكن متاحة من خلال المخطط المحاسبي الوطني، لما له أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين و المستثمرين ، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في إطار توحيد العالمين .

[1]– منصر سامية ، مرجع سبق ذكره، الصفحة 33 .

أولا : أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي الملي الجديد التي انتقلت إليه الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها :

- ❖ تسهيل و تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة .
- ❖ فرض رقابة على الشركات التابعة و الفروع للشركة الأم .
- ❖ تخفيض التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة و الفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم .
- ❖ توحيد الطرق المحاسبية و الإجراءات المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم بهدف الوصول إلى القوائم المالية موحدة .
- ❖ يسمح بتوفير معلومات مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية للشركة .
- ❖ توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم ، و كذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعب .
- ❖ يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية كما أنه يسمح بإجراء المقارنة .
- ❖ يساهم في تحسين تسيير المؤسسات من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تكون أساس لاتخاذ القرار و تحسين اتصالاتها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية .
- ❖ يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للشركة .
- ❖ يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح .
- ❖ يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابة احتياجات المستثمرين الأجانب .
- ❖ تحسين تسيير المفروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسات .
- ❖ يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسات مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارج الوطن أي من الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية .
- ❖ يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة .
- ❖ يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة .
- ❖ يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط الوطني للمحاسبة مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الاقتصادي .

- ❖ تقديم صورة وافية عن الوظيفة المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة ، ألا وهما قائمتي التدفق النقدي و التغير في حقوق الملكية ، بالإضافة إلى جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة .[1]

بناءا على ما سبق نستخلص أن الهدف من النظام المحاسبي المالي هو تقديم إطار مفاهيمي يخدم أساسا المساهمين ثم بعد ذلك الأطراف الأخرى .

ثانيا : الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوريا والذي يعتبر دليلا لإعداد المعايير المحاسبة الدولية و تفسيرها و كذا اختيار الطريقة المحاسبية المناسبة و الملائمة عندما تكون بعض المعاملات و غيرها من الأحداث الأخرى الغير معالجة بموجب معيار أو تفسير أو تأويل .[2]

و بالتالي يعرف الإطار التصوري مختلف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية، بحيث يوضح الفرضيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها، ويعطي التعاريف لعناصر القوائم المالية المتمثلة في الأصول، الخصوم، رؤوس الأموال الخاصة، النواتج والأعباء، إضافة إلى توضيح الخصائص النوعية للقوائم المالية وتحديد مجال التطبيق[3] .

و يهدف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي إلى المساعدة على :

- ❖ تطوير المعايير .
- ❖ تحضير القوائم المالية .
- ❖ تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية .
- ❖ إبداء رأي حول مدى مطابقة القوائم المالية مع المعايير المحاسبية .[4]

المطلب الثالث : فروض و مبادئ النظام المحاسبي المالي

[1]– محمد فيصل مايده،جمال خنشور ، قياس عناصر قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي ، مجلة البحوث و الدراسات ، العدد23 ، بسكرة ، 2017، ص 304 ص 305 .

[2]– مصباح فاطمة الزهراء ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 13 .

[3]– محمد فيصل مايده، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 40 .

[4]– مصباح فاطمة الزهراء ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 13 .

تعد البيانات المنشورة بموجب مجموعة من المبادئ و الفروض والتي بدورها تترك بصمات واضحة على المعلومات التي تظهرها البيانات المحاسبية ،و بالتالي فغن الفهم الصحيح للمعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالي تتطلب علم و معرفة و فهم للمبادئ و الفروض المحاسبية المتعارف إليها و المقبولة قبولا عاما ، و سنتطرق إلى كل منهما في هذا المطلب فيما يلي .

أولا : فروض النظام المحاسبي المالي

جاء النظام المحاسبي المالي بفرضيتين مسلم بهما و لا تستقيم الإجراءات المحاسبية إلا بها ، بحيث تمثلت في:

1- فرض الاستمرارية :يعني هذا الفرض أن الوحدة المحاسبية مستمرة في أعمالها إلى المنظور المستقبل، وبشكل مستقل عن حياة مالكيها، إلا أن هذا الفرض يسقط عندما لا يتفق مع ظروف الواقع العملي كحالة طلب من المحاسب إعداد قوائم مالية لوحدة على وشك التصفية عندها تتغير كيفية وقواعد قياس وتقييم الأصول الثابتة خاصة والالتزامات وكذا التسويات الجردية .

2- فرض الاستحقاق (الالتزام) : إن العامل المولد لتسجيل العمليات هو حدوث العمليات ونشأة الالتزام بين الطرفين، ولا تنتظر حتى حدوث التدفقات النقدية الموافقة لها لنقوم بعملية التسجيل في الدفاتر المحاسبية[1]، أي عند استحقاقها بغض النظر عن تحصيلها أو تسديدها ، بحيث تسجل في المستندات المحاسبية و تقدم في القوائم المالية للدورات التي ترتبط بها هذه الأحداث .[2]

ثانيا : مبادئ النظام المحاسبي المالي

تعتبر المبادئ المحاسبية بمثابة تعميمات أو قواعد إرشادية لتوجيه العمل المحاسبي في حالات معينة، فعندما يواجه المحاسبين مشاكل محاسبية تحتاج إلى حلول يتم الرجوع إلى هذه المبادئ، وعليه يمكن القول بأن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي مجموعة قواعد عريضة تم تبنيها نتيجة للتطبيق المهني للفكر المحاسبي، وذلك عند إعداد القوائم المالية، ولقد حددت المادة 06 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أهم المبادئ المتعارف عليها و الواجب مراعاتها وهي كالأتي :

1- مبدأ محاسبة التعهد :أي تسجيل العمليات بتاريخ حدوثها وحتى إذا لم تتم تسويتها المالية .

---

[1]- سميحة رحلي ،مرجع سبق ذكره ، الصفحة 09 .

[2]- محمد فيصل مايده،جمال خنشور، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 307 .

2- مبدأ استمرارية الاستغلال :تعد الكشوف المالية على افتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها خلال السنوات القادمة .

3- قابلية الفهم : أي أنه بإمكان المطلع الذي له مبادئ عامة حول المحاسبة فهم محتوى الكشوف المالية .

4- الدلالة :يجب أن تظهر الكشوف المالية كل البيانات الهامة والتي قد تؤثر على القرارات مستخدمي هذه الكشوف .

5- المصداقية :لا تظهر الكشوف المالية إلا البيانات التي يراها المسير صحيحة .

6- قابلية المقارنة :على المؤسسة تطبيق نفس الطرق و أساليب تقييم الأصول حتى تكون بيانات الكشوف المالية للسنوات المختلفة منسجمة وقابلة للمقارنة .

7- مبدأ التكلفة التاريخية : تسجل العمليات عند حدوثها على أساس قيمتها (أو تكلفتها) بذلك التاريخ .

8- أسبقية (تغلب) الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني :إظهار الكشوف المالية لكل الأصول المراقبة من قبل المؤسسة حتى ولو لم تكن مالكة لها قانونيا .

إن شرح بعض المبادئ قد جاء في المواد من 5 إلى 15 من المرسوم التنفيذي لقانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي

- **استقلالية الذمة المالية** :استقلالية الذمة المالية للمؤسسة عن الذمة المالية للمالكين لها .

- **احترام اتفاقية الوحدة النقدية** :أي أن تعاملات المؤسسة الخاضعة للقوانين الجزائرية تسجل بالدينار الجزائري .

- **مبدأ الأهمية النسبية** :أي أن الكشوف المالية يجب أن تبرز كل معلومة مهمة ، وأن المعايير المحاسبية يمكن أن لا تطبق على العناصر الأقل أهمية .

- **مبدأ الحيطة و الحذر** :لإعداد الكشوف المالية وحساب نتيجة الدورة ، يجب أن لا تبالغ في تقدير قيمة الأصول و النواتج كما أن لا نقلل من قيمة الخصوم و الأعباء .[1]

[1]- عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي "المخطط المحاسبي الجديد" ،دار النشر جيطلي، برج بوعريريج ،2009، ص 07 ص 08 .

- **مبدأ المقاصة** :ينبغي عدم القيام بمقاصة مختلف عناصر الأصول و الخصوم ، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونيا أو جراء اتفاقية .[1]

[1]– بن قطيب علي ، حطاب دلال ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 06 .

خلاصة :

من خلال هذا الفصل وبعد التطرق إلى الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي استخلاصنا أن معايير المحاسبة الدولية (IAS) ما هي إلا نماذج عامة غير إلزامية تسعى لتوحيد الممارسات المحاسبية، وقد مر تطورها بمجموعة من المراحل بداية من المؤتمرات الدولية إلى وضع معايير دولية موحدة وصولا إلى تغيير اسمها إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وتعمل العديد من الدول على تبني هذه المعايير من أجل توحيد ممارساتها المحلية مع الممارسات الدولية. والجزائر بدورها باشرت إلى عمل مجموعة من الإصلاحات المحاسبية نتج عنها نظام المحاسبي المالي مبني على أساس مبادئ المحاسبة الدولية ، ودخل حيز التنفيذ منذ 2010 أين أدخلت من خلاله مجموعة من التغيرات الهامة، ومهد ذلك لإيجاد مجموعة من الممارسات المحاسبية لم تكن موجودة في ظل المرجعية المحاسبية القديمة، وهذه المحاولة تعتبر خطوة هامة للتكيف مع السياسات و الاقتصاديات المالية الجديدة و كذا مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى العالم في المجال المحاسبي ، المالي و الاقتصادي .

الفصل الثالث : تقييم عناصر القوائم المالية من منظور المعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي

– دراسة مقارنة –

تمهيد :

لقد شرعت الجزائر على غرار العديد من الدول في عملية إصلاح نظامها المحاسبي بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة الدولية ، وذلك من خلال تبني معايير محاسبية الجديدة تتماشى مع أعمال التوافق المحاسبي الدولي و تتكيف مع خصوصياتها ،و يعكس هذا التوجه وجود إرادة قوية لتطوير الممارسات المحاسبية المحلية لتستجيب للمستجدات الدولية و تؤدي إلى تعظيم مكاسب الاندماج في الاقتصاد العالمي على الاقتصاد الجزائري، ومن أجل هذا قامت الجزائر بإصدار قانون من أجل تثبيت النظام المحاسبي المالي المتوافق مع هذه المعايير ، و الذي يعتمد بشكل كبير عليها من حيث الإطار التصوري ، المبادئ المحاسبية ، القواعد المحاسبية للتسجيل و التقييم و القوائم المالية .

اعتمد النظام المحاسبي المالي الجزائري عند معالجة مختلف العناصر المكونة للقوائم المالية على قواعد و معايير مستمدة من نصوص المعايير المحاسبية الدولية ، ومن خلال هذا الفصل سيتم عرض قواعد التقييم و القياس وفق المعايير المحاسبة الدولية و وفق النظام المحاسبي المالي ، كما سيتم التركيز على جانب المقارنة بين النظامين في تقييم عناصر القوائم المالية بالخصوص حالتين وهما تقييم عناصر الميزانية و تقييم عناصر جدول حساب النتائج ، وذلك لتحديد الوضعية المالية والأداء المالي الحقيقي للمؤسسة ولإظهارها لدى جميع مستخدمي القوائم المالية، و يتطلب تحديد كل الأسس التي بناءا عليها يتم الاعتراف بكل عنصر من عناصر الميزانية وحساب النتيجة ومن ثم تحديد الأساليب الموضوعية لقياس قيم هذه العناصر، وتختلف خصائص هذه العناصر ولكن يتم إدراجها على أساس رئيسي هو أساس الأساس الاستحقاق، ومن خلال ما سبق سنتناول في هذا الفصل ما يلي :

- **المبحث الأول: قواعد القياس و التقييم وفقا للمعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي**
- **المبحث الثاني : تقييم عناصر الميزانية**
- **المبحث الثالث : تقييم عناصر حسابات النتائج**

المبحث الأول : قواعد القياس والتقييم وفقا للمعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي

التقييم المحاسبي يعتبر عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها لاحقا في القوائم المالية والتي تظهر بها في الميزانية وحساب النتائج ، ولكي يكون التقييم المحاسبي ممكنا لابد من أن تنشأ عن أحداث اقتصادية و مالية ووجود خاصية مشتركة بينهما ،و تكون في الوقت نفسه مستهدفة من عملية التقييم لضمان اختيار أساس ملائم و محدد للقياس .

المطلب الأول : قواعد القياس و التقييم وفقا للمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

إن أساس التقييم المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية هو التكلفة التاريخية إلا أنه تم إضافة طرق جديدة للتقييم لإمكانية استبدال التكلفة التاريخية إذا لم تكن ملائمة للتقييم المحاسبي أو لمعالجة بعض المشاكل المحاسبية ، و يمكن توضيحها في ما يلي :

أولا : التكلفة التاريخية

وهي القيمة النقدية التي تدفع مقابل الحصول على الأصل في تاريخ حدوث العملية ، أو يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادي .[1]

تعتبر التكلفة التاريخية أساس القياس و التسجيل في الدفاتر المحاسبية ، و ذلك لسهولة فهمها و موضوعيتها و كونها واقعية و لأنها تكون مؤيدة بالمستندات ، وبالتالي لا تكون عرضة لاختلافات في التقدير، و تكون سهلة التحقق منها كونها حدثت بالفعل و تقاس بما دفع في مقابلها من المبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها[2].

ثانيا :التكلفة الجارية

[1]– محصول نعمان ، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي ،أم بواقي،2017، ص 139 .

[2]– هجيرة بوزوينة، واقع القياس و الإفصاح المحاسبي في الجزائر و أثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي ،مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد8، العدد9،جامعة علي لونيسي البليدة 2 ،2019، ص12 .

تعتمد هذه الطريقة على التكلفة البديلة ، بحيث تتمثل هذه لأخيرة في القيمة النقدية للحصول على أصل مشابه للأصل محل الاهتلاك أو على نفس الأصل، أو لسداد تعهد في الوقت الحالي .

ثالثا: القيمة القابلة للتحقق (للتسديد)

وهي القيمة النقدية التي يمكن الحصول عليها من بيع الأصل قصد التخلص منه بشكل منتظم ، أو دفع للوفاء بالالتزامات في دورة النشاط العادية .

رابعا : القيمة الحالية

وهي القيمة المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة أو الخارجة والتي من المتوقع أن تتولد من الأصل أو من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزام و ذلك ضمن دورة النشاط العادي .[1]

خامسا : القيمة العادلة

وهي القيمة النقدية التي يمكن من خلالها استبدال أصل أو تسوية التزام بين أطراف الراغبة بالعملية ، أي السعر الذي يجعل الملكية تتغير بين المشتري و البائع .[2]

كل هذه القواعد التقييم التي أتت بها معايير المحاسبة الدولية ذلك من أجل تحديث و تطوير التقييم المحاسبي .

المطلب الثاني : قواعد القياس و التقييم وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF

إن عملية التقييم المحاسبي في النظام المحاسبي المالي تستند على التكلفة التاريخية كقاعدة عامة والتي تعتبر من المبادئ الأساسية للنظام المحاسبي المالي، لتقييم عناصر القوائم المالية المقيدة في الحسابات ، في حين سمح بمعالجة بديلة فيما يخص بعض العناصر حيث يمكن إعادة النظر في هذا التقييم وفق شروط محددة بموجب المعايير المحاسبية.

و ترتكز طريقة التقييم عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي بالاستناد إلى :

---

[1]– بسمة سويد ، دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية –القيمة العادلة)، مذكره ماستر في العلوم المحاسبية و المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،2012 ، ص 30 .

[2]– مصباح فاطمة الزهراء ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 63 .

التكلفة التاريخية ،القيمة الحقيقية (الكلفة الراهنة) ،القيمة الإنجاز ،القيمة المحينة (القيمة المنفعية)

وهو ما جاء ضمن الفقرة 112-1 من القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها .

أولا : التكلفة التاريخية

حسب الملحق القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، فتعرف على أنها: " المبلغ المدفوع أو القيمة الحقيقية لكل مقابل أخر يقدم للحصول على أصول عند تاريخ اقتنائها أو إنتاجها".

المادة 112- 2 منفس القرار السابق: تتألف التكلفة التاريخية للسلع و الممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات ، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع ، و التخفيضات التجارية و التنزيلات و غير ذلك من العناصر المماثلة حسب الأتي :

- بالنسبة إلى السلع المكتسبة بمقابل من كلفة الشراء .

- بالنسبة إلى السلع المستلمة كمساهمة عينية من قيمة الإسهام .

- بالنسبة إلى السلع المكتسبة مجانا من القيمة الحقيقية في تاريخ دخولها .

- بالنسبة إلى السلع المكتسبة عن طريق التبادل ، تسجيل الأصول غير المماثلة بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة و تسجيل الأصول المماثلة بالقيمة الحسابية للأصول المقدمة للمبادلة .

- تكاليف الإنتاج بالنسبة إلى السلع أو الخدمات التي ينتجها الكيان.

تقدير تدني قيمة الأصول :

حسب ما ورد في المادة 112- 5 من الملحق القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008: أنه عند حلول كل تاريخ إقفال الحسابات يقوم الكيان بتقدير و فحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية فقد قيمته ، و إذا أثبت وجود مثل هذا المؤشر ، فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل .

مادة 112- 9من نفس القرار: ويقدر الكيان عند كل إقفال للحسابات ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن الخسارة في القيمة المدرجة في الحسابات بالنسبة إلى أصل ما خلال السنوات المالية السابقة

لمتعد موجودة أو مبررة أو أن قيمتها انخفضت، وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر يقوم الكيان بإعادة تقدير قيمة الأصل القابلة للتحصيل.

المادة 112- 10 من نفس القرار السابق :فإذا أصبحت قيمة الأصل أكبر من قيمته المحاسبية الصافية تثبت خسارة القيمة المسجلة خلال السنوات المالية السابقة ضمن المنتوجات في حساب النتائج ،ويقوم الكيان بزيادة القيمة المحاسبية للأصل بما يساوي قيمته القابلة للتحصيل، لكن دون تجاوز القيمة المحاسبية الصافية التي قد يتم تحديدها في حالة ما إذا لم يتم إدراج أي خسارة قيمة في الحسابات بالنسبة إلى هذا الأصل خلال السنوات المالية السابقة.

تقدير القيمة القابلة للتحصيل للأصل :

وحسب المادة 112- 6 من الملحق القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 : تحدد القيمة القابلة للتحصيل الأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي و القيمة النفعية ، بحيث :

- ← ثمن البيع الصافي للأصل هو المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أي أصل عند بإبرام أيه صفقة أو معاملة بالتراضي ضمن ظروف المنافسة العادية بين الأطراف على علم تام و دراية ، مع طرح منه تكاليف الإنتاج الأصل(تكاليف الخروج) من مبلغ البيع .
- ← القيمة النفعية لأي أصل هي القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل و التنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع منه .
- ← هناك الحالات لا يمكن فيها تحديد سعر البيع الصافي لأي أصل و قيمته القابلة للتحصيل ستقدر على أساس أنها مساوية لقيمتها النفعية .
- ← في حالة وجود أصل لا يتولد عنه سيولة بشكل مباشر ، فإن قيمته القابلة للتحصيل تحدد بالنسبة إلى الوحدة المنتجة لسيولة التي ينتسب إليها .

ثانيا : القيمة الحقيقية (الكلفة الراهنة)

وفق التعريف الذي قدمه النظام المحاسبي المالي في الملحق القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 :فالقيمة الحقيقية هي المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو الخصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية و موافقة و عاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية .

ثالثا :القيمة الإنجاز

وهي تتمثل في المبلغ أموال الخزينة الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال بيع الأصول أثناء خروج إرادي، وذلك وفق الملحق القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 .

و نقصد بذلك أن بعض عناصر الأصول تسجل بمبلغ المتأتي من التراكمات عملية الإنجاز الأصل ،وهو المبلغ الذي تتحصل عليه المؤسسة عند تنازل عن الأصل المعني وفق هذا الأسلوب من التقييم .[1]

رابعا : القيمة المحينة (القيمة المنفعية)

حسب الملحق القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 : فالقيمة المحينة هي التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط .

و يعني ذلك أن القيمة المحينة لتقدر سيولة الأموال المستقبلية من استعمال الأصل متواصل حتى وقت التنازل عنه في نهاية عمره الإنتاجي .[2]

و مما سبق نستنتج أن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في اعتبار التكلفة التاريخية الطريقة الأساسية و المرجعية لقياس و التقييم مختلف عناصر القوائم المالية ، و كونها تمتاز بالموثوقية مقارنة مع الطرق الأخرى ، إذ أنه لا يوجد فرق بين النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية بما يتعلق بالتكلفة التاريخية .

المبحث الثاني : تقييم عناصر الميزانية

تعد الميزانية قائمة من أهم القوائم المالية و إحدى الركائز المهمة في بيان صورة المؤسسة أو للأطراف المتعاملة معها وهذا لما تحتويه من معلومات والتي تشكل أساس تشخيص و حكم على الوضعية المالية للمؤسسات خلال فترة زمنية معينة ، إذ أن الميزانية في النظام المحاسبي المالي متطابقة تماما مع معايير المحاسبة الدولية مع اختلاف في مصطلحات بحيث في معايير المحاسبة الدولية تعرف بقائمة المركز المالي .

[1]– عزالدين محمد نجيب ، تأثير النظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة يحي فارس، المدية 2021، ص32.

[2]– هجيرة بوزوينة ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 12 .

المطلب الأول : تعريف عناصر الميزانية

إن المعايير المحاسبة الدولية لم تفرض شكل لقائمة المركز المالي (تعرض على شكل جدول أو قائمة) و لكن حدد كحد أدنى الفصول التي يجب أن تعرض في بند الأصول و الخصوم ، و ترتب الأصول حسب درجة سيولتها و الخصوم حسب الاستحقاق ، بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة و غير المتداولة ، أما النظام المحاسبي المالي فقدم الميزانية على شكل جدول مع عرض الأصول و الخصوم من خلال الفصل بين العناصر الجارية و غير الجارية ، وهي نفس الطريقة المعتمدة في IAS/IFRS .

أولا : الأصول

وفقا للجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عرفت الأصول على أنها :" شيء ما يمثل رصيدا مدينا قابلا للترحيل إلى الفترة التالية لقفل الحسابات تبعا للمبادئ المحاسبية ". بمعنى أنها تمثل إما حق ملكية أو قيمة تم تحصيلها ، أو من المحتمل تحصيلها في المستقبل .

أما لجنة المفاهيم و المعايير التابعة لجمعية المحاسبين الأمريكية(AAA) فعرفت الأصول على أنها:" الموارد الاقتصادية المخصصة لأغراض المشروع خلال وحدة محاسبية محددة فهي تجمعات للخدمات المتوقع الحصول عليها مستقبلا".[1]

تعرف الأصول عامة بأنها الموارد التي حصلت عليها المؤسسة ، وتمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها ، وقد تكون ملكا لها أو تخضع لسيطرتها نتيجة لعمليات و أحداث ماضية .[2]

وهناك ثلاث سمات أو شروط أساسية للأصول وهي :

1- يجب أن يوفر الأصل منافع اقتصادية مستقبلية قابلة للقياس و تساهم في التدفقات النقدية الداخلية .

---

[1]- وليد ناجي الحيالي و لعيبي البوعلي ،محاسبة الموارد البشرية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الأردن،الطبعة الأولى ،2015 ، ص 28 .

[2]- محمد محمود عبد ربه محمد ،دراسات في النظرية المحاسبية : المعايير المحاسبية المصرية و مشكلات التطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 17 .

2- أن تكون المؤسسة قادرة على التحكم في الأصل أو المنافع عن طريق التملك أو السيطرة و تستطيع الحصول على هذه المنافع و الاستفادة منها أو إفادة غيرها .

3- يجب أن تكون عملية الامتلاك أو السيطرة على الأصل ناتجة عن عمليات أو أحداث حصلت بالفعل في الماضي ، وليست عمليات وهمية أو افتراضية .[1]

وفقا للنظام المحاسبي المالي فالأصول تتكون من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية و الموجهة لتوفر منافع اقتصادية مستقبلية ، بحيث أن عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط ومصالح المؤسسة بصورة دائمة فإنها تشكل أصولا غير جارية ، أما الأصول التي لا تتصف بهذه الصفة فأنها تشكل أصولا جارية .[2]

1- الأصول غير الجارية: (غير المتداولة)

الأصول غير الجارية هي أصول التي توجه لخدمة المؤسسة بصفة دائمة أي لفترة طويلة وتشمل هذه الأصول :

- الأصول الموجهة للاستعمال الدائم لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة وهي الأصول العينية (مثل الأراضي و المباني ...) و الأصول المعنوية (مثل برامج الإعلام الآلي ، المحل التجاري ...) .

- الأصول التي يتم حيازتها من أجل توظيفها على الفترة طويلة الأجل أو غير الموجهة لأن يتم بيعها خلال 12 شهرا ابتداء من تاريخ نهاية الدورة .[3]

ومن أهم عناصر الأصول غير الجارية :

- الأصول الملموسة (العينية): (المعيار المحاسبي الدولي رقم 16)

---

[1]- حيدر محمد علي بني عطا ، مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة ، دار الحامد لنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 102 .

[2]- بعاشي خالد ، القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر في علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة ابن خلدون ، تيارت، 2016، ص 19 .

[3]- عبد الرحمان عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

الأصول الثابتة هي أصول التي يتم حيازتها بغرض الاستعمال ، وليس بغرض إعادة بيعها، كما أنها تدرج في الميزانية وفقا للبنود الأقل ثباتا، بمعنى التي تبقى في المؤسسة لفترة اقصر إلى التي تبقى لفترة أطول ، وتتكون هذه الأصول من الأراضي ،المباني،الآلات، المعدات ،وسائل النقل و أثاث ومعدات المكاتب ...، أي أنها غير مخصصة للبيع و لكنها تستعمل في أنشطة المؤسسة الرئيسية من تصنيع و تخزين منتجاتها ، وتتوقف نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول على طبيعة نشاط المؤسسة .[1]

وحسب النظام المحاسبي المالي فقد عرف الأصول العينية في البند 121-1من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 على أنها:"أصل تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج و تقديم الخدمات و الإيجار ، و الاستعمال لأغراض إدارية ، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما يعد مدة السنة المالية ".

ومن أهم عناصر الأصول غير الجارية :

- الأصول غير الملموسة (المعنوية):(المعيار المحاسبي الدولي رقم 38)

الأصول المعنوية هي تلك الأصول التي لا يمكن لمسها أو وزنها ، وعادة تكون قيمتها ضئيلة في حالة تصفية المؤسسة ، و الأصول المعنوية التي تظهر في الميزانية هي التي حصلت عليها المؤسسة من الغير بمقابل ، أما التي تولد لدى المؤسسة تلقائيا فلا تظهر في الميزانية (مثل الشهرة).[2]

ووفقا للنظام المحاسبي المالي فقد عرفها في البند 121-2 من نفس القرار السابق على أنها : الأصل القابل للتحديد غير نقدي و غير مادي ، مراقب و مستعمل في إطار أنشطته العادية .

- الأصول المالية : (التثبيتات المالية)

حسب النظام المحاسبي المالي في البند 122-1 من نفس القرار الوزاري سبق ذكره، ويقصد بها أساس تلك السندات المثبتة ، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة ل12 شهرا ، و يمكن أن نميز بين الأربع فئات من الأصول المالية التي تشكل تثبيتات مالية تظهر في الأصول غير جارية وهي كالتالي :

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على المؤسسة التي تصدر السندات.

---

[1]– عبد الوهاب رميدي و على سماي ، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي دار الهومة ،الجزائر ،الطبعة الثانية ، 2016، ص 35 .

[2]– عبد الوهاب رميدي و على سماي ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بآخر، مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها.
- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك .
- القروض والديون التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصير :الديون لدى الزبائن، وغيرها من ديون الاستغلال لأكثر من 12 شهرا أو القروض التي تزيد على 12 شهرا والمقدمة لأطراف أخرى.

2- الأصول الجارية (المتداولة) :

الأصول الجارية هي الأصول التي من المتوقع أن تبيعها المؤسسة أو يتم استهلاكها خلال دورة الاستغلال ، أو التي يتم شرائها بهدف إعادة بيعها خلال 12 شهرا ، وتشمل أيضا العملاء و النقديات[1]، وتمتد دورة النشاط مابين تاريخ الحصول على المواد الخام و المستلزمات و تاريخ تولد النقدية و ذلك من خلال بيع المنتجات التي استخدمت فيها المواد الخام و المستلزمات .[2]

ومن أهم عناصر الأصول الجارية :

- المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ :

حسب المادة 123-1 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 : فإن المخزونات تمثل أصولا تمتلكها المؤسسة و الموجهة بهدف إعادة بيعها في إطار الاستغلال الجاري أو تكون قيد الإنتاج بقصد بيعها ،أو هي مواد أولية أو لوازم موجهة نحو الاستهلاك وذلك من خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات .

- الديون الدائنة و الاستخدامات المماثلة :

و هي الحسابات التي تمثل ما للمؤسسة من حقوق على الغير سواء من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى، و في الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية، وتتكون من المدينون

[1]- عبد الرحمان عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

[2]- عبد الوهاب رميدي و على سماي ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

و أوراق القبض، أما الذمم المدينة غير التجارية فتتمثل في سلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة.....الخ.

و يجب عند تقويم تلك الأصول عمل مخصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة .

– الموجودات وما يماثلها:

وهي تمثل القيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب كما تتضمن أيضا بنود شبه نقدية التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها (أذونات الخزينة) و يتم تسجيلها بقيمتها الفعلية.[1]

ثانيا : الخصوم (الالتزامات)

عرفت لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)الخصوم على أنها :" كل ما يتمثل في رصيد دائن يلزم ترحيله للفترة القادمة بعد إقفال الحسابات و هذا تبعا للقواعد و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .[2]

أما النظام المحاسبي المالي فقد عرفها في المادة 22 من مرسوم التنفيذي رقم 08–156 المؤرخ في 26 ماي 2008 على أنها :"التزامات راهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية ".

و تعرف الالتزامات عموما بأنها عبارة عن تضحيات بمنافع اقتصادية يحتمل حدوثها في المستقبل نتيجة عن التزامات حالية تعهدت المؤسسة بأن تحول أصول أو تؤدي خدمات إلى مؤسسات أخرى في المستقبل نتيجة لعمليات و أحداث ماضية .[3]

وهناك ثلاث سمات أو شروط أساسية للخصوم وهي :

---

[1]– لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، رسالة ماجيستر في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة،2012 ، ص 42.

[2]– علي عبد الله شاهين ، النظرية المحاسبية (إطار فكري تحليلي و تطبيقي)، مكتبة آفاق للطباعة و النشر و التوزيع ، غزة ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 142 .

[3]– محمد محمود عبد ربه محمد ، مرجع سبق ذكره ،ص 17 .

1- وجود التزام مالي يتضمن تضحية اقتصادية في المستقبل سواء كان على شكل نقل ملكية أو تقديم خدمات .

2- ارتباط الالتزام بالمؤسسة نتيجة لحصول تبادل فعلي .

3- نشوء الالتزام عن طريق أحداث حصلت فعليا في الماضي .[1]

ومن خلال ما سبق لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما، بل تعتبر الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع تسديدها خلال الدورة أو خلال 12 شهرا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية، أما باقي الخصوم فتصنف ضمن الخصوم غير الجارية .[2]

1- الأموال الخاصة (حقوق الملكية) :

تعرف حقوق الملكية وفق مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي APB على أنها :" زيادة أصول المنشاة على خصومها ".

كما عرفها FASBعلى أنها :" ما بقي من أصول المؤسسة بعد طرح خصومها ".[3]

وبالتالي فإن حقوق الملكية تمثل الفرق الموجب بين أصول المؤسسة و خصومها (الجارية و غير الجارية) ، فتظهر في الميزانية في جانب الخصوم مع أنها لا تعتبر خصوما وجب سدادها .[4]

و تتحقق حقوق الملكية عادة من مصدرين رئيسيين هما :

- استثمارات الملاك في المؤسسة : وذلك عن طريق زيادة في صافي أصول المؤسسة نتيجة عن تحويل أشياء من الملاك إلى المؤسسة من أجل حصول على حق ملكية أو زيادته .

---

[1]- حيدر محمد علي بني عطا ، مرجع سبق ذكره ، ص 103 .

[2]- سعيداني محمد السعيد ، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2014 ، ص 29 .

[3]- علي عبد الله شاهين ، مرجع سبق ذكره ، ص 144 .

[4]- عبد الرحمان عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

- توزيعات على الملاك : ويعني نقص في صافي الأصول المؤسسة نتيجة تحويل أصول و تأدية خدمات، أو حدوث التزامات للملاك على المؤسسة ، و التوزيعات تؤدي إلى نقص حقوق الملكية في المؤسسة .[1]

ومما سبق فحقوق الملكية هي عبارة عن محصلة لقياس الأصول و الخصوم فبالتالي لا توجد أي مشاكل فيما يخص قياس حقوق الملكية ، لأن التغيرات التي تحدث لها تكون نتيجة تغيرات في كل من الأصول و الخصوم و يمكن حصر هذه التغيرات فيما يلي :

← نتيجة أعمال المؤسسة ، أي بفعل تحقق الإيرادات و المصروفات و أيضا المكاسب و الخسائر .
← مسحوبات الملاك سواء كانت مسحوبات نقدية أو عينية .
← استثمارات جديدة للملاك بصورتها النقدية أو العينية .
← توزيعات الأرباح المدفوعة للملاك .[2]

2- الخصوم غير الجارية (ديون طويلة الأجل) :

الخصوم غير الجارية هي عادة الالتزامات المستحقة على المؤسسة عند شراء أصول طويلة الأجل، ويتم تسديد تلك الالتزامات على أقساط سواء كانت شهرية أو تستحق لأكثر من 12 شهرا أو سنوية (ليس من المتوقع سدادها خلال دورة استغلال) ،أو أي جزء من الالتزامات يستحق دفعها خلال فترة من تاريخ الميزانية، ومن أمثلة على ذلك القروض طويلة الأجل ،قروض السندات ...الخ .[3]

ومن أهم عناصر الخصوم غير الجارية :

- مؤونات المخاطر و الأعباء:

مؤونة الأعباء هي خصوم يكون استحقاقها و مبلغها غير مؤكدين ، وتدرج في الحسابات إذا توفرت الشروط الموالية :

← عندما تكون للمؤسسة التزام ناتج عن حدث مضى .

---

[1]- محمد محمود عبدربه محمد ،مرجع سبق ذكره ، الصفحة 18 .
[2]- محمد مطر ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 227 .
[3]- عبد الوهاب رميدي و على سماي ، مرجع سبق ذكره، الصفحة39 .

← احتمالية إخراج موارد من أجل تسوية هذا الالتزام .

←إمكانية تقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا به .

وبالتالي فهذه الشروط تؤدي إلى استيعاب الخسائر و التكاليف المحتملة الوقوع في المستقبل .[1]

- القروض و الخصوم المالية الأخرى :

وهي تمثل الموارد الخارجية التي تحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية و البنوك ، أو الجمهور من أجل تمويل لعملياتها بصفة دائمة سواء عمليات تشغيلية أو استثمارية ، وتساهم في تغطية احتياجات المؤسسة وذلك مع الأموال الخاصة ، وهي تشمل : السندات ، القروض البنكية طويلة الأجل ، أوراق الدفع طويلة الأجل ...الخ .[2]

3- الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل) :

الخصوم الجارية هي التزامات من المتوقع سدادها خلال دورة الاستغلال (خلال 12 شهرا الموالية لتاريخ الإقفال) ، و تتضمن الذمم الدائنة أي ما على المؤسسة من التزامات اتجاه الغير (موردون ، العاملون ، ضرائب على الدخل) ، كما تضم القروض قصيرة الأجل التي حصلت عليها المؤسسة و يتطلب دفعها خلال فترة مالية واحدة .[3]

ومن أهم عناصر الخصوم الجارية ما يلي :

- الموردون والحسابات المتعلقة بهم:

وهي تمثل التزامات المؤسسة للغير والمتعلقة بعمليات شراء المواد الأولية والبضائع والخدمات المرتبطة بدورة الاستغلال و أوراق الدفع، ويضم كذلك موردو الأصول والفواتير التي لم تستلم، ويقيد الموردون بمبلغ فاتورة شراء الاستثمارات أو البضائع أو تأدية الخدمات .

- المصروفات المستحقة:

---

[1]– عوادي مصطفى ، قواعد التسجيل المحاسبي و التقييم في النظام المحاسبي الجزائري ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، العدد 02 ، الجزائر ، 2012 ، ص 14 .

[2]– بعاشي خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 .

[3]– بعاشي خالد ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

هي المبالغ المستحقة على المؤسسة عن خدمات حصلت عليها المؤسسة ولم يتم سدادها (الأجور المستحقة، الإيجارات و الفوائد المستحقة) .

– السحب على الكشوف من البنوك :

هي المبالغ المستحقة السداد خلال فترة سنة واحدة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة أيهما أقل لاتفاقيات التسهيلات البنكية المقدمة للمؤسسة .

– الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل:

ويمثل المبلغ المستحق السداد خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية كأقساط سداد القروض طويلة الأجل طبقا لاتفاقيات تلك القروض الموقعة مع البنوك.

– الدائنون الآخرون:

هي باقي الالتزامات المستحقة على المؤسسة خلال سنة من تاريخ الميزانية، أو خلال دورة نشاط واحدة أيهما أطول والتي لم ترد ضمن أي بند من البنود السابقة[1].

المطلب الثاني : تقييم بعض عناصر الميزانية

من خلال هذا المطلب سنتناول عملية التقييم المحاسبي لعناصر الميزانية وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي و مقارنته مع ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية ، أي معرفة ما إذا كانت معالجته تتماشى و تواكب تطبيقات الدولية للمحاسبة أم لا ،و في هذا الإطار فإن النظام المحاسبي المالي خصص مجموعة من النصوص و البنود توضح إجراءات تقييم عناصر الميزانية ، وبالتالي سنتطرق إلى تقييم بعض عناصر الميزانية :

[1]– زين عبد المالك ، 2015 ، الصفحة 79 .

جدول رقم 03 : تقييم بعض عناصر الميزانية

تقييم بعض عناصر الميزانية	
تقييم وفق SCF	**تقييم وفق IAS/IFRS**
الأصول	
التثبيتات العينية و المعنوية	
1-القياس الأولي للأصول العينية و المعنوية : حسب المادة 121-5 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008:تدرج التثبيتات في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة ،و المتضمنة تكاليف الاقتناء و الرسوم المدفوعة غير المسترجعة و مختلف الأعباء المباشرة. **2- اهتلاك الأصول العينية و المعنوية :** في نهاية السنة المالية وعند غلق الحسابات يتم رصد انخفاض في قيمة الأصل نتيجة لاستعماله ، فحسب المادة 121-7 من نفس القرار السابق :إن طريقة اهتلاك أي أصل هي انعكاس تطور استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية التي يدرها ذلك الأصل : الطريقة الخطية أو الطريقة التناقصية أو طريقة وحدات الإنتاج أو الطريقة المتزايدة . و تكون الطريقة الخطية هي المعتمدة في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور بصورة صادقة . حسب المادة 121-13 من نفس القرار: المدة النفعية للأصول المعنوية ألا تتجاوز 20 سنة ،وفي حالة تجاوزه يجب توضيح ذاك في ملحق الكشوفات المالية . **3-الخسارة في قيمة الأصول العينية و المعنوية :** حسب المادة 121-10 من نفس القرار:يجب على	تتوافق المعالجة الأصول العينية و المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي مع ما جاء به في المعيار(IAS38)"الأصول غير الملموسة" والمعيار (IAS16) "الممتلكات و المصانع و المعدات"، لذا يمكن القول أن(SCF)التزم بالمعيارين في معالجة التثبيتات العينية و المعنوية ، غير أنلم يتطرق إلى تفصيل حالات اقتناء الأصل التي ذكرت في المعايير المحاسبية من شراء منفصل ، اندماج الأعمال ، أو عن طريق عملية تبادل أصل بأصل مشابه أو حالة التطوير الداخلي كما ورد في المعيار (IAS38) .

المؤسسة في نهاية كل سنة مقارنة قيمة الأصول بحيث إذا صارت القيمة القابلية للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمتها الصافية المحاسبية بعد الاهتلاكات ، فإن هذه القيمة تعود إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة .

4- القياس اللاحق للأصول العينية و المعنوية :

هناك نموذجين معتمدين لإعادة قياس وهما نموذج التكلفة و نموذج إعادة التقييم .

حسب المادة 121-21 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 :بعد تسجيل هذه الأصول بالقيمة الحقيقية في تاريخ إعادة تقييمها مطروح منها مجموع الاهتلاكات و الخسائر القيمة المتراكمة .

فحسب المادة 121-20: فإنه يرخص للأصول العينية لهذه المعالجة إلا إذا تم تحديدها مسبقا على أساس مبلغها المعاد تقييمه .

و حسب المادة 121-27 :فإنه يرخص للأصول المعنوية لهذه المعالجة إلا إذا كانت القيمة الحقيقية للتثبيت يمكن تحديدها بالاستناد إلى سوق نشطة .

5- قياس الأصول العينية و المعنوية عند التنازل عنها:

حسب المادتين 121-11 و 121-12: يجب أن يحذف التثبيت من الميزانية عند خروجه من المؤسسة ،وذلك عندما يكون خارج الاستعمال بصورة دائمة ولا ينتظر منه منافع اقتصادية مستقبلية من استعماله .

فتحدد الأرباح أو الخسائر منه عن طريق الفرق بين إيرادات الخروج الصافية المقدرة و القيمة المحاسبية للأصل ، وتدرج في الحسابات كمنتوجات أو أعباء عملياتية في حساب النتائج .

التثبيتات المالية

1-القياس الأولي للأصول المالية :

وفقا لما جاء في نص المادة 122-2 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 : تدرج الأصول المالية عند اقتنائها بتكلفتها وهي القيمة الحقيقية بمقابل معين، مع إدراج مصاريف الوساطة و الرسوم غير المسترجعة، و مصاريف البنك ، ولا تندرج فيها الحصص و الفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة و المستحقة قبل اكتسابها .

2- القياس اللاحق للأصول المالية :

أما خلال التقييم اللاحق فيختلف هذا التقييم بحسب نوع الأصل المالي ، فحسب المادة 122-5 من نفس القرار السابق :فسندات المساهمة و الحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها لغرض التنازل عنها لاحقا و كذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع ، ويتم تقييمها بقيمتها الحقيقية (قيمتها السوقية).

أما السندات التي تم تسعيرها فتقيم بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية(SCF).

بالنسبة للسندات التي لم يتم تسعيرها فتقيم بقيمتها التفاوضية المحتملة .

أما التوظيفات المالية القروض و الحسابات الدائنة فيتم تقييمها حسب المادة 122-6 بتكلفة المهتلكة .

3- خسارة في قيمة الأصول المالية :

وفقا لنفس المادة السابقة فعند إقفال كل سنة مالية تخضع الأصول المالية لاختبار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة ، وهذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول .

4- قياس الأصول المالية عند التنازل عنها :

إن المعايير المحاسبة الدولية أكثر تفصيلا من النظام المحاسبي المالي ورغم ذلك أن هناك تشابه في متطلبات التقييم الأصول المالية بين (SCF) و(IAS39) فيما عاد :

- أن القياس الأولي للأصل المالي وفق (IAS39)يقاس بقيمته العادلة مضافا إليه تكاليف العملية وهي التكاليف المتزايدة التي تنسب مباشرة إلى شراء الأصل أو إصداره أو التصرف به.

وبعد الاعتراف المبدئي ينبغي أن تقيس المؤسسة الأصل المالي بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة، عكس (SCF)وحسب الفقرة 122-2من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 فيقيم بالقيمة الحقيقية مع إدراج المصاريف ..الخ .

- أصناف الأصول المالية أكثر وضوحا في(IAS39)"الأدوات المالية :الاعتراف و القياس" مقارنة ب(SCF).

- (SCF)يشترط استخدام السعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية عند القياس اللاحق للأصول المتاحة للبيع المسعرة، بينما المعيار (IAS39)لم يشر إلى ذلك .

غير أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS/IFRS) أعطت أهمية كبيرة للأدوات المالية وهذا راجع لاهتمامها بالأسواق المالية .

وعند التنازل عن الأصول المالية ، تدرج القيم الفائضة أو الناقصة كمنتوجات أو أعباء عملياتية وذلك وفق المادة 122-7.	
العقارات الموظفة	
1- التقييم الأولي للعقارات الموظفة : تقيم العقارات الموظفة بالتكلفة التاريخية و ذلك باعتبارها تثبيت عيني . **2- التقييم اللاحق للعقارات الموظفة :** يمكن للمؤسسة تقييمها إما بتكلفتها منقوصا منها مجموع الاهتلاكات و خسائر القيمة حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبيتات العينية (طريقة الكلفة) ، أو تقييمها على أساس قيمتها الحقيقية (طريقة القيمة الحقيقية) وهذا طبقا لما ورد في الفقرة 121-17من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.	وفقا للمعيار (IAS40) "الاستثمارات العقارية" فإنه لا يوجد فرق كبير في معالجة العقارات الموظفة بينه و بين (SCF)، غير أن المعيار (IAS40)لقد حدد بدقة الأسس المعتمدة في تحديد القيمة العادلة ، و عمليات التحويل من وإلى العقارات الاستثمارية كما تناول تصنيف الاستثمارات العقارية، أي أنه عالج الموضوع بتعمق ، وهذا ما لا نجده في (SCF) .
المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ	
1- التقييم الأولي للمخزونات : تدرج المخزونات في الحسابات وفق الكلفة و تشمل جميع التكاليف المتعلقة بعملية إيصال المخزونات إلى المكان وفي حالة التي توجد عليها ، و تتمثل في (تكاليف الشراء، التحويل (الإنتاج) ، المصاريف العامة و المالية) وهذا ما ورد في نص الفقرة 123-2 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 . **2- التقييم اللاحق للمخزونات:** تقيم المخزونات بأقل قيمة بين تكلفتها أو بقيمة إنجازها الصافية (القيمة القابلة للتحصيل) وهذا ما جاء في البند 123- 5 من نفس القرار السابق. **3- تقييم خسارة في قيمة المخزونات :** وتدرج أي خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج وذلك عندما تكون كلفة	المعالجة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تتوافق وفق ما ورد في المعيار (IAS2)"المخزون" أي اعتمد عليه بدءا من الطرق و القواعد و التقييم الأولي و اللاحق إلى تقييم الخسارة وحتى خروج المخزون .

المخزون ما أكثر من القيمة الصافية لانجازه وهذا ما ورد من نفس البند السابق. **4- تقييم المخزونات عند خروجها من المخزن :** ويتم تقييم السلع عند خروجها من المخزن أو عند الجرد بحسب ما جاء في البند 123- 6باستخدام طريقة الداخل أولا الصادر أولا(FIFO)أو بمتوسط كلفة شرائها أو إنتاجها المرجحة (CUMP).	
الضرائب المؤجلة	
وفق ما جاء في النظام المحاسبي حول تقييم الضرائب المؤجلة فإنه التزم بالمعالجة التي جاء بها المعيار(IAS12)وهذا ما نصت عليه الفقرة 134-2من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، مما يعني أن (SCF)قد تبنى المعيار(IAS12)المتعلق بالضرائب الدخل المؤجلة من حيث تقييمها الأولي و إعادة تقييمها في تاريخ الإقفال ومع ذلك فإن المعيار (IAS12)أكثر شمولية بحيث عالج الضريبة على النتيجة سواء كانت مستحقة أو مؤجلة .	**1- القياس الأولي للضرائب المؤجلة :** حسب المعيار(IAS12)"ضرائب الدخل" يجب الاعتراف بالضريبة الجارية غير المدفوعة عن الفترة الجارية والفترات السابقة كالتزام، أما إذا كان المبلغ المدفوع عن الفترة الجارية والفترات السابقة يزيد عن المبلغ المستحق فيعترف بالزيادة كأصل ،ويتم التقييم الضرائب المؤجلة بالمبلغ القابل للاسترداد من الجهات الضريبية أو المتوقع دفعه لها ، وذلك وفق المعدلات الضريبية السائدة في تاريخ الميزانية . **2- القياس اللاحق للضرائب المؤجلة:** عند إقفال كل سنة المالية يتم إعادة مراجعتها و تقييمها .
الخصوم	
مؤونات المخاطر و الأعباء	
وفق ما جاء في (SCF)في نص الفقرة 125 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ،بما يخص تقييم المؤونات المخاطر و الأعباء فإنه يتوافق مع المعيار(IAS37)، غير أنه لم يتحدث عن الأصول المحتملة و الخصوم المحتملة التي ورد ذكرها في	**التقييم الأولي و اللاحق لمؤونات المخاطر و الأعباء:** حسب المعيار (IAS37)"المخصصات، والأصول و الالتزامات المحتملة" فإن مبلغ مؤونات المخاطر و الأعباء يكون مدرج في

المعيار (IAS37)، بالتالي فإن(SCF)تنقصه كثير من المتطلبات بخصوص تقييم المخصصات (المؤونات) مقارنة بما ورد في المعيار (IAS37) .	الحسابات في نهاية السنة المالية و ينبغي تحديثها ومراجعتها وهذا عند القيام بعملية حساب القيمة الحالية عند نهاية كل دورة محاسبية أي تكون محل تقدير جديد (إعادة التقييم) عند إقفال كل سنة مالية حتى يتلاشى الالزام المعني .
القروض و الخصوم المالية الأخرى	
1- التقييم الأولي للقروض و الخصوم المالية الأخرى: يتم تقييم القروض و الخصوم المالية الأخرى بالقيمة الحقيقية (بتكلفة الحيازة) . **2- التقييم اللاحق للقروض و الخصوم المالية الأخرى:** ثم تعالج لاحقا أي بعد اقتنائها وفق التكلفة المهتلكة ماعدا الخصوم المالية الموجهة لأغراض تجارية فتقيم بقيمتها الحقيقية ، كما تدرج تكاليف (فوائد) القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها إلا إذا أدمجت في كلفة الأصل طبقا للمعالجة المحاسبية المرخص بها ، وهذا وفقا لنص الفقرة 126-1 و 126-2 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 .	ووفقا للمعالجة (SCF) للقروض فإنه لا يوجد فرق كبير بينهم(IAS23)"تكاليف الاقتراض"،إلا أن(SCF) لم يعطي تعريف واضح لتكاليف الاقتراض وأعطى تعريف ضمني للأصول المؤهلة، وما يمكن ملاحظته هو أن (SCF)لم يأخذ بالتعديلات التي طرأت على المعيار (IAS23)حيث تم بموجبه رسملة تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل للرسملة كمعالجة أساسية ، وأصبح هذا التعديل ساري المفعول ابتداء من 2009/01/01 ، بعد أن كانت تكلفة الاقتراض تحمل كمصروف كما يقرها(SCF) . أما فيما يخص الخصوم المالية الأخرى فهي مدرجة في (SCF)بنفس المعالجة التي تطرق إليها المعيار (IAS39) "الأدوات المالية :الاعتراف و القياس" .
تقييم بعض العناصر الأخرى	
العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية	
1- التقييم الأولي : لقد تناول(SCF)العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية في نص الفقرة 137من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، بحيث تسجل المعاملة بالعملة الأجنبية عند	وفقا للمعيار(IAS21) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" فإن المعالجة التي تناولها (SCF) هي نفسها الموجودة في المعيار(IAS21)أي أنه التزم بتطبيقها من حيث

الاعتراف الأولي بها بالعملة الوطنية وهو المبلغ الناتج من ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين العملة الوطنية بتاريخ المعاملة و يتم احتفاظ بهذه القيمة في الميزانية إلى غاية تاريخ استهلاك التنازل أو زوال الأصول. وتسجل فروقات الصرف الناشئة بسبب تقلبات أسعار الصرف حسب الحالة في الأعباء أو في المنتوجات للسنة المالية . **2- التقييم اللاحق :** إذا احتوت الميزانية في تاريخ إقفال السنة المالية على عناصر نقدية مثل الخزينة أو عناصر أصول و خصوم واجب دفعها أو استلامها بمبالغ محررة بالعملات الأجنبية ن فإن تسجيل الأولي يصحح باستخدام سعر الصرف الأخير المستخدم في ذلك التاريخ وهو سعر الصرف الأقفال .	الأدراج الأولي و التقييم اللاحق للأصول المقتناة بالعملة الأجنبية ، غير أن معيار(IAS21)أشار إلى إعادة حساب قيمة الأصول غير النقدية المقيمة بالقيمة العادلة بالاعتماد على سعر الصرف بتاريخ تحديدها وهو ما لم يشر إليه(SCF) .
الأصول البيولوجية (النباتات و الحيوانات الحية) و المنتوجات الزراعية	
1- التقييم الأولي : يتم تقييم كل من الأصول بيولوجية و المنتوجات الزراعية عند حيازتها في الحسابات للمرة الأولى (بالتكلفة التاريخية) . **2- التقييم اللاحق :** و عند كل تاريخ إقفال للحسابات (السنة المالية) يتم تقييمها بقيمته الحقيقية ، يطرح منها المصاريف المقدرة لعملية البيع . إلا إذا لم يكن من الممكن تقدير الأصل البيولوجي بقيمته الحقيقية بصورة صادقة، وفي مثل هذه الحالة يتم تقييم هذا بتكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة. أما الخسارة أو الربح الناتجان من تغير القيمة	وفقا للمعيار (IAS41)"الزراعة" بحيث يتضمن هذا المعيار المعالجة المحاسبية للأصول الحيوية خلال فترة النمو، التحلل، الإنتاج والإنجاب ، وكيفية القياس الأولي للمحصول الزراعي في وقت الحصاد ، بحيث ذكر أن تقييم الأولي يكون بالتكلف الأولية محاسبيا ، و تقييم بالقيمة العادلة عند تاريخ الإقفال . وبالتالي فإن (SCF)أخذ بجوهر المعيار (IAS41) فيما تضمنه من فقرات واعتمد على نفس المعالجة التي تضمنها المعيار مع أن المعيار كان أكثر تفصيلا و دقة .

الحقيقية المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها أي منها ، وهذا وفقا لنص الفقرة 121-19 و نص 123-7 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 .	
عقود الإيجار	
وفقا لنص المادة 135 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ،فإن (SCF) فقد اعتمد على نفس المنهج في تقييم العقود الإيجار التمويلي فقط أما معيار (IAS17)فقد حدد نوعين من عقود الإيجار (تشغيلي ، تمويلي) ، كما اعتمد(SCF)على نفس الشروط عقد التمويلي التي نص عليها المعيار (IAS17)،مع أنهم لم يشيروا إلى مدة التأجير بل اشترطا أن تكون المدة تغطي مجمل العمل النفعي للأصل بالإضافة إلى مدة الاهتلاك في حالة عدم التأكد هي اقل مدة بين العمر الاقتصادي للأصل و مدة العقد، مما يعني أن(SCF)قد تبنى المعيار (IAS17). فحسب(SCF)فقد عالج عقد التمويلي وفق نفس المعالجة الذي اتبعها المعيار بالنسبة للمستأجر و بالنسبة للمؤجر ، وهي كالتالي: – **عند المستأجر :** يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحينة أيهما أقل ثمنا ، و يدرج إلزام دفع الإيجارات المستقبلية في الحسابات بنفس مبلغ الخصوم في الميزانية . – **عند المؤجر:** أ– **المؤجر غير صانع أو غير موزع للأصل** **المؤجر**:يدرج الدين الناتج من الحسابات الدائنة على	طبقا للمعيار (IAS17)"التأجير" هو حق استعمال مقابل تسديد أو مجموعة تسديدات ، فلقد ميز المعيار بين نوعين من الإيجار الأول التأجير التشغيلي و الثاني التأجير التمويلي . كما حدد 4 شروط أساسية لإمكانية اعتبار التأجير التمويلي وهي : حق المستأجر في أن يمتلك الأصل الثابت في نهاية عمر الأصل أو أن يرده إلى المؤجر ، أن يستحوذ على 75% من عمر الأصل على الأقل ، الدفعات تساوي أو تزيد عن 90% من القيمة السوقية في الأصل ، حق المستأجر في الانتفاع بالأصل و يتحمل كل مخاطره . وفي حالة عدم توفر هذه الشروط فإنه يعتبر تأجير تشغيلي . وقد عالج المعيار (IAS17)كل على حدا سواء من جانب المستأجر أو من جانب المؤجر .

عقود إيجار التمويلي أي ضمن الأصول كقروض ممنوحة ، وفي المقابل تسجل الديون الناتجة عن اقتناء هذا الملك (تكلفة الاقتناء) والتي تشمل كل المصاريف الأولية المباشرة المرتبطة بالتفاوض على العقد ووضعه موضع تنفيذ . **ب- المؤجر الصانع أو الموزع للملك المستأجر :** يدرج الدين ضمن الحسابات بالقيمة الحقيقية للملك ، وهذا طبقا للمبادئ التي تعتمدها المؤسسة في معالجة المبيعات النافذة (إثبات متزامن للدين و البيع) ،و أن الخسائر أو الأرباح تدرج في حساب النتيجة.	
الامتيازات الممنوحة للمستخدمين	
طبقا لما جاء في (SCF)فإنه عالج منافع المقدمة للمستخدمين في الحسابات ووصفها على أنها أعباء نتيجة تأدية المستخدمين العمل المقرر لهم ،و يتم في كل عملية إقفال لحسابات السنة المالية إثبات في شكل أرصدة مبلغ التزامات المؤسسة في مجال المعاش،و تكميلات التقاعد،وتعويضات مقدمة بسبب الانصراف إلى التقاعد،أو منافعم ماثلة ممنوحة لأفراد المستخدمين لديها ولشركائها ووكلائها في شكل أرصدة ، و التي تحدد بالقيمة المحينة (المخصومة/ الحالية) وهذا باستعمال فرضيات حسابية وطرق حسابية ملائمة ،وهذا وفقا لنص الفقرة 136- 1من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 . لقد أشار(SCF) إلى أن المؤسسة بإمكانها استعمال الفرضيات الحسابية الملائمة كما هو معلوم أن الجزائر تحدد مبلغ التقاعد على أساس الأجر الذي يتقاضاه العامل قبل التقاعد أي الاعتماد على	وفقا للمعيار(IAS19)"منافع الموظفين" فلقد استعرض عدة حالات لهذه المنافع و قسمها إلى منافع قصيرة الأجل و طويلة الأجل و منافع إلى ما بعد انتهاء الخدمة ،إلا أن (SCF)لم يحدد بدقة الفئات الرئيسية لمنافع المستخدمين بل ركز أكثر على منافع لما بعد انتهاء الخدمة والتي تحدد بقيمة الحالية للالتزامات اتجاه الغير ، كما أنه لم يحدد نوع النظام المتبع من طرف المؤسسة : برامج المساهمات المحددة أو خطط المنافع المحددة كما هو الحال في المعيار ، كما أن (SCF) لم يحدد الطريقة المحاسبية المعتمدة في تقدير تكلفة التقاعد،يمكن القول أن (SCF)اعتمد على المعيار(IAS19)بشكل جزئي.

محاسبة خطط المنافع المحددة ،و تنتهي علاقتها بالموظف عند انتهاء فترة الخدمة .	

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على عدة مصادر[1]

المبحث الثالث : تقييم حسابات النتائج

يعتبر جدول حسابات النتائج بأنه قائمة تكشف نتائج الأعمال النهائية للمؤسسة، أي يقيس أداء المؤسسة و يحدد نتيجة نشاطها عن فترة زمنية معينة ،بحيث يعطي صورة حيوية عنها ، و يمكن مستخدمي القوائم المالية من معرفة نتيجة أداء المؤسسة و التنبؤ بها في المستقبل ،إذ أن قائمة حساب النتائج في النظام المحاسبي المالي متطابقة تماما مع معايير المحاسبة الدولية مع اختلاف في مصطلحات بحيث في معايير المحاسبة الدولية تعرف بقائمة الدخل .

المطلب الأول : تعريف عناصر حسابات النتائج

[1]المصادر المعتمد عليها في إعداد جدول المقارنة هي:

- ✓ القرار المؤرخ في 2008/07/26 الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 2009/03/25 .
- ✓ سعيداني محمد السعيد و رزيقات بوبكر ، سبق ذكره ،ص266 ص267،
- ✓ ضيف الله محمد الهادي و آخرون، قياس و تقييم بنود القوائم المالية "دراسة مقارنة للنظام المحاسبي المالي الجزائري بالمعايير الدولية للمحاسبة"،مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد02 ،العدد01، الجلفة،2018، ص189.
- ✓ و بن حركو غنية ، النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية ،مجلة دراسات اقتصادية ،المجلد01، العدد04، قسنطينة ،2017، ص ص:120— 125 .
- ✓ هني محمد فؤاد و براق محمد، قياس القيمة العادلة بين المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي و النظام المحاسبي المالي الجزائري ، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد10،العدد1، الجزائر، 2022،ص12.
- ✓ قوادري محمد ، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ،رسالة ماجستير في علوم التجارية،محاسبة وتدقيق ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة دحلب ،بالبليدة ،2010،ص 106،
- ✓ هني محمد فؤاد ،مرجع سبق ذكره ، ص ص161–170 ،
- ✓ تخنوني أمال، مرجع سبق ذكره ، ص ص 290– 292،
- ✓ أحمد محمد أبو شاملة، مرجع سبق ذكره، ص ص163–188،
- ✓ بلقاسم بن خليفة و عبد الحميد برحومة ، مرجع سبق ذكره، ص 172

جدول حسابات النتيجة هو عبارة عن بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة ، بحيث لا يأخذ في تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ، و حسب النظام المحاسبي المالي يتم عرض حساب النتائج حسب الطبيعة مع إمكانية تقديم بيانات ملحقة توضح طبيعة الأعباء وخاصة مخصصات الاهتلاك والمصاريف الخاصة بالعاملين في حالة حساب النتائج المدمجة ، كما يسمح بظهور البنود غير العادية في حساب النتائج، وهو نفس العرض الوارد في المعيار الدولي (IAS01)، لكن هذا الأخير ألغى مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل .

إذ تحتوي هذه القائمة على عناصر أساسية يجب إظهارها وهي المنتوجات (الإيرادات) و الأعباء المالية .

– منتوجات مالية (الإيرادات) :

تعرف النواتج على أنها الزيادة في المزايا الاقتصادية التي تحققت أثناء الفترة المحاسبية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول (النقدية أو الذمم المدينة أو أية أصول أخرى) أو انخفاض في الخصوم (الالتزامات) أو خليط من ذلك نتيجة إنتاج و بيع سلع أو تقديم خدمات أو أي أنشطة أخرى ، كما تتمثل النواتج في استعادة خسارة في القيمة والتي يترتب عليها زيادة في الأموال الخاصة باستثناء تلك الناتجة عن الزيادة في رأس المال عن طريق المساهمات .

– الأعباء :

تعرف الأعباء على أنها انخفاض أو نقصان في المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال الفترة المحاسبية في شكل خروج أو انخفاض في الأصول أو في شكل ظهور أو زيادة في الخصوم أو خليط من ذلك نتيجة إنتاج و بيع سلع أو تقديم خدمات أو إنجاز أي أنشطة أخرى ، و تندرج الأعباء مخصصات الإهتلاك أو الاحتياطات و خسائر القيمة .[1]

– الإعانات :

[1]– سعيداني محمد السعيد ، مرجع سبق ذكره ن الصفحة 30 .

وهي تحويل الموارد العامة من الهيئات العمومية من أجل إعطاء الأفضلية الاقتصادية النوعية للمؤسسة ، لتعويض التكاليف المحتملة التي تحملتها أو ستتحملها المؤسسة من الإعانة مقابل امتثال لتطبيق بعض الشروط المرتبطة بأنشطتها الماضية أو المستقبلية .[1]

بمعنى آخر أن الإعانات تمثل إجراء تقوم به الحكومة لتزويد مؤسسة معينة أو مجموعة من المؤسسات المؤهلة بمنافع اقتصادية محددة وهذا طبقا لمجموعة من الشروط ، وتشمل تقديم المنح و الأنواع الأخرى من المساعدات والتي قد تتضمن نقل أصول للمؤسسة .[2]

– العقود طويلة الأجل :

حسب نص الفقرة 133–1 من القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26فإن العقود طويلة الأجل تتضمن إنجاز سلع أو خدمات تقع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، و يملكن أف يتعلق الأمر بما يلي :

– عقود بناء – عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة – عقود تقديم خدمات

كما يطلق عليها بالعقود المقاولات وهي عبارة عن اتفاق بين المقاول و طرف آخر أي المستفيد بإنشاء أصل لصالح المستفيد و بسعر المتفق عليه عند توقيع العقد ، وهذا النوع من العقود يستغرق فترة طويلة في تنفيذه، بمعنى تتجاوز الفترة المحاسبية المالية لتنفيذه ، مما يتطلب أسلوب محاسبي ملائم لتوزيع إيرادات و تكاليف العقد خلال الفترات المالية لتنفيذه . [3]

المطلب الثاني : تقييم بعض عناصر حسابات النتائج

من خلال هذا المطلب سنتناول عملية التقييم المحاسبي لعناصر الحسابات النتائج وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي و مقارنته مع ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية ، و معرفة ما إذا كان تقييم النظام المحاسبي المالي يتماشى و يواكب تطبيقات الدولية للمحاسبة أم لا ، و في هذا الإطار فإن النظام المحاسبي المالي خصص مجموعة من النصوص و البنود توضح إجراءات تقييم حسابات النتائج ، وبالتالي سنتطرق إلى تقييم بعض عناصر حسابات النتائج :

[1]– محمد فيصل مايده و جمال خنشور ، مرجع سبق ذكره ، الصفحة 319 .

[2]– بن حركو غنية ، مرجع سبق ذكره ، ص 124 ص125 .

[3]– بن حركو غنية ، مرجع سبق ذكره ، ص 119 .

الجدول رقم 04 : تقييم بعض عناصر حسابات النتائج

تقييم بعض عناصر حسابات النتائج	
تقييم وفق SCF	**تقييم وفق IAS/IFRS**
الأعباء و المنتوجات (الإيرادات)	
تسجل الأعباء و المنتوجات المالية تبع اللسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها ،والعمليات التي تم الحصول فيها على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل . و الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري وكمنتوجات مالية في حسابات البائع وهذه تبعا لنص المادة 127-1من القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 . كما أن أي عبء يدرج في حساب النتائج بمجرد توقف نفقة عن إنتاج أي منفعة اقتصادية مستقبلية،أو لا تتطابق مع شروط إدراجها أو توقفت عن موافقة هذه الشروط ، وهذا طبقا للنص الفقرة 111- 6 من نفس القرار السابق . و حسب المادة 111-3 من نفس القرار سبق ذكره فيتم تقييم المنتوجات الناتجة عن المبيعات أو تقديم الخدمات و غيرها من الأنشطة العادية بقيمتها الحقيقية للمقابل المستلم أو القابل للاستلام في تاريخ إبرام المعاملة.	المعايير الدولية الخاصة بالأعباء و المنتوجات هي معيار(IAS18) "الإيراد" و المعيار (IAS20) "الإعانات" و المعيار(IAS 23)"تكاليف الاقتراض" . و وفقا للمعيار المحاسبي (IAS18) "الإيراد" يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمؤسسة ، مع الأخذ بالعين الاعتبار الشروط الاعتراف به سواء كان بيع البضائع أو عن تقديم الخدمات أو عن استخدام الغير للأصول المؤسسة . و وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي فإن المعالجة تتوافق مع المعيار(IAS18) حول تقييم و نلاحظ أن (SCF) قد شرح بشكل مختلف المصطلحات : الإيرادات ،و القيمة العادلة ، و رغم ذلك فإنه يتفق مع المعايير فيما يخص شروط توقيت الاعتراف بالإيرادات وهذا عندما يكون هناك احتمال تدفق منافع اقتصادية إلى المؤسسة ، وحول تقييم الإيرادات الناتجة عن المبيعات و تقديم الخدمات ، إلا أن المعايير حدد بدقة هذه الإيرادات .

العقود طويلة الأجل	
حسب نص الفقرة 133من القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 تدرج العقود طويلة الأجل في الحسابات الأعباء و المنتوجات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل حسب وتيرة تقدم عملية الإنجاز عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع و بمقياس إنجاز العملية (نسبة الإنجاز) . وإذا لم تكن هذه الطريقة تمكن من الإدراج في الحسابات فيتم تطبيق طريقة إتمام الأشغال . – يمكن القول أن المشرع اعتمد على المعيار(IAS11) "عقود الإنشاء" بحيث يتفق(SCF) تماما مع المعيار، إلا أن هذا الأخير يأخذ بطريقة نسبة الإنجاز (طريقة التقدم) ، في حين(SCF)يأخذ بطريقة التقدم إلى جانب طريقة الإتمام (المقاولة المنتهية) .	حسب معيار(IAS11) "عقود الإنشاء" يصف لمعالجة المحاسبية المناسبة لإيرادات وتكاليف عقود المقاولات، ونظرا لطبيعة أعمال المقاولات فإن تاريخ بدء تنفيذ العقد وتاريخ إتمامه يقعان عادة في سنوات مالية مختلفة، فإن المعيار يتبع الطريقة نسبة الإنجاز للتقييم العقود .
الإعانات	
وفق نص الفقرة 124من القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 فإن(SCF)صرح بأن الإعانات الحكومية فيما يخص إعانات الاستغلال تدرج في الحسابات كإيرادات في حساب النتيجة في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف والتي تلحق والتي يفترض تعويضها. وفيما يخص الإعانات المرتبطة بالأصول القابلة الإهتلاك تدرج في الحسابات كمنتوجات حسب تناسب الإهتلاك المحتسب، وتظهر في الأصول كإيرادات (منتوجات) مؤجلة . أما الإعانات الموجهة لتغطية الأعباء أو الخسائر والتي هي عبارة عن دعم مالي عاجل للمؤسسة تدرج كإيرادات في التاريخ الذي تم اكتسابها .	وفق المعيار(IAS20) "المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية "تقيم الإعانات الحكومية بالقيمة العادلة بما فيها المنح نقدية وغير النقدية ولا يعترف بها إلا إذا كانت المؤسسة ستلتزم بالشروط المتعلقة بالمنحة و أن الإعانات سيتم استلامها. ولقد وضح المرجع الدولي الحالات التي لا يطبق فيها هذا المعيار وهي : – المحاسبة عن الهيئات الحكومية التي تعكس أثار التغيرات في الأسعار (التضخم) . – المزايا الضريبية . – المشاركة الحكومية في الملكة . – المنح الزراعية الواردة ضمن المعيار (IAS41).

و تدرج في الحسابات الإعانات العمومية بما في ذلك النقدية المقيمة بالقيمة الحقيقية ضمن حساب النتيجة أو في شكل أصل إلا إذا توفر ما يلي : – أن المؤسسة تمتثل للشروط الملحقة بالإعانات. – بأن الإعانات سيتم استلامها .	نلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير في تقييم الإعانات بين (SCF) و معيار(IAS20) ، إلا أن(SCF)ركز على أن الإعانات العمومية بأنها تدرج كمنتوجات وهذا ما يتوافق مع المعيار(20 IAS)، كما قد حدد هذا المعيار أنواع المنح الحكومية سواء كانت متعلقة بالدخل أو متعلقة بالأصول وهي نفسها التي أشار إليها(SCF)ضمني، كما أن هذا الأخير قدم نفس الشروط التي تناولها المعيار ،وفي الأخير يمكن القول أن(SCF) قد التزم بهذا المعيار(IAS20) .

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على عدة مراجع[1]

[1]المصادر المعتمد عليها في إعداد جدول المقارنة هي:

- القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 2009/03/25 .
- أحمد محمد أبو شاملة ، مرجع سبق ذكره ، ص111– 128–129 .
- بن حركو غنية ، مرجع سبق ذكره ، ص119– 124 –125 .
- بلقاسم بن خليفة و عبد الحميد برحومة ، مرجع سبق ذكره ، ص169 .
- هني محمد فؤاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 169 .

خلاصة :

رغم أن الجزائر لم تعتمد معايير المحاسبية الدولية بشكل مباشر إلا أنها تسعى لتقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية بالمعايير، إلا أن النظام المحاسبي المالي يتوافق بدرجة عالية في كثير من البنود مع المعايير و أنه يتشابه في معظم قواعده من ناحية التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية ،رغم ملاحظة وجود بعض الاختلافات و الفروقات التي تم الإشارة إليها سابقا فإنها ترجع أساسا إلى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية في إعداده و من بين الاختلافات طرق التقييم، و بعض الاختلافات في المصطلحات المستخدمة و ذلك راجع إلى المصادر التي أخذ منها النظام المحاسبي المالي ، كما يعتبر اللجوء إلى استخدام القيمة العادلة في تقييم بعض عناصر القوائم المالية وفق المعايير الدولية أمرا صعب التحقق بسبب عدم تحكم المؤسسة في هذا العنصر ، و عدم توفر أسواق و مصادر معلومات لتحديد هذه القيمة.

و كما هو ملاحظ من خلال المقارنة فإن فيكل المعايير المحاسبة الدولية التي تمت دراستها وجود الدقة الشرح الكافي بكل ما يتطلبه الاستخدام الجديد للمعيار، هذا مالا يتوفر عليه النظام المحاسبي المالي الذي كل معطياته ومصطلحاته غامضة تتطلب إلى دراسة وتفسير من قبل قارئها، لكن المشكل الكبير في هذا المجال هو أن المعايير يتم تحديثها باستمرار و يتم إلغاء و إصدار معايير أخرى، و لكن النظام المحاسبي المالي لا يواكب هذا التحديث من جهة ، ومن جهة أخرى صعوبة تطبيق بعض الجوانب هذه المعايير لأنها أعدت لبيئة متقدمة ،و عليه يمكن القول أنه بعد مرور 13 سنة من البدء في تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبح من الضروري دراسة واقع هذا النظام و المشاكل التي تواجه تطبيقه .


خاتمة عامة

خاتمة عامة :

عالجت هذه الدراسة موضوع من المواضيع المهمة في مجال المحاسبة المالية ، وهو كيفية التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية ، من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة " **ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية فيما يخص عملية التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية ؟** " .

فاستنتجنا أن التقييم المحاسبي هو وظيفة مهمة ومرحلة أساسية في المسار المحاسبي، فإذا تمت عملية التقييم بالدقة اللازمة ووفقا لأسس وقواعد وطرق محاسبية صحيحة أمكن ذلك من إنتاج معلومة مالية موثوق بها، وتقديم قوائم مالية ذات مصداقية تعبر عن واقع المؤسسة وتلبي حاجات المستخدمين ، كما يعتبر التقييم المحاسبي النقطة المحورية في العمليات من أجل إعداد القوائم المالية .

ومنه استنتجنا أيضا أن القوائم المالية ما هي إلا صورة منعكسة للمؤسسة ، كما هي المنتج النهائي لنشاط المؤسسة والذي تفصح فيه عن جميع المعلومات المرتبطة بأنشطتها و مركزها المالي و نتائجها المتحققة خلال الدورة المالية ، مما تساعد على اتخاذ القرارات السليمة من طرف جميع مستخدميها .

و بالنظر إلى هذه الأهمية التي يكتسبها التقييم المحاسبي ، سعت لجنة و مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما بعد إلى إعداد ووضع مجموعة من المعايير المحاسبية تحت تسمية المعايير الدولية للمحاسبة و إعداد التقارير المالية IAS/IFRS لمعالجة مل عنصر من عناصر القوائم المالية على حدا .

لم تكن الجزائر بدورها في منأى عن هذه التطورات الحاصلة في مجال مهنة المحاسبة على الساحة الدولية ، حيث قامت بإصدار النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة و إعداد التقارير المالية ، استجابة للتطورات الحاصلة في محيطها الاقتصادي و تلبية لحاجة داخلية بإصلاح نظامها ، و حرصا منها على امتلاك نظام محاسبي يتوافق مع المرجعية الدولية من أجل الاستفادة من المزايا التي تقدمها .

و من خلال ما تم عرضه في الجزء الأخير المتعلق بالتقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية ، فاستنتجنا أن النظام المحاسبي المالي لم يتبنى نصوص المعايير الدولية صراحة غير أنه يتوافق بدرجة كبيرة معها من حيث الإطار التصوري ، المبادئ المحاسبة ، القواعد المحاسبية للتسجيل و القوائم المالية المطلوبة ،

كما أنه باعتماده للمعايير الدولية للمحاسبة كمرجعية تبنى طرق تقييم جديدة لم تكن معتمدة من النظام المحاسبي الجزائري القديم .

رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى أخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الجزائرية في إعدادها ، وهذا ما يتطلب القيام أكثر بإعداد البيئة الاقتصادية الجزائرية حتى تنسجم أكثر مع المتغيرات الاقتصادية الدولية .

نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال ما تم عرضه في سياق الدراسة قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها و التي تم وضعها كإجابة مؤقتة ، وذلك كما يلي :

– الفرضية الأولى والتي نصت على أنه التقييم المحاسبي بصفة عامة هو عملية تحديد قيمة العنصر أو الظاهرة محل القياس، وفي المحاسبة يعمل القياس على إعطاء عناصر القوائم المالية قيمتها الحقيقية ، و أن أهميته بالغة في إعداد القوائم المالية ، تم تأكيدها حيث وجدنا أن التقييم المحاسبي يعد من أهم مراحل المعالجة المحاسبية لعناصر القوائم المالية و الأحداث الاقتصادية .

– الفرضية الثانية و التي نصت على أن القوائم المالية تهدف إلى تقديم المعلومة المالية للمستخدمين بشكل مفهوم و يسمح بالمقارنة من اجل اتخاذ القرارات بشكل سليم فتم تأكيدها ، حيث تتمثل هذه القوائم المالية في الميزانية ، حساب النتائج ، جدول تدفقات النقدية ، جدول تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق ، و تستطيع هذه القوائم مجتمعة أن توضح الصورة الصادقة للأوضاع المالية و نتائج المؤسسة بكل شفافية و أن توفر قدرا كبيرا من المعلومات المهمة لمختلف الأطراف ، كما تمكن من إجراء المقارنة بين السنوات المالية لنفس المؤسسة و بين القوائم المالية لعدة مؤسسات .

– الفرضية الثالثة التي نصت على أن المعايير المحاسبة الدولية اعتمدت طرق تقييم مختلفة تهدف إلى تقديم الصورة الحقيقية عن العناصر موضوع التقييم ، بحيث التقييم وفق معايير المحاسبة الدولية يهتم بالواقع الاقتصادي أكثر من الشكل القانوني ، هذه الفرضية صحيحة كون التقييم وفق المعايير الدولية للمحاسبة يغلب عليه جانب الحيطة و الحذر ، سواء في الظروف الاقتصادية الايجابية و السلبية التي تمر بها المؤسسة بالتوجه إلى السوق من أجل تقييم أصولها و خصومها وهذا يعكس القيمة الحقيقية للعناصر التي تخضع للتقييم .

– الفرضية الرابعة التي نصت على أن عملية التقييم المحاسبي في الجزائر تستمد من المبادئ و القواعد و التي تضمنتها على المعايير المحاسبة الدولية ، بحيث تطبق طرق التقييم لزيادة مصداقية القوائم المالية و تعزيز الثقة في المعلومة المالية لدى المستخدمين ، هذه الفرضية مؤكدة نسبيا ، فالتوافق بين المعايير الدولية و النظام المحاسبي المالي فيما يخص التقييم يتفاوت باختلاف العناصر محل التقييم ، ففي بعض يظهر أن النظام المحاسبي قد أخذ بكل متطلبات التقييم التي نصت عليها المعايير الدولية ، وفي عناصر أخرى اكتفى بالمتطلبات التي تستجيب للواقع الاقتصادي المحلي من خلال تلخيص واضح لنصوص المعايير الدولية ، كما يظهر في بعض الحالات أن النظام المحاسبي المالي قد اعتمد معايير محاسبية ثم تعديلها لاحقا مما يؤدي إلى الاختلافات بينهما .

نتائج الدراسة :

من خلال ما تم تقديمه في هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج الموالية :

تجاوبا مع التطور و التوسع التجاري بين مختلف دول العالم ، انطلقت بعض الجهود و المحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة الدولية أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بالمعايير المحاسبة الدولية .

التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي لاسيما على مستوى مهنة المحاسبة أجبرت العديد من دول العالم على إدخال إصلاحات على أنظمتها المحاسبية ، و الجزائر كغيرها من الدول سارت على نفس النهج تلبية لمتطلبات واقعها و لمسايرة توجهها الاقتصادي .

الجزائر لم تعتمد معايير المحاسبة الدولي بشكل مباشر إلا أنها استجابة للمستجدات الدولية في مجال مهنة المحاسبة بإصدار النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية و يتوافق بدرجة عالية معها من حيث الإطار التصوري و من ناحية التقييم المحاسبي ، مع وجود بعض الاختلافات التي يمكن إرجاعها إلى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية .

تمتاز المعايير الدولية بحركية دائمة و تغيير في محتواها بالنظر إلى الآلية التي يتم بها اعتمادها حتى تتماشى مع متطلبات إعداد قوائم المالية ذات مصداقية ، على العكس من ذلك ، لم يتضمن النظام المحاسبي المالي أي آلية حول تحديث مضمونه مع محتوى المعايير الدولية مما يفسر بعض الاختلافات بين المعايير الدولية و النظام المحاسبي المالي و التي ترجع إلى التعديل الذي مس المعايير التي تم الاعتماد عليها عند إعداد النظام المحاسبي المالي وهي المعايير المعتمدة سنة 2004 .

تتميز متطلبات التقييم المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية بطرح عدد من البدائل المتاحة للتقييم بحيث يوجد في عدة بدائل لتقييم نفس العنصر من القوائم المالية مع التأكيد على إلزامية تطبيق نفس طريقة التقييم على العناصر المتشابهة لجعل المعلومة المالية قابلة للمقارنة .

تتميز متطلبات التقييم المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبية الدولية بالحيطة والحذر وتحرص على رصد انخفاض قيمة الأصول بهدف جعل المعلومة المالية صادقة وتتميز بالواقعية، وتطبيقها يوفر إلى حد كبير من معلومات تتسم بالموثوقية و الموضوعية وقابلية المقارنة .

يضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوري ومبادئ ومعايير محاسبية تم اقتباسهما من الإطار التصوري المعتمد من طرف مجلس معايير المحاسبية الدولية، وتم تعريفه بأنه دليل لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعلومات و غيرها من الأحداث الأخرى غير معاجلة بموجب معيار أو تأويل .

لم يعتمد النظام المحاسبي المالي بعض من معايير المحاسبية الدولية كما قام بتلخيص المعايير التي اعتمدها واقتبس الفقرات ذات الأهمية بالنسبة للواقع الاقتصادي المحلي فقط. وعليه، قد لا يتوافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل غير أنه يبقى يستمد جزء كبيرا من أحكامه من المعايير الدولية ويحتاج إليها في تفسير أجزاء منه .

قائمة المراجع

الكتب :

1- أحمد محمد أيو شمالة ، معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،الطبعة الأولى ، 2010 .

2- بشرى حسن محمد التوبي و آخرون ، محاسبة القوائم المالية أسس إعداد و عرض و تحليل القوائم المالية ، دار الحلاج للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، بغداد ، العراق ، 2021 .

3- حسين القاضي و مأمون حمدان ،المحاسبة الدولية و معاييرها ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، دمشق،2011-2012 .

4- حيدر محمد علي بني عطا ، مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة ، دار الحامد لنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2007 .

5- سليمان حسين الحكيم ، تحليل القوائم المالية (مدخل صناعة القرارات الاستثمارية و الائتماني)، دار و مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، سوريا ،2017 .

6- شعيب شنوف ، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي و النظام المحاسبي المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2016 .

7- طلال الججاوي و سالم الزوبعي ، القياس المحاسبي و محدداته و انعكاسها على رأي مراقب الحسابات ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2014 .

8- عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي "المخطط المحاسبي الجديد" ،دار النشر جيطلي، برج بوعريريج ،2009 .

9- عبد الوهاب رميدي و على سماي ، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي دار الهومة ،الجزائر ،الطبعة الثانية ، 2016 .

10- علي عبد الله شاهين ، النظرية المحاسبية (إطار فكري تحليلي و تطبيقي)، مكتبة آفاق للطباعة و النشر و التوزيع ، غزة ، الطبعة الأولى ، 2011 .

11- كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006 .

12- محمد محمود عبد ربه محمد ،دراسات في النظرية المحاسبية : المعايير المحاسبية المصرية و مشكلات التطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2000 .

13- محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.

14- وليد ناجي الحيالي و لعيبي البوعلي ،محاسبة الموارد البشرية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الأردن ،الطبعة الأولى ،2015 .

15- يوسف محمود جربوع ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الثانية، غزة ، فلسطين ، 2014 .

الرسائل و الأطروحات :

1- آسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم،رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014 .

2-إليهـم فـؤاد، تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم بواقي ، 2015 .

3-بسمة سويد ، دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية –القيمة العادلة)، مذكره ماستر في العلوم المحاسبية و المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2012 .

4-بعاشي خالد ، القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر في علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة ابن خلدون ، تيارت، 2016 .

5- بلعيد وردة ،أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس و الإفصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبية الدولية،أطروحة دكتوراه في علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ،2020 .

6- بلقاسم بن خليفة ، دور القوائم المالية في توحيد العمل المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،2015 .

7-بن فرجة زوينة ، المخطط المحاسبي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2014 .

8-تخنوني أمال، الممارسات المحاسبية بين متطلبات النظام المحاسبي المالي و المتغيرات المحاسبية الدولية ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة1، 2019 .

9-حبيبة حمداوي و عبلة بويعقوب ، معايير المحاسبة الدولية و دورها في تقييم حسابات الميزانية ،مذكرة ماستر في العلوم التجارية ،دراسات محاسبية و جباية معمقة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة جيجل، 2013 .

10- حنان بركة و نجوى محمودي ، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013 .

11- خرشيش فاتح ، دور النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين جودة المعلومة المالية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، إدارة أعمال مالية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، 2016 .

12- زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس ، 2015 .

13- سعيداني محمد السعيد ، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2014 .

14- سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، محاسبة ، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم – التسيير ، جامعة محمد خيضر ببسكرة ، 2015 .

15- سميحة رحلي ، مدى إسهام النظام المحاسبي المالي في إثراء مخرجات التحليل المالي في القوائم المالية ، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ،2019 .

16- شابي أنيسة و شكراوي سعاد، دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، محاسبة و إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة جيجل ، 2016 .

17- شنايت بلال و حبيش علي ، مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد 14، العدد 02، الجزائر، 2022 .

18- طيب باشا عبد الله ، عرض القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي،مذكرة ماستر في علوم المالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2017 .

19- عامر حسن علي عفانة ،القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري و المسؤولية الاجتماعية و أثرهما على تقويم كفاءة الأداء المالي للمصاريف ، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية ، جمهورية السودان،2019 .

20- عبد الكريم شناي ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،أطروحة دكتوراه في التسيير،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016 .

21- عزالدين محمد نجيب ، تأثير النظام المحاسبي المالي على فعالية الرقابة الجبائية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة يحي فارس، المدية 2021 .

22- غولي طه وآخرون ،القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة، محاسبة، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي ،2017 .

23- قنون ججيقة ،القياس والإفصاح المحاسبي لفارق الحيازة" Goodwill" في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، محاسبة ومراجعة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو لحاج ، البويرة ، 2018 .

24- قوادري محمد ، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ،رسالة ماجستير في علوم التجارية،محاسبة وتدقيق ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة دحلب ،بالبليدة ،2010 .

25- لادق نسيبة وبوخاري حنان، المعالجة المحاسبية للمخزونات مابين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية، مذكره ماستر في علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، 2018 .

26- لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، رسالة ماجيستر في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2012 .

27- محصول نعمان ، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي ،أم بواقي،2017 .

28- محمد بن عمر ، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالي ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، 2015 .

29- محمد فيصل مايده ، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، محاسبة و نظم المعلومات ، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2017 .

30- محمد هشام محداوي و كمال نغار، الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعيار المحاسبي الدولي رقم01 ، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم المالية و المحاسبة ، محاسبة وجباية معمقة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2021 .

31- مصباح فاطمة الزهراء، القياس و الإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ،مذكرة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2016 .

32- منصر سامية، الإفصاح وتقييم الأداء المالي للقوائم المالية في ظل تبني النظام المالي المحاسبي على ضوء معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ورقلة ،2011 .

33- مهدي زعباط ، بدائل القياس المحاسبي لأثار التضخم على القوائم المالية، مذكرة ماستر أكاديمي، في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي ،2019 .

34- هني محمد فؤاد، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، محاسبة و مالية، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،2013 .

35- يحياوي مسعودة ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المالية و المحاسبية،مذكرة ماستر في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، 2019 .

المجلات و ملتقيات :

1- أحسين عثماني و سعاد شعابنية ،النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات و أثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، ماي 2012 ، بسكرة .

2- أحططاش نشيدة ، دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة و المراجعة الإسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية التقليدية،مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي،المجلد2015،العدد 38، جامعة سطيف، الجزائر، 2015 .

3- بالقاسم بن خليفة و عبد الحميد برحومة ، مقاربة النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية ،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 02 ، العدد 07 ، جامعة الوادي .

4- بن حركو غنية ، النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية ،مجلة دراسات اقتصادية ،المجلد01، العدد04، قسنطينة ،2017 .

5- بن قطيب علي و حطاب دلال ، أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، المجلد04 ، العدد01 ، الجزائر ، 2019 .

6- بن يخلف كمال وآخرون، المفاضلة بين أساليب القياس المحاسبي في ظل التضخم الاقتصادي ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 20 العدد 2 ، جامعة زيان عاشور بالجلفة .

7- ضيف الله محمد الهادي و آخرون، قياس و تقييم بنود القوائم المالية "دراسة مقارنة للنظام المحاسبي المالي الجزائري بالمعايير الدولية للمحاسبة"،مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد02 ، العدد01، الجلفة ،2018 .

8- ضيف الله محمد الهادي، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير عملية القياس المحاسبي، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، العدد السابع، المجلد الأول ، جامعة الوادي .

9- عبد القادر حوة و فتيحة بكطاش، اثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي المالي، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 04 ،العدد 16، جامعة الجلفة، 2019 .

10- عوادي مصطفى ، قواعد التسجيل المحاسبي و التقييم في النظام المحاسبي الجزائري ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، العدد 02 ، الجزائر ، 2012 .

11- عيادي عبد القادر ، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المرجع المحاسبي الدولي في إعداد القوائم المالية ،مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي،المجلد 10 ، العدد 02 ، جامعة الشلف ، 2013.

12- محمد فيصل مايده،جمال خنشور ، قياس عناصر قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي ، مجلة البحوث و الدراسات ، العدد23 ، بسكرة ، 2017 .

13- مراد مسعود سعداوي و أحمد يوسف السعيدي، التحيز المحاسبي وأثره على جودة المعلومة المالية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد 11 ، العدد 02 ، جامعة يحي فارس ، المدية ، 2020 .

14- مغدوري شهرزاد و دراوسي مسعود، دراسة اثر القيود القياس المحاسبي في جودة القوائم المالية ،المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ،جامعة البليدة 2، الجزائر.

15- هجيرة بوزوينة، واقع القياس و الإفصاح المحاسبي في الجزائر و أثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي ،مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد8، العدد9،جامعة علي لونيسي البليدة 2 ،2019 .

16- هني محمد فؤاد و براق محمد، قياس القيمة العادلة بين المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي و النظام المحاسبي المالي الجزائري ، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد10،العدد1، الجزائر، 2022 .

قوانين ، مراسيم :

1- القرار المؤرخ في 2008/07/26 ، المتضمن تحديد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الصادرة في 2009/03/25 ، العدد 19 .

2- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 2007/11/25 ، العدد 74 .

3- المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 2008/05/28 ، المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المؤرخة في 2008/05/25 ، العدد 27 .